سلسلة كتب في

الفكر الاقتصادي الإسلامي

فقه رجال الأعمال

إعداد

دكتور حسين حسين شحاتة

الأستاذ بجامعة الأزهر

خبير إستشاري في المعاملات الماليةالشرعية

آيات قرآنية وأحاديث نبوية
تتعلق برجال الأعمال

- **قال الله سبحانه وتعالى:**

﴿ رِجَالٌ لاَّ تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلاَ بَيْعٌ عَن ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصلاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ يَخَافُونَ يَوْماً تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوب وَالأَبْصَارُ﴿37﴾ لِيَجْزِيَهُمُ اللَّهُ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا وَيَزِيدَهُم مِّن فَضْلِهِ وَاللَّهُ يَرْزُقُ مَن يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾(النور37ـ 38)

- **قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:**

عن أبي هريرة رضى الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : **"لا تحاسدوا ولا تناجشوا ولاتباغضوا ولا تدابروا ولا يبع بعضكم على بيع بعض، وكونوا عباد الله إخوانا، المسلم أخو المسلم: لا يظلمه ولا يخذله ولا يكذبه ولا يحقره، التقوى هاهنا (ويشير إلى صدره ثلاث مرات)، بحسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه المسلم، كل المسلم على المسلم حرام، دمه وماله وعرضه "** (رواه مسلم).

فقه رجال الأعمال

فهرست الموضوعات

سلطان

◆ ـ **الفصل الثاني عشر**: فقه تعامل رجال الأعمال مع غير المسلمين.

◆ ـ **الفصل الثالث عشر**: مقومات نجاح رجال الأعمال.

◆ ـ **الفصل الرابع عشر**: الفصل الختامي.

سلطان

استهلال

الحمد لله الذي نزل القرآن العظيم كتابا شاملا لكل شيء، فهو القائل سبحانه وتعالى: ﴿ **وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَاناً لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ**﴾(النحل 89). 0

والصلاة والسلام على سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين، والذي قال: "**تركت فيكم ما إن تمسّكتم به لن تضلوا بعدي أبدا: كتاب الله وسنتي**" (رواه مسلم) ، وبعد ،

- ربنا آتنا من لدنك رحمة وهيئ لنا من أمرنا رشدا.
- اللهم أرنا الحق حقا وارزقنا اتباعه، وأرنا الباطل باطلا وارزقنا اجتنابه.
- اللهم أغننا بحلالك عن حرامك، وأغننا بفضلك عمن سواك.
- اللهم ارزقنا التفقه في دينك امتثالا لقول رسولك محمد صلى الله عليه وسلم "**من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين**" (البيهقي)،

هذه سلسلة من المحاضرات التي ألقيت على نفر من رجال الأعمال في البلاد العربية والإسلامية، ولقد نُشِرَت على ديسكات واسطوانات وفي القنوات الفضائية من قبل، وأردت أن أوثقها في كتاب للانتفاع بها في مجال الأعمال0

وهي تتناول الضوابط والمعايير الشرعية لمعاملات رجال الأعمال منذ التفكير في أي مشروع إلى الخاتمة، ومن أهم المسائل التي تركز عليها : دور القيم والأخلاق في سلوكيات رجل الأعمال ، و القواعد الفقهية و المعايير الشرعية التي تضبط معاملاته مع المال والعمال وفي الأسواق مع المنافسين والمتعاملين ومع المجتمع ومع الحكومة ومع غير المسلمين ، ولقد أوردنا في نهايته مقومات ومعايير نجاحه

وأدعـو الله سبحانه وتعالى أن يـكون عملنا هذا صالحا ومطابقا لشرع الله عز وجل، وخالصة لوجهه الكـريـم.

ربنا تقبل منا إنك أنت السميع العليم، وتب علينا إنك أنت التواب الرحيم.

مصر في: 1431هـ 2010م

دكتور حسين شحاتة

الأستاذ بجامعة الأزهر

تقديم عام

◆ـ مقاصد الكتاب :

يتضمن هذا الكتاب الضوابط الشرعية لمعاملات رجال الأعمال في ظل التطبيق المعاصر، والتي تحكم المعاملات بصفة عامة والمعاصرة المستحدثة بصفة خاصة، وتبدأ منذ التفكير في إنشاء المشروع ثم دراسته وتنفيذه... حتى جني ثماره بإذن الله، وفي هذا المساق يحتاج رجل الأعمال المعاصر إلى معرفة الحلال الجائز شرعا فيتبعه، والحرام المنهي عنه شرعا فيتجنبه، حتى يبارك الله له في ماله وربحه ويفوز برضاء الله في الآخرة.

ويهدف هذا الكتاب إلى تحقيق المقاصد الآتية:

أولاً : بيان الغاية الأساسية لمزاولة الأعمال في الإسلام.

ثانياً : معني فقه رجالالأعمال ومقاصده .

ثالثـاً : موجبات تفقه رجال الأعمال وأثر ذلك على انضباط المعاملات.

رابعـاً : دور القيم والأخلاق في ضبط سلوكيات رجال الأعمال 0

خامساً : الضوابط الشرعية العامة التي تحكم معاملات رجال الأعمال.

سادساً : فقه تعامل رجال الأعمال مع: المال والعاملين والمنافسين والأسواق والمجتمع والحكومة ومع غير المسلمين .

سلطان

سابعاً : عوامل التميز المنشودة في أداء رجال الأعمال.

ثامنا : مقومات ومعايير نجاح رجال الأعمال 0

◆ - مبادئ إعداد الكتاب

لقد تم إعداد هذا الكتاب وفق المبادئ الشرعية الاتية :

(1) - شمولية الدين الإسلامي، فهو منهج حياة، دين ودولة، عقيدة وشريعة فيه حكم وسياسة، وإدارة واقتصاد، وتربية واجتماع، ونحو ذلك.

(2) - حجية الشريعة الإسلامية على المفكرين والباحثين، وليسوا هم حجة عليها فهي المشروعية العليا.

(3) – تدور مقاصد الشريعة الإسلامية حول مصالح الإنسان وما ينفعه من حيث: حفظ الدين والنفس والعقل والعرض والمال.

(4) - تجمع الشريعة الإسلامية بين الأصالة والمعاصرة: أصالة القواعد الكلية الثابتة، والمعاصرة في الجزئيات والفرعيات والأساليب والأدوات، أي أنها تجمع بين الثبات والمرونة.

(5) - إن باب الاجتهاد مفتوح في قضايا المعاملات المعاصرة في ضوء الضوابط الشرعية له، وتوافر شروطه.

(6) – ترجيح الفتاوى والآراء الفقهية الصادرة عن مجامع وهيئات ومراكز الفقه على فتاوى الآحاد ولاسيما في القضايا المعاصرة.



الفصل الأول سلطان

أساسيات فقه رجال الأعمال

الفصل الأول
أسـاسيات فـقـه رجال الأعمال

◆ ـ استهلال

تقوم معاملات رجال الأعمال في الإسلام على مجموعة من القواعد والضوابط والمعايير التي تمثل الدستور الفقهي لرجال الأعمال، وهذا ما سوف نتناوله في هذا الفصل بصف إجمالية على أن نفصله في الفصول التالية.

◆ ـ مفهوم فقه رجال الأعمال

يقصد بفقه رجال الأعمال: مجموعة القواعد والأحكام والمبادئ التي تحكم معاملات رجال الأعمال بصفة عامة: من بيع وشراء، وشركة وشراكة، وقبض وصرف، ودائنية ومديونية، وإيراد وإنفاق، وادخار واستثمار، وكسب وخسارة، وزكاة وصدقة، ووقف ووصية، و نحو ذلك من المعاملات التي يقوموا بها منذ إنشاء المشروع وحتى انقضائه.

ويُستنبط من هذه الأحكام: الفتاوى والضوابط والمعايير والأدلة الشرعية للممارسات العملية، وتمثل المرجعية والدليل والحكم على مشروعية أو عدم مشروعية الأعمال والمعاملات.

ويمثل فقه رجال الأعمال الدستور الإسلامي للمعاملات الواجب الالتزام به، ويعتبر حجة في إبرام العقود والصلح والحكم في المنازعات لتحقيق الثقة والاستقرار في المعاملات.

◆ـ مصادر فقه رجال الأعمال

تستنبط القواعد والأحكام والمبادئ الفقهية ذات العلاقة بمعاملات رجال الأعمال من المصادر الشرعية الآتية:

- القرآن الكريم: وبصفة خاصة آيات المعاملات.
- السنة النبوية الشريفة: وبصفة خاصة الأحاديث ذات العلاقة بالمال والتجارة والاقتصاد.
- الإجماع: ويمثل اتفاق الفقهاء المجتهدين على حكم شرعي في معاملة معينة.
- القياس: ويقصد به إلحاق واقعة أو معاملة مستجدة لا نص على حكمها على واقعة ورد فيها حكم سابق.
- الاستحسان: ويقصد به اعتبار الأمر حسنا إذا كان يتفق مع مقاصد الشريعة الإسلامية.
- المصلحة المرسلة المعتبرة شرعا: متى كانت لا تخالف مقاصد الشريعة الإسلامية.
- العرف الصحيح: ما لم يرد نص بتحريمه في الكتاب والسنة والإجماع.
- شرع من قبلنا: ما لم يرد نص بتحريمه في الكتاب والسنة والإجماع.

وهذه المصادر تختلف في ذاتيتها عن مصادر القوانين الوضعية، وليس هناك من حرج من تطبيق ما تفتقت عنه عقول البشر من قوانين وأسس ومبادئ إذا كانت لا تتعارض مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

سلطان

◆ -لماذا يتفقه رجال الأعمال؟

إن التزام رجال الأعمال بالأحكام والمبادئ والضوابط الشرعية يحقق لهم الخير الكثير، من ذلك على سبيل المثال:

(1) – تحقيق رضا الله عز وجل: فالمعاملات التي تتم وفقا لشرع الله تعتبر عبادة وطاعة وهداية، ودليل ذلك قول الله عز وجل: ﴿ **يَا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيراً مِّمَّا كُنتُمْ تُخْفُونَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَعْفُو عَن كَثِيرٍ قَدْ جَاءَكُم مِّنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُّبِينٌ يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلاَمِ وَيُخْرِجُهُم مِّنِ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ** ﴾ (المائدة 15ـ16).

تحقيق البركة والنماء في المال والأرباح، ودليل ذلك قول الله عز وجل:﴿ **وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ وَلَكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ** ﴾ (الأعراف 96)، ويقول الله سبحانه وتعالى :﴿ **وَأَن لَّوِ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لأَسْقَيْنَاهُم مَّاءً غَدَقاً** ﴾ (الجن 16).

(2) – إن الامتثال لأوامر الله عز وجل في الأمور التي أمر بها يهدي إلى القرار الرشيد و يحقق الثواب والرضوان، ودليل ذلك قول الحق سبحانه وتعالى: ﴿ **قَالَ اهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعاً بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلاَ يَضِلُّ وَلاَ يَشْقَى** ﴾ (طه 123).

(3) – تجنب الحرام المنهي عنه شرعا حتى لا يرتكب المسلم الذنوب والمعاصي والآثام التي تمحق الأرزاق، ودليل ذلك قول الله سبحانه وتعالى: ﴿ **قُلْ تعَالَوْا أَتلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ألاَّ تشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً وَلاَ تقْتلُوا أَوْلادَكُم مِّنْ إمْلاقٍ نحْنُ نرْزُقكُمْ وَإِيَّاهُمْ وَلاَ تقْرَبُوا الفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنهَا وَمَا بَطَنَ وَلاَ تقْتلُوا النَّفْسَ الَتِي حَرَّمَ اللَّهُ إلاَّ بِالْحَقِّ ذَلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تعْقِلُونَ** ﴾ (الأنعام 151)، وقوله سبحانه وتعالى: ﴿ **وَأَحَلَّ اللَّهُ البَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا** ﴾ (البقرة : 275).

(4) – تجنب الشبهات حتى يستبرأ الإنسان لدينه وعرضه، وأساس ذلك حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : "**إن الحلال بين، وإن الحرام بين وبينهما مشتبهات لا يعلمهن كثير من الناس، فمن اتقى الشبهات استبرأ لدينه وعرضه، ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام... الحديث**" (رواه مسلم عن النعمان بن بشير).

(5) – تجنب الشك والريبة وتحقيق العدل والاستقرار في المعاملات، فعلى سبيل المثال يقول الله سبحانه وتعالى في مسألة كتابة الديون: ﴿ **وَلاَ تَسْأَمُوا أن تكْتُبُوهُ صَغِيراً أَوْ كَبِيراً إِلَى أَجَلِهِ ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِندَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ** ﴾ (البقرة: 282) .

(6) - تحقيق الهداية والرشد والتوفيق في المعاملات، وهذا يؤدي إلى الاطمئنان النفسي، ودليل ذلك قول الله سبحانه وتعالى: ﴿ **ذ أوَى الفِتيَةُ إلَى الكَهْفِ فَقَالُوا رَبَّنَا آتِنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أمْرِنَا رَشَداً** ﴾ (الكهف **10**).

(7) – تقديم نماذج عملية مميزة لرجل الأعمال المسلم ليكون هداية لغيره، كما فعل التجار المسلمون في صدر الدولة الإسلامية، ونشروا الإسلام من خلال المعاملات مع غير المسلمين في بلاد شرق آسيا وأفريقيا وبقية دول العالم.

(8) – تقديم نماذج عملية بصلاحية الشريعة للتطبيق في كل زمان ومكان، ولاسيما للحكام وأولي الأمر الذين يسعون مخلصين لتطبيق شرع الله، وكذلك للهيئات والمؤسسات والمنظمات الإسلامية العالمية.

(9) – تقديم نماذج دعوية فاعلة لنشر الإسلام في كل بقاع العالم على أنه دين شامل لكل نواحي الحياة، ومن مقاصده تحقيق الخيرية والسلام لكل الناس.

(10) يتضح مما سبق أن إلتزام رجال الأعمال بالضوابط الشرعية يحقق لهم بركات معنوية حسية، وبركات مادية وذلك في الدنيا والآخرة وهذا من البواعث والحوافز والدوافع للحرص على الإلتزام بها على النحو الذي سوف يرد تفصيله فيما بعد.

◆ - أدلة وجوب تفقه رجال الأعمال

هناك أدلة من الكتاب والسنة ومن أقوال الفقهاء على وجوب تفقه رجال الأعمال، من هذه الأدلة ما يلي:

سلطان

(1) ـ لقد أمر الله سبحانه وتعالى فئة من المسلمين لتتفقه في الدين، ولتبصير الآخرين، ودليل ذلك قول الله سبحانه وتعالى: ﴿ **وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلاَ نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ** ﴾ (التوبة 122).

(2) – لقد أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم المسلمين بالتفقه في الدين بصفة عامة لتحقيق الخير ودليل ذلك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم "**من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين**" (رواه البيهقي).

(3) – يقول ابن قيم الجوزية: "**إن العلم المفروض تعَلُمَهُ ما هو فرض عين، لا يسع مسلماً جهله**، **وهو أنواع**: **العلم بأحكام المعاشرة والمعاملة التي تحصل بينه وبين الناس خصوصاً وعموماً**".

(4) – يقول الإمام أبو حامد الغزالي مؤكدا على كل مسلم ومسلمة أن يعرف فضل العمل الذي يقوم به: "إنه لا يفترض على كل مسلم ومسلمة طلب كل علم، بل يفترض عليه طلب علم الحال ويجب عليه علم ما يقع له بقدر ما يؤدي به الواجب يكون واجبا".

(5) – لقد أمر عمر بن الخطاب رضى الله عنه التجار بالتفقه في المعاملات، فكان يمر في الأسواق، ويقول: "**لا يبيع في سوقنا من لا يفقه، وإلا أكل الربا رضي أم أبا**".

(6) – لقد حث على بن أبي طالب رضى اللّه عنه التجار على التفقه قبل القدوم على التجارة، فقال للرجل الذي طلب أن يدعو له في التجارة: أفقهت؟، ثم قال له: "**الفقه ثم التجارة**".

(7) – لقد طبق في صدر الدولة الإسلامية نظام الحسبة، وكان من بين مقاصده مشارفة الأسواق للتأكد من أن الناس يلتزمون بأحكام الشريعة الإسلامية.

تؤكد هذه الأدلة جميعا على وجوب التفقه في أمور الدين بصفة عامة، كما توجب على رجال الأعمال التفقه في أمور المعاملات التي يقومون بها خشية الوقوع في الحرام.

◆ ـ ماذا يجب أن يعرفه رجل الأعمال عن فقه معاملاته ؟

من أساسيات فقه المعاملات الواجب على رجل الأعمال معرفتها ما يلي:

• **القواعد والأحكام والمبادئ الشرعية العامة للأعمال والمعاملات:** من حيث الحلال والحرام والمشتبهات.

• **فقه التعامل مع النفس:** من حيث الالتزام بالقيم والأخلاق والسلوك الحسن.

• **فقه التعامل مع المال:** من حيث ضوابط الكسب والإنفاق والإدخاروالتملك و نحو ذلك.

• **فقه التعامل مع العمال:** من حيث الحقوق والواجبات والحوافز والعقوبات.

- **فقه التعامل مع رجال الأعمال الآخرين**: سواء كانوا منافسين أو متعاملين من حيث الاتفاقات والعقود والتعاون على البر.

- **فقه التعامل في الأسواق**: من حيث ضوابط البيع والشراء والوساطة والقبض والصرف، و نحو ذلك.

- **فقه التعامل مع المجتمع**: من حيث إعطائه حقوقه من الضرائب والرسوم والمحافظة على البيئة من التلوث، وما في حكم ذلك.

- **فقه التعامل مع المصالح والأجهزة الحكومية**: في ضوء القوانين والنظم التي تسير الأعمال والمصالح.

- **فقه التعامل مع الدولة**: من منظور القوانين وتجنب مخالفة القوانين التي تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

- **فقه التعامل مع المواطنين (المواطنة)**: من غير المسلمين في الوطن وفقا للقاعدة: لهم ما لنا وعليهم ما علينا.

- **فقه التعامل مع غير المسلمين (خارج الوطن)**: المسالمين منهم والمحاربين وفقا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

- **فقه حقوق الله في المال والكسب**: مثل الزكاة والصدقات والوقف والهبات والكفارات والهدي، و نحو ذلك.

- **فقه الميراث والوصايا:** في ضوء أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

وبصفة عامة يجب على رجال الأعمال العلم بأساسيات فقه المعاملات التي يقومون بها، كما يجب أن يكون لهم مرجعية شرعية للرجوع إليها في الأمور المستحدثة أو المتعمقة التي تحتاج إلى دراسة واجتهاد.

◆ ـ بواعث التزام رجال الأعمال بالضوابط الشرعية :

لقد وضع الإسلام ضمانات وبواعث للالتزام بالضوابط الشرعية للمعاملات على النحو التالي:

- الباعث الإيماني: وتتمثل في الامتثال لأوامر الله سبحانه وتعالى، ودليل
- ذلك قول الله سبحانه وتعالى: ﴿**قُلْنَا اهْبِطُوا مِنهَا جَمِيعاً فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَايَ فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ**﴾(البقرة 38).

- ـ الباعث الذاتي: ويتمثل في الخشية والخوف من الله والرجاء في رضاه يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿ **لِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّتَانِ** ﴾ (الرحمن 46)، ويقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : "**من خاف أدلج، ومن أدلج بلغ المنزل، ألا إن سلعة الله غالية، ألا إن سلعة الله الجنة**" (رواه الترمذي).

- ـ الباعث النفسي: ويتمثل في طمأنة النفس وتحقيق السكينة، ودليل ذلك قول الله سبحانه وتعالى: ﴿**الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ أُوْلَئِكَ لَهُمُ الأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ**﴾ (الأنعام 82)، ويقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "**دع ماَ يَرِيبُكَ إلى ما لا يُرِيبُكَ**" (رواه الترمذي)، ويقول صلى الله عليه وسلم: "**البر هو ما اطمائننت إليه النفس، والإثم ما حاك في النفس، وتردد في الصدر، وخفت أن يطلع عليه الناس**" (رواه أحمد)، ويقول صلى الله عليه وسلم "**استفت قلبك وإن أفتاك الناس وأفتوك**" (رواه أحمد).

- ـ الباعث الاجتماعي: ويتمثل في رضاء المجتمع عندما يلتزم رجال الأعمال بشرع الله، وكذلك الخشية من سخط المجتمع عندما يخالف شرع الله، فمن حق المجتمع محاسبة رجال الأعمال على مدى قيامهم بالمسئولية نحوه، ودليل ذلك قول الله سبحانه وتعالى: ﴿**وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالمَعْرُوفِ وَيَنهَوْنَ عَنِ المُنكَرِ وَأُوْلَئِكَ هُمُ المُفْلِحُونَ**﴾ (آل عمران 104)، والدليل من السنة النبوية قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "**من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان**" (رواه مسلم).

- ـ الباعث القانوني: ويقصد بذلك التزام رجال الأعمال بالقوانين الصادرة من الحكومة سواء كانت قوانين اقتصادية أو مدنية ما لم تخالف أو تتعارض مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، ودليل ذلك قول الله سبحانه وتعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً**﴾ (النساء 59).

سلطان

- ومن السنة النبوية قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : "...فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين عضوا عليها بالنواجز... الحديث" (رواه الترمذي وابن ماجه عن العرباض بن سارية)، ويقول عثمان بن عفان رضى الله عنه: "**إن الله ليزع بالسلطان ما لم يزع بالقرآن**".

- ـ الباعث المهني: ويتمثل في انتماء رجال الأعمال إلى النقابة أو الطائفة الذين هم أعضاء فيها تدافع عنهم وتحافظ على حقوقهم، وعليهم وجوب مهني أن يلتزموا بأسسها ومبادئها ولوائحها ما دامت لا تخالف شرع الله.

تؤدي هذه البواعث إلى تحفيز رجال الأعمال بالالتزام بالضوابط الشرعية ديانة وأخلاقا، وكذلك باعتبارهم أعضاء في المجتمع الذي يعيشون فيه، يجب أن يلتزموا بالقوانين الحكومية متى كانت لا تتعارض مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وذلك لتحقيق البركات مصداقا لقول الله سبحانه وتعالى: ﴿**وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ وَلَكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ**﴾ (الأعراف 96).

◆ ـ الخلاصة:

لقد خلصنا من المسائل السابقة أنه من الواجب على رجال الأعمال التفقه في المعاملات التي يقومون بها لمعرفة الحلال للالتزام به ولمعرفة الحرام لتجنبه، وذلك لتحقيق الخير والبركات، وأن من البواعث على ذلك هو الخشية من الله عز وجل ومن المجتمع ومن السلطان، وهذا يقود إلى استقرار المعاملات.

وهذه الخلاصة تقودنا إلى تناول القيم الإيمانية والأخلاقية لرجال الأعمال وبيان أثرها على سلوكيات ونتائج أعماله وهذا ما سوف نتناوله في الفصول التالية.

سلطان



الفصل الثانىسلطان

دور القيم الإيمانية في ضبط سلوكيات رجال الأعمال

الفصل الثاني
دور القيم الإيمانية في ضبط
سلـــوكيات رجال الأعمـــــال

◆ - استهلال

يجب أن يتحلى ويلتزم رجال الأعمال بمجموعة من القيم الإيمانية التي تحجم هوى النفس عن حب المال وبحيث لا تطغى شهوة حبه على عبادة الله سبحانه وتعالى والتقرب إليه بالطاعات، ولقد قرن الله سبحانه وتعالى آيات المعاملات في القرآن الكريم بالإيمان والتقوى.

أمثلة ذلك قول الله سبحانه وتعالى: ﴿**يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُم مُؤْمِنِينَ**﴾ (البقرة 278).

﴿ **يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُب بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلاَ يَأْبَ كَاتِبٌ أَن يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الحَقُّ وَلْيَتقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلاَ يَبْخَسْ مِنهُ شَيْئاً فَإن كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الحَقُّ سَفِيهاً أَوْ ضَعِيفاً أَوْ لاَ يَسْتَطِيعُ أَن يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَن تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى وَلاَ يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا وَلاَ تَسْأَمُوا أَن تَكْتُبُوهُ صَغِيراً أَوْ كَبِيراً إِلَى أَجَلِهِ ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِندَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَى أَلاَّ تَرْتَابُوا إِلاَّ أَن تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلاَّ تَكْتُبُوهَا وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ وَلاَ يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلاَ شَهِيدٌ وَإِن تَفْعَلُوا فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ**﴾ (البقرة: 282)

سلطان

﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلاتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ (التوبة 103).

ومن الأشياء التي تضبط هوى نفس رجل الأعمال عند التعامل مع المال هو الالتزام بالقيم الإيمانية العقدية، كما أن لها تأثيرا جوهريا على ضبط سلوكياته وتصرفاته وقراراته، وهذا ما سوف نتناوله بشيء من التفصيل في هذا الفصل.

◆ ـ من القيم الإيمانية لرجال الأعمال :

(1) ـ الإيمان بقضية الاستخلاف في الأرض، وأن المال عارية، وهو ملك لله سبحانه وتعالى، ويجب على رجل الأعمال التعامل في هذا المال وفقا لشرع المالك الحقيقي له وهو الله، ودليل ذلك قول الله سبحانه وتعالى: ﴿ آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ فَالَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَأَنفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ ﴾ (الحديد 7)، وقوله سبحانه وتعالى: ﴿ وَلْيَسْتَعْفِفِ الَّذِينَ لا يَجِدُونَ نِكَاحاً حَتَّى يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ وَالَّذِينَ يَبْتَغُونَ الْكِتَابَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْراً وَآتُوهُم مِّن مَّالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ وَلا تُكْرِهُوا فَتَيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّناً لِّتَبْتَغُوا عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَن يُكْرِههُّنَّ فَإِنَّ اللَّهَ مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِنَّ غَفُورٌ ﴾ (النور 33)، وقوله سبحانه وتعالى: ﴿ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَمَا تَحْتَ الثَّرَى ﴾ (طه 6).

(2) – الإيمان بأن الله سخر للإنسان أشياء أخرى لتعينه على عمارة الأرض ولم يملكها لأحدٍ من عباده مثل الشمس والقمر والسحاب والماء والنار والهواء، وهذا يوجب الشكر، ودليل ذلك قول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَآتَاكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لا تُحْصُوهَا إِنَّ الإِنسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ﴾ (إبراهيم 34) .

سلطان

(3) ـ الإيمان بالتفاوت في الأرزاق، وعلى رجل الأعمال أن يأخذ بالأسباب وبالسنن الكونية للكسب، ويرضى بما قسمه الله له، ودليل ذلك قول الله سبحانه وتعالى: ﴿ **هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الأَرْضَ ذَلُولاً فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ** ﴾ (الملك 15)، وقوله سبحانه وتعالى: ﴿ **وَاللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ فَمَا الَّذِينَ فُضِّلُوا بِرَادِّي رِزْقِهِمْ عَلَى مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَهُمْ فِيهِ سَوَاءٌ أَفَبِنِعْمَةِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ** ﴾ (النحل 71).

(4) – الإيمان بأن مزاولة النشاط عبادة وفريضة وشكر لله، وواجب حيوي فلا يجوز الفصل بين العبادات والمعاملات، ودليل ذلك قول الله سبحانه وتعالى: ﴿ **فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانتَشِرُوا فِي الأَرْضِ وَابْتَغُوا مِن فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيراً لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ** ﴾ (الجمعة 10)، وقوله سبحانه وتعالى: ﴿ **وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ** ﴾ (إبراهيم 7) ، وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : "طلب الحلال فريضة بعد الفرائض" (رواه الطبراني عن عبد الله بن عباس).

(5) – الإيمان بأن الله يراقب الناس على كل تصرفاتهم ومنها مــا يتعلق بالمعاملات، وأساس ذلك القلب الذي يخشى الله، ودليل ذلك قـول الله سبحانه وتعالى: ﴿ **هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَـوَاتِ وَالأَرْضَ فِـي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى العَـرْشِ يَعْلَمُ مَـا يَلِجُ فِي الأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ** ﴾ (الحديد 4)، وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : عندما سُئل عن الإحسان، فقال: " **أن تعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك**" (رواه مسلم).

(6) – الإيمان بالمحاسبة الأخروية عن المال من أين اكتسب وفيم أنفق ودليل ذلك قول الله تبارك وتعالى: ﴿ **فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ** ﴾ (الحجر 92-93)، ويقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : "**لا تزول قدما عبد يوم القيامة حتى يسأل عن عمره فيما أفناه، وعن علمه فيم فعل، وعن ماله من أين اكتسبه وفيم أنفقه، وعن جسمه فيما أبلاه**" (رواه الترمذي عن أبي برزة الأسلمي).

◆ - أثر القيم الإيمانية في ضبط سلوكيات رجال الأعمال

تؤثر القيم الإيمانية في ضبط سلوكيات رجال الأعمال علي النحو التالي :

- عدم الفصل بين المعاملات والعبادات فهما أمران متلازمان لا يمكنالفصل بينهما.
- الالتزام بشرع الله المالك لكل شيئ في المعاملات وتحَري الحلال الطيب وتجنب الحرام الخبيث.
- التزاوج بين الحياة الكريمة في الدنيا والفوز برضاء الله في الآخرة.
- الارتياح النفسي في حالات الرواج والكساد والربح والخسارة 0
- الاطمئنان بأن الرزق بيد الله وما عليه إلا السعي والأخذ بالأسباب.
- تجنب أن تلهِي المعاملات عن الفرائض والواجبات الدينية، فالمواظبة علىالعبادات من موجبات البركة في المعاملات.

سلطان

◆ - الخلاصة :

لقد خلصنا في هذا الفصل إلى أن الإسلام يربط القيم الإيمانية بالمعاملات المالية وهذا يؤثر على سلوكيات رجال الأعمال من حيث الإنضباط والرشد والتطوير والنمو والاستقرار، وهذه الخلاصة تفسر الإعجاز القرآني في أن آيات المعاملات في القرآن الكريم قد قرنت بالقيم الإيمانية.

سلطان



□

الفصل الثالثسلطان

دور القيم الأخلاقية في ضبط سلوكيات رجال الأعمـــــال

الفصل الثالث
دور القيم الأخلاقية في ضبط
سلوكيات رجال الأعمـــــــال

◆ - استهلال :

تقوم المعاملات في الإسلام على الأخلاق، وهي الفطـــرة السجية، والتزام رجل الأعمال بهذه الأخلاق يعتبر عبادة وطاعــة، كما تحقــق له البركة والخير، ولقد قرن الله سبحانه وتعالى في العديد من آيات القـــرآن الكريم المعاملات بالأخلاق، فعلى سبيل المثال يقــول الله تبارك وتعالــى: ﴿ **وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ وَأَن تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُـونَ** ﴾ (البقرة 280) ، وقوله سبحانه وتعالــى : ﴿ **فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى** ﴾ (الليل 5-7)، وقوله سبحــانه وتعالى: ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُب بَّيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَن يَكْتُبَ كَمَـا عَلَّمَهُ اللَّهُ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْئًا** ﴾ (البقــرة 282)، كما وردت العديد من الأحاديث النبوية التي تحض على الالتزام بالأخـلاق الفاضلة في المعاملات منها قول رسول الله صلى الله عليه وسلـم : "**التاجر الصدوق الأمين مع النبيين والصـديقين والشهداء**" (رواه الترمذي عن أبــي سعيد الخدري)، وقوله صلى الله عليه وسلم : "**رحم الله رجلا سمحـا إذا باع، وإذا اشترى، وإذا اقتضى**" (رواه البخاري عن جابر بن عبد الله).

سلطان

لذلك يجب على رجل الأعمال الالتزام بالأخلاق الفاضلة وهذا ما سوف نتناوله بشيء من التفصيل في هذا الفصل.

◆ ـ من القيم الأخلاقية لرجل الأعمال :

- – **الصدق**: يجب على رجل الأعمال تحري الصدق في البيانات والمعلومات والمواصفات فيما يقدمه للناس من منتجات وخدمات ويتجنب الغش والكذب والتدليس والخداع، يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿ **يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ** ﴾ (التوبة 119) ويقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : "**البيعان بالخيار ما لم يتفرقا، أو قال حتى يتفرقا، فإن صدقا وبينا بورك لهما في بيعهما وإن كتما وكذبا محقت بركة بيعهما**" (رواه البخاري عن حكيم بن حزام).

- ـ **الأمانة**: يجب على رجل الأعمال أن يكون أمينا مع نفسه ومع الله ومع الغير في معاملاته، يقول الحق سبحانه وتعالى:﴿ **إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أن تُؤَدُّوا الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أن تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعاً بَصِيراً** ﴾ (النساء 58)، والأمانة في هذه الآية وغيرها من الآيات المباركة تصدق على كل شئ يؤتمن عليه، وهي من موجبات الثقة، ويقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : "**التاجر الصدوق الأمين مع النبيين والصديقين والشهداء**" (رواه الترمذي عن أبي سعيد الخدري).

سلطان

- **الإحسان (الإتقان والجودة)**: يجب على رجل الأعمال إتقان العمل وفقا لمعايير الجودة المعمول بها من حيث المواصفات والمقاييس وما في حكم ذلك، لتحقيق أقصى منفعة معتبرة شرعا ولمواجهة المنافسة من الغير، ويؤدي تحسين الجودة إلى زيادة القدرات التنافسية عن طريق تخفيض التكاليف، حيث تؤدي الجودة إلى تخفيض نسبة الفاقد، وتؤدي إلى زيادة الربحية والاستمرارية، ودليل ذلك قول الله سبحانه وتعالى: ﴿ **إنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَا لاَ نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلاً** ﴾ (الكهف 30)، وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : "**إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه**" (رواه البيهقي).

- **الوفاء بالعهود والعقود والمواثيق**: يجب على رجل الأعمال الالتزام بالوفاء لأن ذلك من موجبات استقرار المعاملات، ودليل ذلك قول الله سبحانه وتعالى: ﴿ **وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذا عَاهَدتُمْ وَلاَ تَنقُضُوا الأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلاً إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ**﴾ (النحل 91)، وقوله تبارك وتعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ الأَنْعَامِ إِلاَّ مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنتُمْ حُرُمٌ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ**﴾ (المائدة 1)، ويقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : "**من كان بينه وبين قوم عهد، فلا يحلن عهد ولا يشدنه حتى يمضي أمده أو ينبذ إليهم على سواء**" (رواه الترمذي).

- **العدل والقسط**: يجب على رجل الأعمال الالتزام بالعدل في مجال المعاملات، ويعني ذلك إعطاء كل ذي حق حقه بالعدل ودون وكس ولا شطط أو ظلم أو جور، ودليل ذلك قول الحق سبحانه وتعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنفُسِكُمْ أَوِ الوَالِدَيْنِ وَالأَقْرَبِينَ إِن يَكُنْ غَنِياً أَوْ فَقِيراً فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا فَلاَ تَتَّبِعُوا الهَوَى أَن تَعْدِلُوا وَإِن تَلْوُوا أَوْ تُعْرِضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيراً**﴾ (النساء 135)،

سلطان

ويقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : "**من اقتطع حق إمرئ مسلم بيمينه، فقد أوجب له الله النار**" (رواه مسلم).

- **النصيحة والإرشاد**: يجب على رجل الأعمال أن يكون مقداماً في تقديم النصح للناس عامة، ويقصد بذلك الإرشاد والتوجيه والتبيان بما هو أنفع وأفضل للمستهلك والعميل، ودليل ذلك قول الله سبحانه وتعالى: ﴿ **إِلاَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ** ﴾ (العصر: 3)، وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : "**الدين النصيحة، قلنا لمن، قال لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم**" (رواه مسلم).

- أثر القيم الأخلاقية في ضبط سلوكيات رجال الأعمال

يؤثر التزام رجل الأعمال بالأخلاق الفاضلة في سلوكياته على النحو التالي:

- **الرضا التام بما قسمه الله له من رزق**: يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : "**لن تموت نفس حتى تستكمل رزقها وأجلها، فاتقوا الله وأجملوا في الطلب، خذوا ما حل ودعوا ما حرم**" (رواه مسلم).

- **التوكل على الله عز وجل**: ويكون ذلك بعد الأخذ بالأسباب والإيمان بأن الله سوف يبارك، يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : "**...اعقلها وتوكل**" (رواه الترمذي)، ويقول صلى الله عليه وسلم : "**لو أنكم تتوكلون على الله حق توكله لرزقكم كما يرزق الطير، تغدو خماصاً، وتروح بطاناً**" (رواه أحمد والترمذي).

- - **سلوك الأخوة والحب بين الناس**: وبذلك يفضل الناس التعامل معه وتزداد معاملاته فيزداد ربحه، يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿ **وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُوْلَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ** ﴾ (التوبة 71).
- - **سلوك التعاون والتكافل الاقتصادي**: ولا سيما في وقت الأزمات والمحن والفتن، يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : "**مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى**" (رواه البخاري ومسلم عن النعمان بن بشير).
- - **سلوك حب الوطن والمواطنين**: والولاء والانتماء له لإيمانه بأن ذلك من خلق المسلم، ولقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قدوة حسنة في حبه لوطنه، فعندما هاجر من مكة إلى المدينة، قال صلى الله عليه وسلم لمكة "**ما أطيبك من بلد وأحبك إلي ولولا أن أهلك أخرجوني منك ما سكنت غيرك**" (رواه الترمذي عن ابن عباس)، ويكون من ثمرة ذلك تحقيق البركات المعنوية والبركات المادية.

◆ - الخلاصة

لقد خلصنا في هذا الفصل إلى أن الإقتصاد الإسلامي بصفة عامة، ومعاملات رجال الأعمال بصفة خاصة تقوم على مجموعة من القيم الأخلاقية الفاضلة والتي تقود إلى الانضباط والاستقرار والتطور والنمو في المعاملات والأرباح وتحقق الخير للناس جميعا، وهذا عكس الفكر الوضعي الذي يفصل بين المعاملات والأخلاق.



الفصل الرابع سلطان

الطبيعة المميزة لسلوكيات رجال الأعمال في الإسلام

الفصل الرابع
الطبيعة المميزة لسلوكيات رجال الأعمال في الإسلام

◆ - استهلال :

لسلوكيات رجال الأعمال في الإسلام طبيعة مميزة تختلف عن غيره، ناجمة من قيمه الإيمانية ومن أخلاقه الفاضلة، ومن التزامه بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

وهذه السلوكيات واضحة في التعامل مع نفسه ومع العاملين معه في منشأته ومع رجال الأعمال الآخرين ومع المستهلكين والعملاء، ومع المجتمع الذي يتعامل فيه، ومع الحكومة، ومع غير المسلمين من المواطنين وغير المواطنين، وذلك على النحو الذي سوف نبينه تفصيلاً في هذا الفصل مع التركيز على سلوكيات رجل الأعمال مع نفسهوسلوكياته مع الغير 0

◆ - أولا: سلوكيات رجل الأعمال مع نفسه :

من أبرز هذه السلوكيات ما يلي:

• ـ **صدق النية والإخلاص لله في الأعمال**: ويقصد بذلك أن كل ما يقوم به رجل الأعمال من أعمال وتصرفات هو ابتغاء وجه الله، ودليل ذلك قول الحق سبحانه وتعالى: ﴿ **قُلْ إِنَّ صَلاتِي وَنسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّه رَبِّ العَالَمِينَ** ﴾ (الأنعام 162)، ويقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : "**إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل إمرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله، فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته لدنيا يصيبها أو امرأة ينكحها، فهجرته إلى ما هاجر إليه**" (رواه البخاري ومسلم).

• ـ **التوكل على الله بعد الأخذ بالأسباب**: ويقصد بذلك أن يأخذ رجل الأعمال بالأسباب ويتوكل على الله عز وجل، ودليل ذلك قول الله سبحانه وتعالى: ﴿ **وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لاَ يَحْتَسِبُ وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرا** ﴾ (الطلاق :3)، وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : "**لو أنكم تتوكلون على الله حق توكله لرزقكم كما يرزق الطير، تغدو خماصاً، وتروح بطاناً**" (رواه أحمد والترمذي).

سلطان

- - **سلوك الرضا**: بما يقسمه الله من رزق، وهذا يسبب الارتياح النفسي لرجل الأعمال ويجعله مستقرا في أعماله، ودليل ذلك قول الله سبحانه وتعالى: ﴿**وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ**﴾ (الذاريات 22-23)، ويقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : "**أيها الناس اتقوا الله وأجملوا في الطلب فإن نفسا لن تموت حتى تستوفي رزقها وإن أبطأ عنها، فاتقوا الله، وأجملوا في الطلب، خذوا ما حل ودعوا ما حرم**" (رواه ابن ماجه عن جابر بن عبد الله).

- - **سلوك الإلتزام بحسن الخلق**: ومنها الصدق، والأمانة، والوفاء، والسماحة، والتيسير، والقناعة، والاعتدال، والقصد.... والتمسك بذلك عبادة وطاعة وامتثالا لأمر الله عز وجل: **وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ** (القلم 4) ، وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : "**إنما بعثت لأتمم صالح الأخلاق**" (رواه أحمد ومالك).

- - **سلوك تجنب الشبهات ورعاً وخشية**: يجب أن يعرف رجل الأعمال الحلال فيتبعه، ويعرف الحرام فيجتنبه، ويبتعد عن الشبهات خشية أن يقع في شبهة الحرام، يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : "**إن الحلال بين وإن الحرام بين وبينهما مشتبهات لا يعلمهن كثير من الناس، فمن اتقى الشبهات استبرأ لدينه وعرضه، ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام كالراعي يرعى حول الحمى يوشك أن يرتع فيه، ألا وإن لكل ملك حمى، ألا وإن حمى الله محارمه، ألا وإن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله وإذا فسدت فسد الجسد كله، ألا وهي القلب**" (رواه مسلم عن النعمان بن بشير).

سلطان

♦ - ثانيا: سلوكيات رجل الأعمال مع الغير:

وتتمثل في الآتي:

• ـ **سلوك الأخوة في الله:** يجب أن يستشعر رجل الأعمال روح الأخوة عندما يتعامل مع الغير، ودليل ذلك قول الله سبحانه وتعالى: ﴿**نما المُؤمِنونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ ترْحَمُونَ** ﴾ (الحجرات 10)، وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : "**المسلم أخو المسلم: لا يظلمه ولا يخذله ولا يكذبه ولا يحقره**" (رواه مسلم عن أبي هريرة).

• ـ **سلوك التعاون والتكافل والتضامن مع الغير:** ودليل ذلك قول الله سبحانه وتعالى: ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لاَ تحِلُّوا شَعَائِرَ اللَّهِ وَلاَ الشَّهْرَ الحَرَامَ وَلاَ الهَدْيَ وَلاَ القَلاَئِدَ وَلاَ آمِّينَ البَيْتَ الحَرَامَ يَبْتغُونَ فَضْلاً مِّن رَّبِّهِمْ وَرِضْوَاناً وَإِذَا حَلَلْتمْ فَاصْطَادُوا وَلاَ يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ المَسْجِدِ الحَرَامِ أَن تعْتَدُوا وَتعَاوَنُوا عَلَى البِرِّ وَالتَّقْوَى وَلاَ تعَاوَنُوا عَلَى الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ العِقَابِ**﴾ (المائدة 2)، وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : "**مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد، إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى**" (رواه البخاري) .

سلطان

- **ـ سلوك السماحة مع الناس**: دليل ذلك قول الله تبارك وتعالى: ﴿ **فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنتَ فَظاً غَلِيظَ القَلْبِ لانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ** ﴾ (آل عمران 159)، وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : "**رحم الله رجلاً سمحاً إذا باع، وإذا اشترى، وإذا اقتضى**" (رواه البخاري) .

- **ـ سلوك التيسير في المعاملات**: دليل ذلك قول الله تبارك وتعالى: ﴿**شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ القُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الهُدَى وَالْفُرْقَانِ فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَن كَانَ مَرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ اليُسْرَ وَلاَ يُرِيدُ بِكُمُ العُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا العِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ** ﴾ (البقرة 185)، وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : "**حوسب رجل ممن كان قبلكم فلم يوجد له من الخير شيء، إلاّ أنه كان يخالط الناس، وكان موسراً، فكان يأمر غلمانه أن يتجاوزوا عن المعسر، قال الله نحن أحق بذلك منك تجاوزوا عنه**" (رواه البخاري).

- **ـ سلوك أداء الحقوق وفاءً وأمانة**: ويسري هذا السلوك على الديون للغير والزكاة والنذور والكفارات ودليل ذلك قول الله سبحانه وتعالى: ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ الأَنعَامِ إِلاَّ مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنتُمْ حُرُمٌ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ**﴾ (المائدة 1)، وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : "**من أخذ أموال الناس يريد أداءها أدى الله عنه، ومن أخذها يريد إتلافها أتلفه الله**" (رواه البخاري)

سلطان

ومن ثمرات هذا السلوك الطيب لرجل الأعمال هو تفضيل تعامل الغير معه فيزداد حجم أعماله، وهذا يقود بالتالي إلى النماء والربح وزيادة الثروة، بجانب حب الناس له، وكسب ثقة المجتمع، وهذا يقود إلى الرضا النفسي والراحة القلبية.

◆ - الخلاصة

لقد تناولنا في هذا الفصل الطبيعة المميزة لسلوكيات رجل الأعمال في لإسلام والنابعة من قيمه الإيمانية وخلقه الحسنة، ومن أهم معالمها: الإخلاص والتعاون والتكافل والتضامن والحب والأخوة والحلم والأناة والود والقناعة والرضا بما رزقه الله.

وهذه السلوكيات تجلب له البركة في الرزق وتحفزه على الإلتزام بالضوابط الشرعية على النحو الذي سوف نفصله في الفصول التالية.



الفصل الخامس سلطان

الدستور الشرعي لرجال الأعمال

الفصل الخامس
الدستور الشرعي لرجال الأعمال

◆ - **استهلال** :

يحكم رجال الأعمال في معاملاتهم دستور يتضمن القواعد والأحكام الشرعية الكلية الجامعة التي تبين المعاملات المشروعة والمعاملات المنهي عنها شرعا، ويعتبر هذا الدستور الدليل والمرجع لهم عندما يهمُون بأي معاملة، فإن كانت حلالاً فيُقْدِمون عليها، وإن كانت حراماً فينتهون عنها، ودليل ذلك قول الله سبحانه وتعالى : ﴿ **قَالَ اهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعاً بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلاَ يَضِلُّ وَلاَ يَشْقَى**﴾ (طه 123)، وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : "**إذا هممت بأمر فتدبر عاقبته، فإن كان خيراً فامضه، وإن كان غيّاً فانته عنه**" (رواه الإمام أحمد عن عبادة بن الصامت).

ولقد استنبط الفقهاء مواد هذا الدستور من فقه المعاملات، وسوف نعرضه ببساطة وبلغة رجال الأعمال.

• - القواعد الشرعية ذات العلاقة بمعاملات رجال الأعمال :

من أهم القواعد الشرعية ذات العلاقة بمعاملات رجال الأعمال بصفة عامة ما يلي:

• - **تحقيق النية الصادقة:**

تتمثل غاية الغايات من ممارسة رجل الأعمال لأعماله هي تعمير الأرض، وعبادة الله سبحانه وتعالى، فالأعمال بالنيات والأمور بمقاصدها، ويقول الحق سبحانه وتعالى: ﴿قُلْ إِنَّ صَلاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ العَالَمِينَ﴾ (الأنعام 162)، ويقول سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الجِنَّ وَالإِنسَ إِلاَّ لِيَعْبُدُونِ مَا أُرِيدُ مِنهُم مِّن رِّزْقٍ وَمَا أُرِيدُ أَن يُطْعِمُونِ﴾ (الذاريات 56ـ57)، ويقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : **إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل إمرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله، فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته لدنيا يصيبها أو امرأة ينكحها، فهجرته إلى ما هاجر إليه"** (رواه البخاري ومسلم).

وعليه، يجب على رجل الأعمال استحضار النية الخالصة والصادقة، وأن تكون كافة معاملاته وفقا لشرع الله وابتغاء لمرضاته.

ـ الالتزام بالحلال الطيب وتجنب الحرام الخبيث:

مما يؤدي إلى أن يكون أساس الكسب والإنفاق أساسا شرعيا صحيحا، يقول الحق سبحانه وتعالى: ﴿**وَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ حَلالاً طَيِّباً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي أَنتُم بِهِ مُؤْمِنُونَ**﴾ (المائدة 88)، ويقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : "**إن الله طيب لا يقبل إلا طيبا**" (رواه البخاري).

ولذلك يجب على رجل الأعمال أن يلتزم بالحلال الطيب ويتجنب الحرام.

سلطان

- **ـ تجنب المشتبهات في الأعمال:**

والغاية من ذلك هي وقاية العِرض والمال وتحقيق البركة والتورع عن الشبهات، يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : "**إن الحلال بين وإن الحرام بين وبينهما مشتبهات لا يعلمهن كثير من الناس، فمن اتقى الشبهات استبرأ لدينه وعرضه، ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام كالراعي يرعى حول الحمى يوشك أن يرتع فيه، ألا وإن لكل ملك حمى، ألا وإن حمى الله محارمه، ألا وإن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله وإذا فسدت فسد الجسد كله، ألا وهي القلب**" (رواه مسلم).

لذلك يجب على رجل الأعمال تجنب الأمور التي فيها شبهات حتى يبارك الله له في أعماله.

- **ـ الأصل في المعاملات الحل (الحلال) إلاّ ما حرم بنص الكتاب والسنة والإجماع:**

والحلال هو ما يتفق مع مقاصد الشريعة الإسلامية، وأي شيء يجوز الانتفاع به شرعاً فهو حلال، يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿**الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الكِتَابَ حِلٌّ لَّكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَّهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ وَلاَ مُتَّخِذِي أَخْدَانٍ وَمَن يَكْفُرْ بِالإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ وَهُوَ فِي الآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ**﴾ (المائدة 5)، والحكمة ضالة المؤمن أينما وجدها فهو أحق الناس بها.

لذلك يجب على رجل الأعمال أن يقيم المعاملات بمعيار المنفعة المعتبرة شرعا والمتفقة مع مقاصد الشريعة الإسلامية.

سلطان

- ـ توثيق المعاملات بالعقود والعهود:

فالمؤمنون عند شروطهم إلا شرطاً أحل حراماً أو حرم حلالا، ودليل ذلك قول الله سبحانه وتعالى: ﴿ **يا أيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُب بَّيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلاَ يَأْبَ كَاتِبٌ أَن يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلاَ يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْئاً فَإِن كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الحَقُّ سَفِيهاً أَوْ ضَعِيفاً أَوْ لاَ يَسْتَطِيعُ أَن يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَن تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى وَلاَ يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا وَلاَ تَسْأَمُوا أَن تَكْتُبُوهُ صَغِيراً أَوْ كَبِيراً إِلَى أَجَلِهِ ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِندَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَى أَلاَّ تَرْتَابُوا إِلاَّ أَن تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلاَّ تَكْتُبُوهَا وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ وَلاَ يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلاَ شَهِيدٌ وَإِن تَفْعَلُوا فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ** ﴾ (البقرة 282).

لذلك يجب على رجال الأعمال الاهتمام بالتدوين والتوثيق لتجنب الشك والريبة.

ـ الالتزام بالعقود وسلامتها واستيفاءها من الناحية الشرعية:

لتجنب الغرر والجهالة والشك والنزاع، ويرجع إلى تفسيرها إلى أهل الحل والعقد، يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ الأَنْعَامِ إِلاَّ مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنتُمْ حُرُمٌ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ**﴾ (المائدة 1).

سلطان

لذلك يجب على رجال الأعمال الدقة في كتابة العقود والالتزام بها.

- **ـ مشروعية الغاية ومشروعية الوسائل المحققة لها:**

يقول الفقهاء: "وسائل الحرام حرام"، ولا تحقق الغاية المشروعة إلا بوسيلة غير مشروعة، لذلك يجب على رجل الأعمال تجنب الوسائل غير المشروعة حتى ولو كانت الغاية من ورائها مشروعة.

- **ـ التراضي في المعاملات، والدين المعاملة:**

ودليل ذلك قول الله سبحانه وتعالى: ﴿ **يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُب بَّيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلاَ يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللّهُ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللّهَ رَبَّهُ وَلاَ يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْئاً فَإن كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهاً أَوْ ضَعِيفاً أَوْ لاَ يَسْتَطِيعُ أَن يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ من رِّجَالِكُمْ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَن تَضِلَّ إْحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى وَلاَ يَأْبَ الشُّهَدَاءُ**﴾ (البقرة 282)، ويقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "**البيعان بالخيار ما لم يتفرقا، أو قال حتى يتفرقا، فإن صدقا وبينا بورك لهما في بيعهما وإن كتما وكذبا محقت بركة بيعهما**" (رواه أحمد عن حكيم بن حزام).

لذلك يجب على رجال الأعمال تجنب الإكراه والاستغلال والحيل في المعاملات.

- **ـ التيسير ورفع الحرج عن الناس:**

يقول الفقهاء: "كلما ضاق الأمر اتسع"، "والمشقة توجب التيسير"، "واليسير القليل معفو عنه عند الضرورة"، ودليل ذلك قول الله سبحانه وتعالى: ﴿ **وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ هُوَ اجْتَبَاكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ هُوَ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِن قَبْلُ وَفِي هَذَا لِيَكُونَ الرَّسُولُ شَهِيداً عَلَيْكُمْ وَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَاعْتَصِمُوا بِاللَّهِ هُوَ مَوْلَاكُمْ فَنِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ**﴾ (الحج 78) لذلك يجب على رجال الأعمال التيسير في اختيار الآراء الفقهية وذلك لرفع الحرج والمشقة.

- **ـ الضرورات تبيح المحظورات بضوابطها الشرعية:**

يقول الفقهاء أن الحاجة قد تنزل منزلة الضرورة، ويجوز في الضرورة ما لا يجوز في غيرها، يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿ **حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلاَّ مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ وَأَن تَسْتَقْسِمُوا بِالأَزْلَامِ ذَلِكُمْ فِسْقٌ الْيَوْمَ يَئِسَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن دِينِكُمْ فَلاَ تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلَامَ دِيناً فَمَنِ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ**﴾ (المائدة 3)، كما يقول الحق سبحانه وتعالى: ﴿ **إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنزِيرِ وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلاَ عَادٍ فَلاَ إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ** ﴾ (البقرة 173) .

ولا يجب على رجال الأعمال التوسع في هذه القاعدة، وكل منهم أعلم بضروراته.

- وجوب تطهير الأموال من الحرام بعد التوبة الصادقة:

ويتطلب ذلك ما يلي:

- فرز الحرام من الحلال.

- التوبة والاستغفار.

- رد الحقوق لأصحابها أو التخلص منها.

- الندم الصادق وعدم الرجوع إلى المعاصي مرة أخرى.

لذلك يجب على رجل الأعمال أن يطهر ماله أولا بأول من الحرام حتى يبارك الله له في الحلال الطيب.

• - الالتزام بمبدأ: الغنم بالغرم والخراج بالضمان:

فلا يجوز أن يستأثر شريك بالربح ولا يشارك في الخسارة لأن هذا من الظلم ومن صور أكل أموال الناس بالباطل.

لذلك يجب على رجل الأعمال تجنب كافة المعاملات التي تقوم على نظام الفوائد الربوية لأنها من صور الظلم وأكل أموال الناس بالباطل.

سلطان

- **ـ وجوب موالاة المؤمنين وأولوية التعامل معهم:**

يقول الحق سبحانه وتعالى: ﴿ **وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَٰئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ** ﴾ (التوبة 71)، وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : "**المسلم أخو المسلم: لا يظلمه ولا يخذله ولا يكذبه ولا يحقره**" (رواه مسلم عن أبي هريرة)، وقوله صلى الله عليه وسلم : "**المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً**" (رواه مسلم).

- **ـ جواز التعامل مع غير المسلمين المسالمين فيما لا يمس العقيدة والأخلاق والشرع:**

يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿**لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ**﴾ (الممتحنة 8).

لذلك يجب على رجال الأعمال التعامل مع غير المسلمين المسالمين بالعدل والقسط ووفقا للشرع.

- **ـ حرمة التعامل مع غير المسلمين المحاربين:**

يقول الله سبحانه وتعالى : ﴿ **إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ أَن تَوَلَّوْهُمْ وَمَن يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ** ﴾ (الممتحنة 9).

لذلك يجب على رجال الأعمال تجنب التعامل مع غير المسلمين المحاربين إلا عند الضرورة المعتبرة شرعا.

- **ـ تحقيق النفع ، وتجنب الضرر ، والضرر يزال، وتحمل أخف الضررين:**

يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : "**لا ضرر ولا ضرار**" (رواه أحمد)، ويقول صلى الله عليه وسلم : "**من ضار ضار الله عليه، ومن شق شق الله عليه**" (رواه مسلم). لذلك يجب على رجال الأعمال الالتزام بتحقيق المنافع المعتبرة شرعا وتجنب كل ما فيه مساس بمقاصد الشريعة الإسلامية ويسبب الضرر.

- **ـ تجنب المعاملات التي تلـهي أو تصـد عن الفرائـض والواجبات الشرعية:**

يقول الله عز وجل: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِن يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ** (الجمعة 9)، وورد في الأثر: "**لا يبارك الله في عمل يلهي عن الصلاة**"، وحرم رسول الله صلى الله عليه وسلم البيع والشراء وقت الصلاة.

- **ـ تجنب المعاملات التي تضيع الحقوق، ولا يجوز الاعتداء على حقوق الناس:**

يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : "**إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام عليكم**" **ويقول صلى الله عليه وسلم** : "**كل المسلم على المسلم حرام: دمه وماله وعرضه**" (رواه مسلم عن أبي هريرة).

- **ـ حرمة وبطلان المعاملات التي تفتح الباب إلى المفاسد:**

وفقا للقاعدة: "درء المفاسد مقدم على جلب المنافع"، مثل التعامل في الخمر والخنزير والميسر حتى ولو كان في ذلك تحقيق لأرباح ومنافع.

ـ التوبة والاستغفار لتحقيق البركات:

يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿ **فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَهُ كَانَ غَفَّاراً يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُم مِّدْرَاراً وَيُمْدِدْكُم بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ وَيَجْعَل لَّكُمْ جَنَّاتٍ وَيَجْعَل لَّكُم أنهَارا** (نوح :10ـ11)

◆ ـ الخلاصة :

لكل رجل أعمال مرجعية، ومرجعية رجل الأعمال في الإسلام هي القواعد الشرعية ذات العلاقة بالمعاملات والمستنبطة من مصادر الشريعة الإسلامية، ويضاف إليها الفتاوى والتوصيات والقرارات الصادرة عن مجامع ومجالس الفقه الإسلامي في ضوء ما يعرض عليهم من قضايا معاصرة، و يجب الإعتداد بفتاوى المجامع على فتاوى الآحاد.

ومن ناحية أخرى يجب على رجل الأعمال تجنب كافة الأعمال والسلوكيات المنهي عنها شرعا مهما كانت الضغوط المفروضة عليه من القوانين والأعراف الوضعية وهذا ما سوف نتناوله في الفصل التالي.



الفصل السادس

أخطاء شرعية شائعة يجب على رجال الأعمال تجنبها

الفصل السادس
أخطاء شرعية شائــعة
يجب على رجال الأعمال تجنبها

◆ - استهلال :

لقد تبين من الدراسات الميدانية، ومن المخالطة والتعامل مع بعض رجال الأعمال في العديد من المجالات أن هناك بعض الأخطاء والمحاذير الشرعية التي يقعون فيها، ويظنون أنهم يسيرون وفق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، ويجب عليهم معرفتها وتجنبها، ومعرفة الحلال الواجب شرعا، وهذا ما سوف نتناوله في هذا الفصل.

◆ ـ أولا: نماذج من الأخطاء الشرعية التي يقع فيها بعض رجال الأعمال ويجب تجنبها :

- **ـ خطأ اعتقاد فصل الدين عن المعاملات:**

حيث يعتقد بعض رجال الأعمال أن لا دخل للدين في المعاملات، ويرددون المفهوم العلماني "**دع ما لقيصر لقيصر، وما لله لله**"، كما أنهم يقولون كذلك "Business is Business" وهذه المفاهيم خاطئة فلابد أن يكون للمعاملات مرجعية شرعية، فلا يجوز الفصل بين العبادات والمعاملات.

- **ـ خطأ التحرج من سؤال الفقهاء:**

يخاف بعض رجال الأعمال من سؤال الفقهاء عن شرعية المعاملات التي يقومون بها خشية أن يتبين لهم خطأها، وهذا الفهم خاطئ، فلا بد أن يكون رجل الأعمال على معرفة بفقه ما يقوم به.

- **ـ خطأ البحث عن رخص أو ذرائع يعتمد عليها رجل الأعمال في إباحة ما يقوم به من معاملات:**

يحاول بعض رجال الأعمال سؤال أكثر من فقيه، وذلك للحصول على فتوى تحقق لهم ما يصبون إليه، حتى ولو كانت أدلتهم ضعيفة، كما أن بعضهم أحيانا يسأل السؤال بطريقة ملتوية للحصول على الإجابة التي تتفق مع أهوائهم، فهذا كله خطأ بل يجب الصدق والوضوح والأخذ بالعزيمة إلا عند الضرورة، فلا تحايل على شرع الله.

- **ـ خطأ قبول مشروعات ذات ربحية عالية تتضمن شبهات حرام:**

وهذا غير جائز شرعا، فمن وصايا رسول الله صلى الله عليه وسلم : اتقاء الشبهات، ويقول صلى الله عليه وسلم : "**دع ما يريبك إلى ما لا يريبك**" (رواه الترمذي)، ويقول صلى الله عليه وسلم : "**إن الحلال بين وإن الحرام بين وبينهما مشتبهات لا يعلمهن كثير من الناس، فمن اتقى الشبهات استبرأ لدينه وعرضه، ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام كالراعي يرعى حول الحمى يوشك أن يرتع فيه، ألا وإن لكل ملك حمى، ألا وإن حمى الله محارمه، ألا وإن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله وإذا فسدت فسد الجسد كله، ألا وهي القلب**" (رواه مسلم عن النعمان بن بشير)

سلطان

- **ـ خطأ التهاون في كتابة العقود المستوفية لحفظ الحقوق:**

وذلك بسبب الحياء أو الخجل أو العاطفة والمشاعر، وهذا غير جائز شرعا. ويجب إجلاء وتوضيح كافة الأمور عند الاتفاق، والتوثيق عن طريق كتابة العقود والتوقيع السليم عليها، وكذلك الإشهاد، كما يعتبر الرهن ونحوه من الضمانات والكفالات، ومن الموجبات التي تحفظ الحقوق للناس جميعا، وهي من الواجبات الشرعية، "فما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب"، كما أن الوفاء من خلق المسلم وجزاؤه الرضوان من الله تعالى، ودليل ذلك قول الله سبحانه وتعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ الأَنْعَامِ إِلاَّ مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنتُمْ حُرُمٌ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ**﴾ (المائدة 1).

- **ـ خطأ التهاون في كتابة وتوثيق المديونية والإشهاد عليها:**

ويترتب على ذلك مشاكل عند المطالبة بهذه الحقوق، والواجب هو الالتزام بالكتابة سواء كانت المديونية صغيرة أو كبيرة، وعن علة الكتابة والشهادة، يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُب بَّيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلاَ يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلاَ يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْئاً فَإِن كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهاً أَوْ ضَعِيفاً أَوْ لاَ يَسْتَطِيعُ أَن يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَن تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى وَلاَ يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا وَلاَ تَسْأَمُوا أَن تَكْتُبُوهُ صَغِيراً أَوْ كَبِيراً إِلَى أَجَلِهِ**

ذلِكُمْ أَقْسَطُ عِندَ اللّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَى أَلاَّ تَرْتَابُوا إِلاَّ أَن تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلاَّ تَكْتُبُوهَا وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ وَلاَ يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلاَ شَهِيدٌ وَإِن تَفْعَلُوا فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ وَاتَّقُوا اللّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللّهُ وَاللّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ (البقرة 282). ويؤدي ذلك إلى المحافظة على سلامة الأعمال وتحقيق الضبط والثقة والحفظ وتسوية الحقوق بالعدل، وتجنب الشك بين الناس بصفة عامة وبين الشركاء بصفة خاصة، كما توفر الكتابة المعلومات الموثقة لرجال الأعمال لإدارة أعمالهم واتخاذ قرارات سليمة وفقا لمعلومات صادقة ودقيقة وسريعة.

- **ـ خطأ التهاون في ضبط الشروط في عقود المشاركات مما يؤدي إلى الخلافات والنزاعات:**

ولا سيما في حالة حدوث خسائر أو عند التصفية والتخارج، وهذا مخالف للشرع الحنيف، ويؤدي الالتزام بالضبط في كتابة عقود الشركات إلى الثقة عن طريق المصداقية والشفافية في المعاملات.

- **ـ خطأ إعطاء المال لمن لا خبرة له لتشغيله:**

مما يؤدي إلى ضياع هذا المال، وهذا مخالف للشرع، حيث ينهانا الإسلام عن ضياع المال أو إعطائه للسفهاء، فقال الله سبحانه وتعالى: ﴿وَلاَ تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللّهُ لَكُمْ قِيَاماً وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلاً مَّعْرُوفاً﴾ (النساء 5).

- **ـ خطأ الخلط بين العاطفة والموضوعية مما يوجد العديد من المشكلات في المعاملات المالية:**

لذلك يجب أن تدار الأعمال وفقاً للسنن الكونية وباستخدام الوسائل والسبل ما دامت لا تخالف شرع الله، ففي الالتزام بذلك صيانة للعاطفة، أي مشروعية الوسائل والسبل المناسبة لتحقيق المقاصد المشروعة.

- **ـ خطأ التفسير غير السليم للقاعدة الشرعية "الضرورات تبيح المحظورات":**

فهناك ضوابط للضرورة المعتبرة شرعا وهي:

- أن تكون الضرورة ملجئة يخشى الفاعل منها الهلاك.
- أن تكون الضرورة قائمة بالفعل وليست متوقعة.
- ألا يكون لدفع الضرورة وسيلة إلا ارتكاب هذا الأمر.
- أن تدفع الضرورة بالقدر الكافي اللازم لدفعها.

- **ـ خطأ المماطلة في الوفاء بالحقوق مع المقدرة على أدائها:**

تقود المماطلة في أداء الحقوق إلى الظلم، يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : "**ليَ الواجد ظلم**"، ويقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : "**مُطل الغني ظلم يحل عرضه وعقوبته**" (رواه مسلم والنسائي)،

سلطان

كما يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : "**من أخذ أموال الناس يريد أدائها أدى الله عنه، ومن أخذ أموال الناس يريد إتلافها أتلفه الله**" (رواه الترمذي). ويؤدي الالتزام بأداء الحقوق إلى استقرار المعاملات، وزيادة الثقة، وعدم تعطيل الأعمال والمنافع، كما تجنب رجال الأعمال المنازعات وحدوث المشاكل والبغضاء والكراهية، والحرمان من تيسير الله.

•ـ خطأ الاعتداء على المال العام مثل التهرب من الضرائب ومن الجمارك ونحوها:

وهذا غير جائز شرعا، لأن ذلك يدخل في باب الغلول، وهو الكسب الحرام الذي يقود صاحبه إلى النار.

•ـ خطأ إفساد ذمم العاملين بالمصالح الحكومية بالرشوة وما في حكمها:

لأن ذلك يدخل في حرمة أكل أموال الناس بالباطل، يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿ **وَلاَ تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقاً مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ** ﴾ (البقرة 188)، ويقول رسول الله صلى الله عليه وسلم :"**لعنة الله على الراشي والمرتشي**" (رواه أحمد عن عبدالله بن عمرو).

•ـ خطأ الولاء لغير المسلمين المحاربين من دون المسلمين بحجة الجودة وانخفاض الأسعار:

وهذا غير جائز شرعا، فقد أمرنا الله سبحانه وتعالى بمقاطعتهم، وتجنب التعامل معهم، مصداقا لقوله سبحانه وتعالى: ﴿ **إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَى إِخْرَاجِكُمْ أَن تَوَلَّوْهُمْ وَمَن يَتَوَلَّهُمْ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ** ﴾ (الممتحنة 9). ويقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : "**المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضا**" (رواه البخاري ومسلم)

سلطان

. ويقول صلى الله عليه وسلم : "**لا تصاحب إلا مسلما ولا يأكل طعامك إلا تقي**" (رواه أبو داود والترمذي).

•- خطأ التهاون في أداء الفرائض والواجبات من العبادات بسبب الانشغال بالأعمال وترديد المقولة: العمل عبادة:

فهذا غير جائز، فقد أمرنا الله سبحانه وتعالى بترك البيع عند الصلاة فقال تعالى: ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِن يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ** ﴾ (الجمعة 9)، والمقصود بالبيع في هذه الآية الكريمة التجارة .

•- خطأ الاستغلال والاحتكار بدعوى الحنكة والشطارة:

وهذا غير جائز شرعا لأنه يؤدي إلى أكل أموال الناس بالباطل، كما نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الاحتكار فقال صلى الله عليه وسلم : "**الجالب مرزوق والمحتكر ملعون**" (رواه بن ماجه عن عمر بن الخطاب).

•- خطأ التهرب من دفع حقوق المجتمع الواجبة مثل الضرائب العادلة والرسوم ونحو ذلك:

وهذا غير جائز شرعا، لأن مثل هذا التهرب نموذج أو شكل من أشكال الاعتداء على المال العام، ويجب طاعة ولي الأمر والالتزام بالقوانين والنظم العامة في كل ما يتعلق بمجال الأعمال، ما لم يكن في ذلك معصية لله عز وجل. وسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم : يا نبي الله أرأيت إن قام علينا أمراء يسألوننا حقهم، ويمنعون حقنا، فما تأمرنا؟ فأعرض عنه، ثم سأله، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "**اسمعوا وأطيعوا، فإنما عليهم ما حملوا، وعليكم ما حملتم**" (رواه مسلم).

•ـ خطأ الامتناع عن دفع الزكاة وما في حكمها بدعوى دفع الضرائب:

وهذا مخالف لشرع الله عز وجل، فإن الزكاة فريضة مالية من الله عز وجل، ولا تغني الضريبة عن الزكاة.

وترجع أسباب الوقوع في هذه الأخطاء الشرعية إلى عدم فهم رجل الأعمال بالضوابط الشرعية التي يقوم بها، إما بقصد أو بدون قصد وفي كلا الحالتين يجب أن يكون لرجل الأعمال مرجعية شرعية حتى يبارك الله له في ماله وكسبه وعمله وفي كل شيء.

◆ ـ ثانيا: محاذير شرعية يجب على رجال الأعمال تجنبها.

كما أن هناك محاذير يجب على رجال الأعمال الوقاية منها خشية الوقوع في الحرام ويترتب على ذلك الوقوع في مشكلات تسبب له خللا في المعاملات ومحق البركة المعنوية والمادية.

من أهمها ما يلي :

• – تجنب التعامل بالربا والدخول في حرب مع الله:

يقصد بالربا مبادلة مال بمال وزيادة، ومن أشكاله: فوائد القروض والديون وفوائد دفاتر التوفير، وإيداع الأموال لدى المؤسسات المالية بفائدة، وفوائد السندات والصكوك الحكومية بفائدة، ودليل ذلك قول الله سبحانه وتعالى: ﴿ **ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ نَزَّلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِي الْكِتَابِ لَفِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ** ﴾ (البقرة 276) ، ويقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : "**كل قرض جر نفعاً فهو ربا**" (رواه الإمام أحمد)،

سلطان

ويقول صلى اللّه عليه وسلم : "**لعن اللّه آكل الربا وموكله وشاهديه وكاتبه**" (رواه مسلم). ويحقق عدم التعامل بالربا انسياب الأموال واستقرار المعاملات وتقليل التكاليف وزيادة الأرباح والصمود عند الأزمات وعدم التعثر والإفلاس، كما أنه اطمئنانا نفسيا وتجنب الدخول في حرب مع اللّه.

•ـ تجنب التعامل في الخبائث بدعوى تحقيق الأرباح العالية:

يقصد بالخبائث بصفة عامة: كل ما يضر بالإنسان وبالمخلوقات، وكذلك كل ما يمس مقاصد الشريعة الإسلامية التي تتمثل في: حفظ الدين والنفس والعقل والعرض والمال، يقول اللّه سبحانه وتعالى: ﴿ **الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوباً عِندَهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَالإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُم بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالأَغْلالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنزِلَ مَعَهُ أُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ**﴾ (الأعراف 157)، ويقول سبحانه وتعالى: **قُل لاَّ يَسْتَوِي الْخَبِيثُ وَالطَّيِّبُ وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ الْخَبِيثِ فَاتَّقُوا اللَّهَ يَا أُوْلِي الأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ** (المائدة 100)، ويقول رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم : "**لا يحل ثمن شيء لا يحل أكله وشربه**"، ويقول صلى اللّه عليه وسلم : "**إن اللّه إذا حرم شيئاً حرّم ثمنه**" (رواه أحمد).

•ـ تجنب أكل أموال الناس بالباطل :

أي الاعتداء على أموال الناس بدون حق، ومن أمثلة ذلك: الرشوة، والغش، والتدليس، والمقامرة، والغرر، والجهالة، والاحتكار، ورفع الأسعار عمدا، والتطفيف في الكيل والميزان، والتدليس، والربا، وغير ذلك من المعاملات المحرمة شرعا

، ودليل ذلك قول الله سبحانه وتعالى : ﴿ **وَلاَ تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقاً مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ**﴾ (البقرة 188) ، ويقول صلى الله عليه وسلم : "**كل المسلم على المسلم حرام: دمه وماله وعرضه**" (رواه مسلم عن أبو هريرة).

•ـ تجنب المظهرية والخيلاء والتكبر والطغيان:

حرّم الإسلام كل صور الخيلاء والتكبر والتعالي على الناس، فعندما يوسع الله على بعض رجال الأعمال بالمال يتكبرون على الناس كما فعل قارون، وخرج على قومه في زينته، يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿ **وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلاَ تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً وَبِذِي القُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَالْجَارِ ذِي القُرْبَى وَالْجَارِ الجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ إِنَّ اللَّهَ لاَ يُحِبُّ مَن كَانَ مُخْتَالاً فَخُوراً** ﴾ (النساء 36) ، ويقول الحق سبحانه وتعالى: كَلاّ إِنَّ الإِنسَانَ لَيَطْغَى (العلق 6)، ويقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : "**كلوا واشربوا وتصدقوا والبسوا ما لم يخالطه إسراف أو مخيلة**" (رواه ابن ماجة).

•ـ تجنب الإسراف والتبذير:

يقصد بالإسراف: الإنفاق فوق الحد الواجب، وهو إنفاق لا يقابله عائد، ويقصد بالتبذير: الإنفاق فيما يخالف شرع الله، ويجب على الإنسان أن يكون معتدلاً ووسطا في إنفاقه، يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿ **وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَاماً**﴾ (الفرقان 67)، ونهى الله عن التبذير فقال سبحانه وتعالى: ﴿ **إِنَّ المُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُوراً**﴾ (الإسراء 27)، ويقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : "**كلوا واشربوا وتصدقوا والبسوا ما لم يخالطه إسراف أو مخيلة**" (رواه ابن ماجة).

•ـ تجنب الركون إلى الذين ظلموا لتحقيق كسب غير مشروع :

هناك بعض رجال الأعمال الذين يوالون الظالمين والفاسقين من رجال السلطة وغيرهم، وذلك للحصول على كسب بدون حق مشروع أو بالنصرة بهم على عباد الله المؤمنين الصالحين، وهذا مخالف لشرع الله عز وجل، يقول الحق سبحانه وتعالى: ﴿ **وَلاَ تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ ثُمَّ لاَ تُنصَرُونَ** ﴾ (هود 113)، ويقول الحق سبحانه وتعالى: ﴿ **لاَ يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِن دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلاَّ أَن تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ**﴾ (آل عمران 28)، ويقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : "**آية المنافق ثلاث: إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا أؤتمن خان**" (رواه البخاري).

•ـ تجنب موالاة غير المسلمين المحاربين من دون المؤمنين:

لتحقيق مكاسب مادية دنيوية على حساب الدين والوطن، وهذا مخالف لشرع الله عز وجل، فقد قال الله سبحانه وتعالى: ﴿ **إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَى إِخْرَاجِكُمْ أَن تَوَلَّوْهُمْ وَمَن يَتَوَلَّهُمْ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ**﴾ (الممتحنة 9)، ولقد أوصانا رسول الله صلى الله عليه وسلم بموالاة المؤمنين الصالحين، فقال صلى الله عليه وسلم : "**المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضا**" (رواه مسلم).

سلطان

٠- الخلاصة :

يؤدي الوقوع في هذه الأخطاء والمحاذير المخالفة لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية إلى محق البركة المعنوية والمادية، كما يسبب ذلك أمراضا قلبية وقلقا نفسيا، والسبيل للنجاة من ذلك هو الالتزام بشريعة الله عز وجل، القائل في كتابه العزيز: ﴿ **وَأَن لَّوِ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَاهُم مَّاءً غَدَقًا** ﴾ (الجن 16)، وصدق الله القائل: ﴿ **وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا** ﴾ (طه 124)، وصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم : "**تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي أبدا كتاب الله وسنتي**" (رواه مسلم).

وهذه الخلاصة تنقلنا إلى ما سبق تناولناه إجمالي في الفصول السابقة حيث نوضح فقه رجال الأعمال مع معاملاتهم مع المال والعمال والمنافسين في الأسواق ومع المجتمع ثم مع غير المسلمين من المسالمين والمحاربين، وهذا ما سوف نتناوله في الفصول التالية.



الفصل السابعسلطان

سلطان

فقه دراسة جدوى مشروعات رجال الأعمال

الفصل السابع
فـقــه دراسة جدوى مشروعات
رجال الأعمال

◆ - استهلال :

تتم دراسة جدوى الأعمال والمشروعات الاستثمارية على أساس نظام الفائدة ومنهج القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة والتى تحسب أيضا على أساس معدل الفائدة، كما تقوم على أساس الربحية المادية وتجاهل الجوانب الشرعية والأخلاقية والاجتماعية والإنسانية للمشروعات الاستثمارية، وحيث أن الإسلام يرفض تماما نظام الفائدة الربوية ويشترط الشرعية لأي مشروع إستثماري، لذلك لا تتناسب المناهج الوضعية لاستثمار المال مع الفكر الإسلامي، ولابد وأن يكون لرجال الأعمال وغيرهم منهج إسلامي لدراسة جدوى وتقويم الأعمال والمشروعات الاستثمارية يقوم على قيم ومعايير إسلامية وهذا ما سوف نتناوله في هذا الفصل بشئ من الإيجاز.

◆ - حاجة رجال الأعمال إلى منهج إسلامي لدراسة جدوى وتقويم المشروعات الاستثمارية.

هناك ضرورة شرعية وحاجة مالية لدراسة جدوى وتقويم الأعمـــــال والمشروعات الاستثمارية من منظور إسلامي لأن ذلك يحقق العديد من المقاصد لرجال الأعمال، من أهمها ما يلي:

(1) يعتبر وضع نموذج إسلامي لدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية من بين الأدلة التى تبرز شمولية الإسلام وأنه نظام شامل لكل نواحى الحياة، وبيان خطأ من يعتقد جهلاً أن الإسلام نظام عبادات ولا دخل له بحلبة الحياة.

(2) إن استنباط القيم والمعايير الإسلامية لدراسة الجدوى الاقتصادية وصياغتها في نموذج يُبرز فاعلية المدرسة الاقتصادية الإسلامية، ويبين ما تتسم به من خصائص تميزها عن المدارس الوضعية سواء أكانت اشتراكية أو رأسمالية، وهذا أمر أصبح ضروريا ولا سيما بعد فشل تلك المدارس في حل مشاكل البشرية.

(3) تساعد نتائج هذه الدراسة المؤسسات الاقتصادية الإسلامية في مجال دراسة وتقويم المشروعات الاستثمارية التي تقدم لها وتقييمها على أساس المفاهيم والأسس الإسلامية، وبذلك تجنبها الشبهات والافتراءات التي قد توجه إليها.

(4) تساعد هذه الدراسة في تطوير الدراسات والبحوث والمناهج في المعاهد والمؤسسات التعليمية في البلاد الإسلامية بما يتفق مع قيم وسلوكيات المسلمين وتخريج أجيال لديها معرفة شاملة عن الفكر الاقتصادي الإسلامي وتطبيقاته.

وتخضع دراسة جدوى وتقويم المشروعات الاستثمارية من منظور إسلامى لمجموعة من الضوابط الشرعية، ويتم اختيار المشروعات وفقا لمجموعة من المعايير الإسلامية على النحو الذي نبينه في البنود التالية.

ـ الضوابط الشرعية لاختيار المشروعات الاستثمارية.

يحكم استثمار الأموال في الإسلام مجموعة من الضوابط الشرعية والتى يجب على رجال الأعمال الالتزام بها، وهذه الضوابط مستنبطة من مصادر الشريعة الإسلامية، وتتسم بالثبات والواقعية والموضوعية والشمولية والتوازن والتحفيز، كما أنها تقوم على القيم والمثل والأخلاق والسلوكيات الحسنة.

ومن أهم هذه الضوابط ما يلي:

(1) **المشروعية**: ويقصد بذلك أن يكون مجال الاستثمار مشروعا لا يتعارض مع نص صريح في القرآن الكريم أو السنة النبوية أو اجتهاد فقهاء المسلمين الثقات، ويذكر مع المشروعية القاعدة الشرعية التي تقضي: بأن الأصل في المعاملات الحل والإباحة ما لم يرد بشأنه نص صريح بالتحريم.

(2) **الأولويات الإسلامية**: يلزم عند ترتيب المشروعات الاستثمارية بعد الإجازة الشرعية أن يكون مجالها الطيبات، وهو الالتزام بسلم الأولويات الإسلامية وهى الضروريات فالحاجيات فالتحسينات، ولقد أوضح الإمام الشاطبي في " كتابه الموافقات في أصول الأحكام" ، أن الضروريات هي الأشياء والمصالح التي لا تستقيم حياة الناس بدونها، والا اختل نظام حياتهم والحاجيات هي ما يحتاجه الناس للتوسعة والتيسير ورفع المشقة، أما التحسينات فهي الأشياء والأمور التي تسهل الحياة وتحسنها، ولقد حرمت الشريعة الإسلامية المشروعات الترفيهية.

(3) **المحافظة على الأموال**: الاستثمار الإسلامي يقوم على التقليب والمخاطرة، ويجب أن يكون هناك توازناً بين نسبة المخاطر والأغراض الاستثمارية ومنها الربحية، فلا يجب الدخول في مخاطر غير مجدية والتي تؤدي إلى هلاك المال، ومن ناحية أخرى يجب اتخاذ التدابير المختلفة للمحافظة على المال من السرقة والابتزاز وأكله بالباطل، ولقد أشار القرآن الى ذلك بقول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالبَاطِلِ إِلاَّ أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾ (النساء: 29)، ولقد ورد في تفسير هذه الآية أن من أساليب أكل المال بالباطل الغش والرشوة والقمار والاحتكار، وصور البيوع المحرمة...، كما قال الله تبارك وتعالى: ﴿**وَلاَ تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ**﴾ (البقرة: 188).

(4) **تنمية المال**: ويقصد بذلك اختيار المشروعات الاستثمارية التي تحقق عائدا اقتصاديا مقبولاً بجانب العوائد الاجتماعية والسياسية، وعدم اكتناز المال وحبسه عن وظيفته التي خلقها الله له، وفي هذا الصدد ينهانا الله عن الاكتناز ويحثنا على استثمار المال فيقول عز وجل: ﴿**وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلاَ يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ... إلى آخر الآية** ﴾ (التوبة: 34)، ويحذرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم من عدم تنمية المال، فيقول: "**استثمروا أموالكم حتى لا تأكلها الصدقة**" (رواه الإمام أحمد).

فبذلك يتعين على المؤسسات حسن اختيار المشروعات الاستثمارية التي تحقق ربحا حتى يمكن توزيع جزءًا منه على أصحابه لأن في ذلك تشجيعا لهم على عملية الاستثمار وبذلك يتحقق الخير للمجتمع الإسلامي.

سلطان

(5) **التنوع**: ويقصد بذلك توجيه الأموال المتاحة للاستثمارات إلى عدة مشروعات مع الأخذ في الاعتبار التنوع الزمني والتنوع الجغرافي وتنوع صيغ الإستثمار حتى يعم الخير على الجميع كما أن في ذلك تقليل للمخاطر وينمي العوائد، ويحقق التنمية الشاملة للمجتمع الإسلامي. ويجب على المنشآت الإسلامية أن تكون لديها خطة استثمارية معدة على أساس التنوع طبقا لمعايير فنية بحيث لا تتركز الاستثمارات في مكان وتترك آخر أو تركز على صيغة استثمارية وتهمل الصيغ الأخرى.

(6) **التوازن**: ويقصد به التوازن عند توجيه الاستثمارات بين العائد الاجتماعي والعائد الاقتصادي، وبين الاستثمارات قصيرة الأجل والمتوسطة والطويلة، وبين مصالح الأجيال الحاضرة والأجيال المقبلة، وكذلك التوازن بين صيغ الاستثمار ومجالاته، وهذا الضابط يسهم في تحقيق ضابط المحافظة على المال وتنميته ويقلل من المخاطر.

(7) **ربط الكسب بالجهد وبالمخاطرة**: يقوم الاستثمار الإسلامي على أساس المشاركة والتفاعل بين العمل (الجهد البشري) وبين رأس المال، ولكل نصيب من الكسب بقدر الجهد المبذول، فلا كسب بلا جهد ولا جهد بلا كسب، والغاية من هذا التحفيز على العمل والعطاء وتنمية الأداء وتحسينه وزيادة الربحية، كما أن هناك علاقة سببية مباشرة بين مقدار الكسب وما يتعرض له الاستثمار من مخاطر فكلما زادت المخاطر كلما طلب أصحاب المشروعات ربحية عالية.

(8) وفي هذا الصدد يقول القرطبى: (إن التجارة هي الشراء والبيع وهي نوعان: تقليب في الحضر من غير نقله ولا سفر وهذا تربص واحتكار قد رغب عنه أولوا الأقدار وزهد عنه ذوي الأخطار، والثاني تقليب المال بالأسفار ونقله الى الأمصار وهذا أليق بأهل المرؤة وأعم جدوى ومنفعة غير أنه أكثر خطرا وأعظم غررا).

(9) **توزيع عوائد الاستثمارات على أساس الغنم بالغرم**: حيث يتم توزيع عوائد الاستثمارات على أطراف العملية الاستثمارية على أساس: بقدر ما يغنم صاحب المال من أرباح ومزايا في حالات الرواج واليسر، بقدر ما يجب أن يتحمل من خسائر في حالات الكساد والعسر، فلا ربح إلا إذا تحمل مخاطر الخسارة، وهذا يخالف النظام الربوي الذي يضمن فائدة دائمة لرأس المال يصرف النظر عن نتيجة التشغيل، وأصل ذلك فى القرآن الكريم هو قول الله تبارك وتعالى: ﴿**وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا**﴾ (البقرة: 275).

(10) **توثيق العقود**: ويقصد بذلك أن يعلم كل طرف من أطراف العملية الاستثمارية مقدار ما يسهم به من مال ومقدار ما سوف يأخذه من عائد أو كسب، ومقدار ما سوف يتحمل به من خسارة إذا حدثت، وأن يكتب ذلك فى عقود منضبطة حتى لا يحدث جهالة وغرر ... ويؤدى ذلك إلى شك وريبة ونزاع ... ولقد تناول القرآن الكريم هذه المسألة فى آية الكتابة، فيقول عز وجل: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُبْ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلاَ يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ فَلْيَكْتُبْ..."إلى قوله: "ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِندَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَى أَلاَّ تَرْتَابُوا**﴾ (البقرة: 282)،

(11) وفي فقه المضاربة على سبيل المثال يلزم أن يعرف كل طرف نسبته من الربح، وكذلك الأمر في فقه المرابحة إذ يلزم الاتفاق على ربح المرابحة.

ـ المعايير الإسلامية لتقويم المشروعات الاستثمارية.

يتم تقويم المشروعات الاستثمارية للاختيار من بينها وفق مجموعة من المعايير المستنبطة من مصادر الشريعة الإسلامية من أهمها ما يلي:

(1) **ـ معيار المشروعية**: ولقد سبق وأن تناولنا في الصفحات السابقة الضوابط الشرعية التي تحكم المشروعات الاستثمارية بشيء من التفصيل، ولا يُقبل مشروع إلا إذا كان مطابقا لهذه الضوابط.

(2) **ـ معيار الاختيار بين المشروعات حسب الأولويات الإسلامية**: يلزم أن يكون توجيه الاستثمارات حسب الأولويات الإسلامية والتي تتمثل في:

(أ) **ـ الضروريات**: والتي بدونها يهلك الإنسان.

(ب) **ـ الحاجيات**: والتي تتطلبها الحاجة لأجل التوسعة ورفع الحرج ودفع المشقة عن الناس.

(ج) **ـ التحسينات**: والتي تسهل الحياة وتحسنها حتى ينعم الإنسان ويستشعر بالحياة الرغدة. ولقد نهت الشريعة الإسلامية عن توجيه عوامل الإنتاج نحو إنتاج السلع الكمالية والمظهرية والتي لا تحقق عائدا مشروعا على الناس، لأن في إنتاجها فسادا،

وهذا مستنبط من قوله تعالى: ﴿**وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا**﴾ (الإسراء: 16).

(3) ـ **معيار اختيار المشروعات الإنتاجية التي تولد رزقا لأكبر عدد من الأحياء:** يقوم المنهج الإسلامي لتخطيط الاستثمارات على إعطاء أولوية للمشروعات التي تولد رزقا لأكبر عدد من الأحياء طبقا للإحتياجات والتي قد تتغير من زمان الى زمان ومن مكان إلى مكان، ودليل ذلك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "**... في كل كبد رطبة أجر**"، **وقوله صلى الله عليه وسلم**: "**ما من مسلم يغرس غرساً فيأكل منه إنسان ولا حيوان ولا طير إلا كان له يوم القيامة**" (رواه مسلم).

(4) ـ معيار اختيار المشروعات الاستثمارية التي تحسن من مستوى معيشة الفقراء: قوم المنهج الإسلامي في توجيه الاستثمارات إلى المشروعات التى تولد رزقا لأكبر عدد من الفقراء لرفع كفايتهم لأن ذلك يساعد على حسن توزيع عوائد عوامل الإنتاج بين فئات الناس، ويزيد من الطاقات والإمكانيات البشرية المتاحة والتطبيق العملي لذلك على سبيل المثال في الدول الغنية بالعنصر البشري ترجح المشروعات التي تتطلب عمالة أكبر من المشروعات التي تعتمد على التكنولوجيا لأن ذلك يحقق تنمية اقتصادية.

5ـ **معيار تحقيق التوازن بين مصلحة الأجيال**: من القواعد الشرعية في مجال استثمار الأموال هو أن للأجيال القادمة حق في ثروات الأجيال الحاضرة، فنجد الإسلام يحث الوالدين على ترك ثروة لأولادهم أفضل من تركهم عالة على الناس، وذلك من خلال الادخار والاستثمار، ودليل ذلك من القرآن الكريم هو قول الله تبارك وتعالى: ﴿**وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ**﴾ (الحشر: 10)،

ولقد استند عمر بن الخطاب على هذه الآية في عدم تقسيم أراضي العراق على الفاتحين بل فرض عليها الخراج لمصلحة أجيال المسلمين المتعاقبة وقال لمن خلفه: "تريدون أن يأتي آخر الزمان ناس ليس لهم شيء؟ فما لمن بعدكم؟".

ولقد أكد رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح: "إنك إن تدع ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم يتكففون الناس". وليتحقق التوازن بين مصلحة الأجيال الحاضرة والمقبلة عند اختيار المشروعات الإنتاجية يجب أن تتضمن خطة الإنتاج الآتي:

(أ) ـ مشروعات إنتاجية قصيرة ومتوسطة الأجل لمواجهة ضروريات وحاجيات الجيل الحاضر.

(ب) ـ مشروعات إنتاجية طويلة الأجل لمواجهة ضروريات وحاجيات الأجيال المقبلة ومن بينها المشروعات الخدمية والصناعات الثقيلة.

6ـ معيار تجنب تلوث البيئة والإضرار بالأحياء: لقد اهتم الإسلام بالمحافظة على المجتمع وعدم الإضرار بالآخرين، وأساس ذلك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: **"لا ضرر ولا ضرار"**. كما حث رسول الله صلى الله عليه وسلم على عدم تلوث البيئة وأمر بإزالة كل ما يؤذي الناس فقال صلى الله عليه وسلم: "إماطة الأذى عن الطريق صدقة".

ولقد تضمنت الشريعة الإسلامية القواعد الشرعية في دفع الضرر والتي يجب أن تؤخذ في الحسبان عند تحديد أولويات المشروعات الاستثمارية، من أهمها ما يلي:

ـ أن الضرر يزال شرعا.

ـ أن الضرر لا يزال بالضرر.

ـ يتحمل الضرر الخاص في سبيل دفع الضرر العام.

ـ يرتكب أخف الضررين لاتقاء أشدهما.

ـ يقدم دفع المضار على جلب المصالح.

ولقد طبق هذا المعيار في صدر الدولة الإسلامية عند تحديد مواقع الصناعات وهذا ما يطلق عليه في الفكر الوضعي بمسألة توطن الصناعة، فعلى سبيل المثال، لا يسمح بإنشاء ورشة حدادة بجوار مصنع الورق أو الملابس، أو لا يسمح بإنشاء مشروع فيه مصلحة مادية إذا كان يسبب فسادا في المجتمع والأمثلة على ذلك كثيرة.

ومما يجب التنويه إليه فى هذا الخصوص أنه فى الوقت المعاصر ولا سيما في مصر لا يؤخذ هذا المعيار فى الحسبان، حيث يسمح مثلاً بإنشاء مصانع للسجاير والخمور وما في حكم ذلك بغية تحقيق موارد للدولة والسماح بإنشاء الحانات وصالات القمار والرقص والغناء بدعوى تنشيط السياحة، والسماح بإنشاء قرى العري في بعض السواحل لجذب السياح وهذا كله يخالف قواعد الشريعة الإسلامية.

و نخلص مما سبق أن إختيار المشروعات في المنهج الإسلامي يقوم علي المعايير الاتية :

1 ـ معيار اختيار طيبات المشروع وفق الأولويات الإسلامية.

2 ـ معيار توليد رزق رغد لأكبر عدد من الأحياء.

3 ـ معيار تحسين وتوزيع الدخل والثروة.

4 ـ معيار حفظ المال وتنميته.

5 ـ معيار مصالح الأحياء القادمة.

سلطان

ـ الفروق الأساسية بين المنهج الإسلامي والمنهج الوضعي في تقويم المشروعات الاستثمارية.

من أهم الفروق بين المنهج الإسلامي والمنهج الوضعي لتقويم المشروعات الاستثمارية ما يلي:

أولا: يعتمد المنهج الوضعي على معيار الربحية وتضخيم الثروة بينما يوازن المنهج الإسلامي بين معيار الربحية والمنافع الإجتماعية والمعنوية.

ثانيا: يعتمد المنهج الوضعي على الجوانب المادية والاهتمام بالحاضر بينما يعتمد المنهج الإسلامي على مجموعة من المعايير تمزج بين الجوانب المادية والمعنوية والروحية مثل:

* الأولويات الإسلامية.
* الشرعية الإسلامية.
* توليد الرزق لأكبر عدد ممكن من الأحياء.
* ترجيح مصلحة الفقراء.
* توازن بين مصالح الأجيال الحاضرة واللاحقة.
* عدم إحداث الأضرار.

ثالثا: يعتمد المنهج الوضعي على طرق محاسبية لتقويم المشروعات الاستثمارية على أساس سعر الفائدة والذي يمثل تكلفة رأس المال المستثمر، بينما يعتمد المنهج الإسلامي على طرق محاسبية تعتمد على متوسط أرباح المشروعات الإسلامية في مثل هذا النشاط وصدق الله القائل: ﴿"**وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ**"﴾ (لقمان: 34)

- **الخلاصة**:

لقد تناولنا في هذا الفصل الأسس والمبادئ والمعايير الإسلامية التي يجب أن تؤخذ في الإعتبار عند التفكير في إختيار المشروعات الإستثمارية والتي تقوم بصفة أساسية علي تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية وهي :حفظ الدين والنفس والعقل والعرض والمال، كما تقوم علي الأصالة والمعاصرة ، أي الإلتزام بالثوابت الشرعية، وتساير العصر من حيث الأساليب والطرق والأدوات و الإجراءات ، ولقد طبق هذا المنهج رجال الأعمال في صدر الدولة الإسلامية.



الفصل الثامن

فقه تعامل رجال الأعمال

الفصل الثامن
فـقــه تــعــامــل رجــال الأعمال مع المال

• - استهلال :

المال خلق من خلق الله، وهو عصب الحياة وقوامها، وأساس التنمية والإعمار، وغايته أن يعين الإنسان على عمارة الأرض وعبادة الله عز وجل، ولقد تضمنت الشريعة الإسلامية الضوابط التي تحكم التعامل مع هذا المال، وهذا ما سوف نوضحه في هذا الفصل مع بيان سلوكيات رجل الأعمال مع المال.

• - مفهوم المال في الإسلام

يقصد بالمال في الإسلام بأنه كل شيء متقوم له قيمة، ونافع للمخلوقات، وهو نوعان: مال أعيان ومال نقدي، وهو وسيلة للتداول والتعامل بما يحقق منافع الناس. و يجب المحافظة على المال وتنميته، وحذر الإسلام من تبديد المال فيما لا ينفع وفي الشهوات، مما يؤدي لمحق البركة منه وهلاكه .

◆ - نظرة رجل الأعمال إلى المال في الإسلام:

تتثمل نظرة رجل الأعمال إلى المال في الإسلام على النحو الآتي:

- – المال ملك لله سبحانه وتعالى: ودليل ذلك قول الله تبارك وتعالى:﴿ **وَلْيَسْتَعْفِفِ الَّذِينَ لاَ يَجِدُونَ نِكَاحاً حَتَّى يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ وَالَّذِينَ يَبْتَغُونَ الْكِتَابَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْراً وَآتُوهُم مِّن مَّالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ وَلاَ تُكْرِهُوا فَتَيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّناً لِّتَبْتَغُوا عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَن يُكْرِههُّنَّ فَإِنَّ اللَّهَ مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِنَّ غَفُورٌ رَّحِيمٌ"**﴾ (النور 33).

- ـ المال رزق من الله ونعمة إذا أحْسِنَ استخدامه: ودليل ذلك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : "**نعم المال الصالح للمرء الصالح**" (رواه البخاري عن عمرو بن العاص).

- ـ المال محبوب ومن زينة الحياة الدنيا: ودليل ذلك قول الله سبحانه وتعالى:﴿ **زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ ذَلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَاللَّهُ عِندَهُ حُسْنُ الْمَآبِ**﴾ (آل عمران 14).

- – المال نقمة وفتنة إذا تم التعامل معه بما يخالف شرع الله: ويجب الحذر والوقاية للنجاة من فهذه الفتنة، يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿ **وَاعْلَمُوا أَنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلادُكُمْ فِتْنَةٌ وَأَنَّ اللَّهَ عِندَهُ أَجْرٌ عَظِيمٌ**﴾ (الأنفال 28).

- ـ المال زائل ويفنى مهما كان نوعه: ودليل ذلك قول الله سبحانه وتعالى: ﴿ **كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ** ﴾ (الرحمن 26).

- ـ المال متداول بين الناس: ودليل ذلك قول الله سبحانه وتعالى: ﴿ **آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ فَالَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَأَنفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ** ﴾ (الحديد 7).

- ـ الإنسان محاسب يوم القيامة عن ماله من أين اكتسبه وفيم أنفقه: ودليل ذلك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : "**لا تزول قدما عبد يوم القيامة حتى يسأل عن عمره فيما أفناه، وعن علمه فيم فعل، وعن ماله من أين اكتسبه وفيم أنفقه، وعن جسمه فيما أبلاه**" (رواه الترمذي عن أبي برزة الأسلمي).

◆ ـ الضوابط الشرعية لتعامل رجل الأعمال مع المال :

من أهم هذه الضوابط ما يلي :

(1) – أن يكون مصدر المال من الحلال سواء أكان موروثا أو مكتسبا أو من أي مصدر آخر: ودليل ذلك قول الله سبحانه وتعالى:﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنفِقُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُم مِّنَ الأَرْضِ وَلاَ تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنفِقُونَ وَلَسْتُم بِآخِذِيهِ إِلاَّ أَن تُغْمِضُوا فِيهِ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ** ﴾ (البقرة 267)، وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : "**رحم الله إمرأ اكتسب طيباً، وأنفق قصداً، وقدم فضلاً ليوم فقره وحاجته**" (رواه الهندي عن ابن النجار)

سلطان

(2) ، وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : عندما سُئل عن أفضل الكسب قال: **"بيع مبرور وعمل الرجل بيده"** (رواه أحمد عن أبي بردة).

(3) ـ الاقتصاد في إنفاق المال في الحلال: أي القوامة والوسطية بدون إسراف أو تقتير، ودليل ذلك قول الله سبحانه وتعالى:﴿ **وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَاماً**﴾ (الفرقان 67)، ويقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : **"ما عال من اقتصد"** (رواه أحمد).

(4) – ادخار الفائض من المال لنوائب الدهر: بمعنى أن يحتاط رجل الأعمال للنوائب والأزمات التي قد تحدث في المستقبل، ودليل ذلك حينما أوصى رسول الله صلى الله عليه وسلم : أبا ذر فقال له: **"خذ من غناك لفقرك"** (رواه أحمد).

(5) – استثمار المال وتحريم اكتنازه: من وظيفة المال استثماره ليؤدي دوره في الحياة الاقتصادية، وحرم الإسلام حبس المال باكتنازه لأن اكتناز المال يمنع تداوله ونماءه، ودليل ذلك قول الله سبحانه وتعالى: ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ كَثِيراً مِّنَ الأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللّهِ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلاَ يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ**﴾ (التوبة 34)، وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : "من ولي يتيما له مال فليتجر له ولا يتركه حتى تأكله الصدقة" (رواه الترمذي عن عمر بن شعيب)

سلطان

(6) . وقد أمر الإسلام بالإنفاق على الاستثمار لأن ذلك ينمي ويزيد المال، كما أن الزكاة تمنع اكتناز المال وتشجع على الإنفاق وتنمي المال.

(7) – المحافظة على المال وعدم تعرضه للهلاك: لابد لرجل الأعمال أن يأخذ بالأسباب لحماية ماله، وأن يوظفه في المجالات التي لا تعرضه للهلاك، يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿ وَلاَ تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقاً مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ (البقرة 188)، ويقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من قتل دون ماله فهو شهيد" (رواه البخاري ومسلم)، وجاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال: "أرأيت إن جاء رجل يريد أخذ مالي؟، قال: فلا تعطه مالك، قال: أرأيت إن قاتلني؟، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: قاتله، قال أرأيت إن قتلني؟، قال الرسول صلى الله عليه وسلم: فأنت شهيد، قال أرأيت إن قتلته؟ قال الرسول: هو في النار" (رواه مسلم عن أبي هريرة).

(8) – الالتزام بفقه الأولويات في مجالات الإنفاق والاستثمار: تتمثل الأولويات في الإسلام في الضروريات فالحاجيات فالكماليات، ومعناها كما يلي:

- الضروريات : لا تقوم الحياة بدونها.
- الحاجيات : تجعل الحياة ميسرة بدون مشقة.
- الكماليات : تيسير فوق التيسير.

سلطان

(9) – استثمار المال بطرق وصيغ إسلامية لا تتضمن الربا أو الخبائث: فقد حرم الإسلام توظيف المال بنظام الفائدة، وأحل نظم وطرق المشاركة والمضاربة والمرابحة والمزارعة الاستصناع والإجارة والسلم، يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿ **الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لاَ يَقُومُونَ إِلاَّ كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَن جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ فَانتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُوْلَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ**﴾ (البقرة 275)، وسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أفضل الكسب قال: "**بيع مبرور وعمل الرجل بيده**" (رواه أحمد عن أبي بردة).

(10) – تجنب الإسراف والتبذير: ويقصد بالإسراف: هو الإنفاق فوق الحد، ويقصد بالتبذير: هو الإنفاق فيما يخالف شرع الله، وهذا محرم في الإسلام يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿ **إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُوراً**﴾ (الإسراء 27)، ويقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : "**كل ما شئت، والبس ما شئت، دون سرف أو مخيلة**" (رواه أحمد).

(11) – أداء حقوق الله في المال: ومنها الزكاة والصدقات، والنذور والكفارات ومافي حكم ذلك من فرائض المال، ودليل ذلك على سبيل المثال قول الله سبحانه وتعالى: ﴿ **خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلاَتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ**﴾ (التوبة 103) ، وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : "**ما نقص مال من صدقة**" (رواه أحمد).

◆ - الخلاصة :

إن التزام رجل الأعمال بالضوابط الشرعية للتعامل مع المال يحقق له الاطمئنان القلبي والاستقرار النفسي والرشد في اتخاذ القرارات، كما يحقق له أيضا النماء والزيادة والبركة في ثروته وفي أرباحه.



الفصل التاسع سلطان

فقه تعامل رجال الأعمال مع العمال

الفصل التاسع
فـقــه تعامل رجال الأعمال مع العمال

◆ ـ استهلال :

العنصر البشري الفعال هو أساس تحقيق النجاح والنمو والتطور، لذلك فهناك أهمية لوجود تنمية للموارد البشرية وتفعيل دورها باستمرار بحيث يمكن لها أن تنمو وتستمر وتنافس.

◆ ـ الضوابط الشرعية لإختيار العمال والتعامل معهم 0

يجب على رجال الأعمال الاهتمام بالعنصر البشري كما يلي:

(1) ـ **حسن اختيار العاملين على أساس القيم والأخلاق والكفاءة:** معنى لابد من اختيار العاملين الملتزمين بالمثل والقيم الإيمانية والأخلاقية والكفاءة العلمية والفنية، لأن هذا من موجبات رفع الأداء والجودة وإتقان الأعمال، ودليل ذلك ما ورد في القرآن على لسان سيدنا يوسف عليه السلام: ﴿ **قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ** ﴾ (يوسف 55)، وعندما زكت ابنة سيدنا شعيب عليه السلام سيدنا موسى كان على أساس الأمانة والقوة،

(2) فقالت كما ورد في القرآن الكريم: ﴿ **قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الأَمِينُ** ﴾ (القصص 26).

(3) ـ **التحفيز المعنوي والمادي للعاملين**: ويقصد به مجموعة النظم والقرارات الرشيدة التي تستحث وتوجه سلوك العاملين في اتجاه الكفاءة في العمل، ويتحقق ذلك عن طريق إشباع احتياجات العاملين الأصلية المعنوية والمادية، والتي يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام على النحو التالي:

(أ)ـ **الحاجات الأساسية ويطلق عليها حاجات الوجود**: وهي الحاجات الفسيولوجية مثل: الطعام والهواء والشراب والمأوى والعلاج والزواج، والحاجة إلى الأمان والأمن والاستقرار.

(**ب**)ـ **الحاجات الاجتماعية** : أي وجود علاقات اجتماعية طيبة مع الغير، عن طريق وجود أصدقاء وزمالة تقوم على الأخوة والحب والتعاطف والتكافل.

(ج)ـ **حاجات النمو والتطور والآمال والطموحات إلى الأفضل.**

(4) ـ **تأمين كفاية احتياجات العاملين**: يجب على رجل الأعمال تحقيق الكفاية للعاملين بالقدر المستطاع من خلال نظم الأجور العادلة بما تكفي الاحتياجات الأصلية.

(5) ـ **الوفاء بحقوق العاملين وتجنب بخسها**: مثل الأجور وغيرها والحقوق المعنوية وتجنب بخس الأجور، ودليل ذلك قول الله سبحانه وتعالى في الحديث القدسي: "**قال الله ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة: رجل أعطى بي ثم غدر، ورجل باع حرا فأكل ثمنه، ورجل استأجر أجيرا فاستوفى منه ولم يعطه أجره**" (رواه البخاري عن أبي هريرة).

(6) ـ **سرعة الوفاء بحقوق العاملين**: ويعتبر سرعة الوفاء بحقوق العاملين والعلم بالأجر من أهم حقوق العامل في الإسلام، يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : "**أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه**" (رواه ابن ماجة عن عبد الله بن عمر)، وهي من واجبات صاحب العمل إذا أدى العامل عمله على الوجه المطلوب والمتفق عليه، لأن المسلمون عند شروطهم، إلا شرطا حرم حلالا أو أحل حراما.

(7) – **النظر إلى العاملين على أنهم أخوة**: إن العاملين في أي منشأة أخوة وشركاء أساسيين لرجال الأعمال، وهذه النظرة تقود إلى التنفيذ الكفء لأعمال المنشأة وتحقيق أهدافها، ومن وسائل تحقيق ذلك تطبيق مبدأ الشورى واحترام ذاتية وكرامة العامل، يقول الله سبحانه وتعالى لرسوله وهذا الكلام ينطبق على العمل والعاملين: ﴿ **فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنتَ فَظّاً غَلِيظَ الْقَلْبِ لانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ**﴾ (آل عمران 159).

◆ - سبل تحقيق الرضاء عند العاملين في الإسلام:

يجب على رجل الأعمال أن يزيد من الرضاء الوظيفي للعاملين، وذلك لحثهم على العمل والإنتاج والإبداع والابتكار، ومن السبل المشروعة لذلك ما يلي:

(1) - **حفظ الحاجات المعنوية للعامل: ومنها على سبيل المثال:**

- حسن المعاملة الشخصية.
- احترام ذاتيته وكرامته.
- إعطائه الفرصة لإبداء رأيه.
- تأمين ظروفه النفسية.

(2) - **تيسير وتسهيل آلية العمل**: من حيث توفير الوسائل والأدوات ومستلزمات العمل بما يتناسب مع المتغيرات المعاصرة.

(3) - **ربط الأجور والمكافآت بالعمل**: ويعني ذلك ربط الكسب بالإنتاج، فلا كسب بلا جهد، ولا جهد بلا كسب.

(4) - **تمكين العاملين**: وهي إطلاق القوة الكامنة لدى العامل في منشأته وإتاحة الفرصة لتقديم أفضل ما عنده ومشاركته في اتخاذ القرارات ومنحه القوة اللازمة والمسئولية عن النتائج.

(5) ـ **وضع السياسات والنظم المناسبة:** مثل سياسات الأجور والحوافز، ونظم القيادة، والاتصال، وفرص النمو، وغير ذلك من السياسات والنظم التي تساعد العامل على الإبداع والابتكار.

◆ ـ الخلاصة :

تقوم العلاقة بين العامل ورجل الأعمال على أسس وضوابط إسلامية، ويرتبط العامل بصاحب العمل عن طريق عقد، وعلى العامل واجبات وله حقوق ومن واجباته العمل بإخلاص لتحقيق أهداف رجال الأعمال. ويجب على صاحب العمل تحقيق الكفاية للعاملين عن طريق الأجور العادلة التي تحقق مستوى معيشي كريم، والمكافآت التشجيعية، والعلاوات المحفزة، والمكافآت الاجتماعية.



الفصل العاشر

فقه تعامل رجال الأعمال مع المنافسين فى الأسواق

سلطان

الفصل العاشر
فقه تعامل رجال الأعمـــال
مع المنافسين في الأسواق

• ـ استهلال :

يرى علماء الاقتصاد أن المنافسة الكاملة لا تتحقق إلا بوجود سوق حرة خالية من التكتلات والاحتكار والاستغلال والشائعات، ويتعامل فيها عدد كبير من المتعاملين بحرية، وكل منهم لديه معلومات كافية عن السوق ليستطيع اتخاذ القرار، ولكن هذه الشروط صعبة التحقيق في الوقت المعاصر لغياب القيم والمثل والأخلاق، ولذلك ظهرت عدة أنواع من المنافسة منها: المنافسة الاحتكارية التي تتضمن تواطأ وغررا بالمستهلك، والمنافسة الموجهة من الحكومة والتي تتضمن تدخلا من الأجهزة الحكومية في السوق.

وللسوق في الإسلام خصائص وضوابط شرعية في ظلها تتحقق المنافسة العادلة، وفق قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية،والتي تحقق الخير للبائع وللمشتري وفي ضوئها يتحقق السعر العدل الذي لا بخس فيه ولا شطط.

وسوف نتناول في هذا الفصل مفهوم السوق في الفكر الاقتصادي الإسلامي وضوابطها الشرعية وكيف يتعامل رجال الأعمال مع المنافسين في هذه السوق ؟

♦ - مفهوم المنافسة بين رجال الأعمال في الاسلام٥

هي المنافسة القائمة بين رجال الأعمال ومن في حكمهم في ظل سوق حرة طاهرة ونظيفة من الغش والغرر والجهالة والتدليس والمقامرة والربا والكذب وكافة صيغ أكل أموال الناس بالباطل، حيث تتحقق الحرية للمتعاملين بالبيع والشراء في ضوء قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية ، وهذا هو مفهوم المنافسة الذي يجب أن يلتزم به رجال الأعمال.

♦ - الضوابط الشرعية للمنافسة بين رجال الأعمال 0

يتضمن فقه المعاملات مجموعة من الضوابط التي ترتكز عليها المنافسة الحرة ا في الأسواق والتي يجب أن يلزم بها رجال الأعمال، من أهمها ما يلي:

1. **حرية السوق** التي لا يكون تدخل ولي الأمر فيها إلا عند الضرورة الشرعية، عندما يحدث خلل أو انحراف عن قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية، مثل حدوث احتكار أو تكتل أو استغلال، ودليل ذلك عندما حدث غلاء في الأسعار وطلب من رسول الله صلي الله عليه وسلم التدخل للتسعير، فرفض وقال: "**إن الله هو القابض الباسط الرزاق المسعر، وإني لأرجو أن ألقى الله عز وجل ولا يطالبني أحد بمظلمة ظلمتها إياه في دم ولا مال**" (رواه أبو داود والترمذي).
2. **تحريم الاحتكار**: لقد حرم الإسلام الاحتكار بكل صوره، ولقد ورد بشأنه العديد من الأحاديث النبوية منها قوله صلي الله عليه وسلم: "**لا يحتكر إلا خاطئ**" (رواه أحمد)، وقال صلي الله عليه وسلم كذلك: "من احتكر طعاما أربعين ليلة فقد برئ الله تعالى، وبرئ الله تعالى منه" (رواه أحمد)، وقال صلي الله عليه وسلم أيضا: "**الجالب مرزوق والمحتكر ملعون**" (رواه ابن ماجة).

3. **تحريم التكتل لإحداث ضرر بالآخرين**: مثل تكتل المستهلكين ضد المنتجين، أو تكتل المنتجين ضد المستهلكين، لأن هذا يسبب ضررا، ولقد نهانا رسول الله صلي الله عليه وسلم عن ذلك فقال: "**لا ضرر ولا ضرار**" (رواه الإمام أحمد).

4. اتساع السوق وسهولة الحصول على المعلومات لتجنب الجهالة والغبن: وأصل ذلك عندما بنى رسول الله صلي الله عليه وسلم السوق في المدينة بعد الهجرة قال: "**هذه سوقكم لا تتحجروا فيها ولا يفرض عليها الخراج**" (رواه أحمد).

التعامل في الحلال والطيب وتجنب التعامل في الحرام الخبيث: ودليل ذلك قول الله تبارك وتعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الأَرْضِ حَلالاً طَيِّباً وَلاَ تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ**﴾ (البقرة 168)، وقوله جل شأنه: ﴿**وَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ حَلالاً طَيِّباً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي أَنتُم بِهِ مُؤْمِنُونَ**﴾ (المائدة: 88). ويقول الرسول صلي الله عليه وسلم: "**يا أيها الناس إن الله طيب لا يقبل إلا طيبا، وإن الله أمر المؤمنين بما أمر به المرسلين، فقال: .... الحديث**" (رواه مسلم).

5. **تجنب البيوع غير المشروعة والتي تؤدي إلى أكل أموال الناس بالباطل: منها على سبيل المثال**:

- البيوع التي تتضمن الغرر والتدليس والجهالة مثل: بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها، بيع غير المرجو الحصول عليه، وبيع ما لم يضمن، وبيع ما في بطون الأنعام، وبيع ما ليس عندك،...
- البيوع التي تتضمن خداعا مثل النجش.
- البيوع التي تتضمن مقامرة مثل بيع ما ليس عندك، وبيع ما لم يقبض.
- البيوع التي تتضمن معاملات ربوية.

6. **بالإضافة إلى الضوابط الشرعية**: يجب التزام المتعاملون بالقيم الإيمانية والقيم الأخلاقية الفاضلة والسلوك الإسلامي السوي المستقيم الذي يقوم على الحب في الله والأخوة في الله والتعاون والتضامن والتكافل والرحمة.

7. **الأعراف التجارية السائدة**: والتي لا تتعارض مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

◆ - السعر العدل في ظل المنافسة المشروعة:

عندما توجد المنافسة المشروعة في سوق حرة تتوافر فيها الضوابط الشرعية السابقة، يتنافس المنتجون في عرض السلع والخدمات ذات الجودة العالية ويقبل المستهلكون عليها ولديهم الحرية في الاختيار من بين المعروض، وفي ضوء تلك المساومة الحقيقية يتحدد السعر العدل الذي لا وكس فيه ولا شطط، وفي هذا الخصوص يعبر السعر عن تفاعل قوى العرض والطلب.

فعلى سبيل المثال، إذا عَزّت السلعة (قل المعروض منها) ارتفع سعرها، وزاد ربحها، وهذا يدفع المنتجون لجلبها أو صناعتها... فتزيد في السوق وينخفض سعرها وهكذا تدور الدورة التجارية وهذا كان المطبق في صد الدولة الإسلامية.

◆ - المنافسة المشروعة أساس تحقيق البركات لرجال الأعمال:

تدفع المنافسة المشروعة رجال الأعمال إلى تحسين الجودة وضبط وتخفيض التكلفة وترشيد استخدام الموارد الطبيعية وإلى إتقان العمل حيث تكون المنافسة بينهم في مجال الجودة والسعر، وأن المنتج الذي لا يستطيع تحقيق ذلك عليه أن يبحث عن عمل آخر يتقنه. وهذا يقود إلى تقليل الإسراف والضياع والتبذير وإنفاق المال بدون منفعة.

كما تدفع المنافسة المشروعة المستهلكين إلى السلوك السوي المستقيم الرشيد عند شراء احتياجاتهم ولديهم المعرفة الكاملة عن سـوق المنتجين حتى لا يقعوا فريسة للاحتكار والغش والغرر والخداع والمقامرة، وفي ذلك محافظة على أموالهم من الضياع والابتزاز.

♦ - **الخلاصة** :

أن المنافسة المشروعة بين رجال الأعمال في سوق إسلاميـة حـرة طاهرة نظيفة تؤدي إلى الاستخدام الرشيد لعوامل الإنتاج وهي العمل والمال والموارد الطبيعية، لضمان تحقيق ذلك هو الالتزام بالقيم الإيمانيـة والمثل والأخلاق الفاضلة والسلوك المستقيم التي يجب أن يتحلى بها المتعاملون.وصدق الله العظيم إذ يقول: ﴿ **وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ وَلَكِـن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ** ﴾ (الأعراف: 96)، وصدق رسول الله صلي الله عليه وسلـم في قوله: "**إن التجار هم الفجار. قالوا يا رسول الله، أليس قد أحل الله البيـع. قال: بلى، ولكنهم يحلفون فيأثـمون ويُحدِّثون فيكذبون**" (رواه أحمد والطبراني).



سلطان

الفصل الحادى عشرسلطان

فقه تعامل رجال الأعمال مع المجتمع

الفصل الحادي عشر
فـقـه تـعـامـل رجـال الأعـمال مع المجتمع

◆ - استهلال :

المنشآت الخاصة برجال الأعمال أحد مكونات المجتمع، وهي مكون أساسي يمد المجتمع بالمنافع، ولا ريب أن الأعمال التي تهدف إلى إقامة تكافل اجتماعي شامل من مسؤوليات الدولة، مثل كفالة من تفرض عليهم بطالة إجبارية أو في حالة غلاء الأسعار، ورجال الأعمال عليهم تجاه المجتمع واجب إنساني.

وسوف نتناول في هذا الفصل أهم واجبات رجال الأعمال نحو المجتمع،

◆ ـ الضوابط الشرعية لحقوق المجتمع تجاه رجال الأعمال :
من أهمها ما يلي :

•- الوفاء بالحقوق المشروعة للمجتمع :

يجب على رجل الأعمال أن يخرج حق المجتمع من الضرائب والرسوم العادلة وغيرها مما يراه ولي الأمر، حتى لا يقع تحت طائلة القانون والنظم المعمول بها في الدولة، وحتى لا يكون في التقصير سبب لحدوث خلل في النظام المالي للدولة. كما يجب الاهتمام بالبيئة والمحافظة عليها لتحقيق (التنمية المتواصلة)، ومراعاة قوانين البيئة المعمول بها في الدولة.

•- أداء التبرعات المجتمعية الواجبة والمندوبة و المستحبة0

حث الرسول صلى الله عليه وسلم على الصدقات لكفالة فقراء المجتمع قال صلى الله عليه وسلم : "**من كان معه فضل ظهر فليعد به على من لا ظهر له، ومن كان له فضل زاد فليعد به على من لا زاد له، فذكر من أصناف المال ما ذكر حتى رأينا أنه لا حق لأحد منا في فضل**" (رواه مسلم عن أبي سعيد الخدري)، وأول ما يجب الوفاء به الصدقات التطوعية و والإنفاق في سبيل الله ، وتوجد أدلة كثيرة من القرآن الكريم على الحث على الصدقات التطوعية من غير الزكاة، يقول الحق سبحانه وتعالى: ﴿ **لَيْسَ البِرَّ أن توَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ المَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ البِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَالْمَلائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى المَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي القُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي البَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ البَأْسِ أُوْلَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُوْلَئِكَ هُمُ المُتَّقُونَ** ﴾ (البقرة 177)، وأيضا من الصدقات التي تكفل المجتمع الصدقات الجارية، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "**إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاثة إلا من صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له**" (رواه مسلم عن أبي هريرة).

•ـ المساهمة في تشغيل العاطلين :

في حالة وجود بطالة إجبارية، على رجل الأعمال المساهمة في التكافل الاجتماعي للعاطلين، ولابد من تحويل هذه الطاقات إلى قوى منتجة أي استثمار الأموال في مشروعات ليس فقط للمساعدة في الاستهلاك، و يجوز استخدام جزء من مال الزكاة في تشغيل العاطلين، وهذا موافق لسياسة عمر في الإغناء بالزكاة.

•ـ المساهمة في إغاثة المنكوبين:

يجب على رجال الأعمال القادرين أن يقوموا بواجبهم تجاه الحقوق الطارئة للمجتمع ،كما هو في حالات الكوارث والزلازل والمصائب و نحوها ، ودليل ذلك قول الرسول صلى الله عليه وسلم : **"إن الأشعريين إذا أرملوا في الغزو، أو قل طعام عيالهم بالمدينة، جمعوا ما كان عندهم في ثوب واحد، ثم اقتسموه بينهم في إناء واحد بالسوية، فهم مني وأنا منهم"** ((رواه البخاري عن أبي موسى))، وهي تختلف حسب الزمان والمكان، مثل حدوث الزلازل والفيضانات والكوارث والمصائب لفئات في المجتمع.

و يربي الإسلام المسلم على البذل في كل وقت وحين، ويحذره من البخل والشح، ويكون البذل في السراء والضراء يقول الله سبحانه وتعالى : ﴿ **وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَوَاتُ وَالأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ الَّذِينَ يُنفِقُونَ فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ وَالْكَاظِمِينَ الْغَيْظَ وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ** ﴾ (آل عمران 133ـ134).

◆ ـ الضوابط الشرعية لتعامل رجال الأعمال مع الحكومة :

من بين مسئوليات الحكومة حماية المجتمع وتنمية وتوفير الأمن والكفاية والرفاهية لأفراده ،ويدخل فى إطار ذلك الرقابة على رجال الأعمال للتأكد من القيام بدورهم تجاه المجتمع فى إطــار أحكام ومبادىء الشريعة الإســلامية والقوانين والنظم العامة كما سبق الإيضاح في البند السابق .

و يحكم تعامل رجال الأعمال مع الحكومة مجموعة من الضوابط الشرعية الإسلامية المستنبطة من مصادر الشريعة الإسلامية ، ومن أهمها ما يلى :

1ـ ضابط التزام رجال الأعمال بأحكام ومبادئ وتحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية في المعاملات مع أفراد المجتمع ولا سيما في الأسواق ، وأساس هذا الضابط قول الله تبارك وتعالى : " **الَّذِينَ إِن مَّكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنكَرِ** ..."(الحج: 41).

وحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم : "**تركت فيكم ما إن تمسكتم بهما لن تضلوا بعدي أبدا كتاب الله وسنتي**" (رواه مسلم) .

ولقد طبق نظام الرقابة الحكومية على المعاملات فى الأسواق بصفة عامة ويدخل فى نطاق ذلك معاملات رجال الأعمال فى صدر الدولة الإسلامية بما يسمى نظام الحسبة ، وكان من أهم مهامه ما يلي :

ـ مراقبة جودة السلع والخدمات وفقا للمواصفات المتعارف عليها .
ـ منع الاحتكار بكافة صوره ولو أدى الأمر تدخل الحكومة بالتسعير
ـ منع الغش والغرر والتدليس والجهالة والمقامرة والربا وكل صور أكل أموال الناس بالباطل .
ـ حماية المعاملات من الرذائل الأخلاقية والسلوكية .
ـ حماية الموارد الطبيعية من التبديد وسوء الاستخدام .
ـ حماية البيئة من التلوث .

2ـ ضابط التزام رجال الأعمال بتعليمات وقرارات ولوائح ونظم التعامل في الأسواق وغيرها الصادرة من الحكومة والتى تنظم وتضبط آلية المعاملات متى كانت لا تخالف أحكام ومبادىء الشريعة الإسلامية ، وأصل ذلك قول الله تبارك وتعالى :" **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الأَمْرِ مِنكُمْ**..." (النساء :59) .

وعن ابن عمر رضى الله عنه ،عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : "**على المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحب وكره ، إلاّ أن يؤمر بمعصية ،فإذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة** " (متفق عليه) . وقوله صلى الله عليه وسلم :"**اسمعوا وأطيعوا ، فإنما عليهم ما حملوا ،وعليكم ما حملتم** " (رواه مسلم) .

ويدخل فى نطاق ما سبق :

ـ أن يقوم رجل الأعمال باستخراج الأوراق الوثوقية التى تقنن نشاطه

ـ أن يلتزم رجال الأعمال بأعراف وتقاليد المجتمع الذى يعمل فيه .

ـ أن يؤدى رجال الأعمال الحقوق المالية المشروعة للحكومة .

ـ أن يتجنب رجل الأعمال الوقوع تحت طائلة عقوبات مخالفات القوانين والتعليمات والنظم الحكومة .

3ـ ضابط التزام رجال الأعمال بأولوية التعامل مع المنتجات والخدمات الوطنية ، وتطبيق فقه المقاطعة الشاملة ومنها الإقتصادية مع أعداء الوطن المحاربين الظالمين المعتدين ، وأصل هذا الضابط

قول الله تبارك وتعالى : " إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَى إِخْرَاجِكُمْ أَن تَوَلَّوْهُمْ وَمَن يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ " (الممتحنة :9) ، وقوله عز وجل : " وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ " (التوبة :71).

و حض رسول الله صلى الله عليه وسلم على تعاون المؤمنين مع بعضهم بعض والتعامل معهم ، فقال :"**المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعض** " (رواه البخارى) ،وقوله صلى الله عليه وسلم :" **لا تصاحب إلاّ مسلما ،ولا يأكل طعامك إلاّ تقى** " (رواه أبو داود والترمذى) وقوله صلى الله عليه وسلم " **المسلمون تتكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم وهم يد على من سواهم** " (متفق عليه).

ولقد ورد عن رجال الدعوة الاسلامية أقوالا كثيرة فى هذا المقام ،منها : "أحرص على التعامل مع أخيك المسلم" ، " خيرات المسلمين تكون لخير المسلمين" ، " ادفع دينارا تنقذ مسلما " ، " قاطع منتجا لعدو تنقذ مسلما " ،كل درهم أو دينار تدفعه لدعم اقتصاد عدو هو ثمن رصاصه لقتل أخيك المسلم".

إن التزام رجال الأعمال بهذا الضابط يحقق النماء والتنمية للوطن ، ويروج من السلع والخدمات الوطنية و يحدث انتعاشا فى الاسواق وهذا بدوره يعود بالخير عليهم ، كما يحقق التالف والتضامن والتكافل بين رجال الأعمال المنتجين وبين أفراد الوطن ومن ناحية أخرى يعتبر موقف مع الله ومع رسوله ضد أعداء الدين .

4ـ ضابط الولاء والانتماء للوطن والـزود عنه ضد المعتـدين والمشـاركة مع أبنائه فى السراء والضراء ،ولقد ورد عن الفقهاء أن حب الوطن من الواجبات الدينية ، فما لا يتم الواجب إلا به فهو واجـب ، كما يقـول الله تبـارك وتعالى : " **وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُقِيمُـونَ الصَّـلاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُوْلَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَـزِيزٌ حَكِيمٌ** " (التوبة : 71) ، وقوله عز وجـل : " **وَالَّذِيـنَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْـضٍ إِلاَّ تَفْعَلُـوهُ تَكُن فِتْنَـةٌ فِـي الأَرْضِ وَفَسَـادٌ كَبِيرٌ** " (الانفال : 73)

وفي كتب السيرة ورد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، عندما هاجر من مكه إلى المدينة ، نظر إلى مكه وقال :" **ما أطيبك من بلد وأحبك إلى أرض إلىّ قلبى ولولا أن أهلك أخرجونى ماخرجت** " (متفق عليه) .

ويحقق التزام رجل الأعمال بالضوابط الشرعية السابقة العزة الذاتية بأنه ينتمى إلى وطنه ويساهم في تنمية وفي تحقيق رخاته .

◆ ـ الضوابط الشرعية التي تحكم علاقة الحكومة برجال الأعمال :

من أهمها مايلي :

1ـ **ضابط حرمة الإعتداء على أموال رجال الأعمال** :

فمن القواعد الشرعية حرمة الإعتداء على المال بدون مبرر معتبر شرعاً ما دام صاحب هذا المال يؤدى ما عليه من حقوق مشروعة تجاه المجتمع ومنها : الزكاة والضرائب والرسـوم العادلة ، وأصل ذلك من القرآن الكريم قول الله عز وجل : " **وَلاَ تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقاً مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ** " (البقرة : 188) ،

ولقد ورد فى السنة النبوية العديد من الأحاديث النبوية الشريفة التى تؤكد ذلك ، منها قول الرسول صلى اللّه عليه وسلم : **"كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه "** (رواه البخارى ومسلم)، ويجب على رجل الأعمال أن يحافظ على ماله بالسبل المشروعة حتى ولو أدى ذلك إلى استشهاده ، ودليل قول الرسول صلى اللّه عليه وسلم : **" ومن مات دون ماله فهو شهيد "** (رواه البخارى) ، وفى رواية أخرى : **" من قتل دون ماله فهو شهيد ، ومن قتل دون أهله أو دون دمه أو دون دينه فهو شهيد "** (رواه أبو داود) .

2-ضابط عدم فرض ضرائب ورسوم باهظة :

تعتبر الضـــرائب والرسوم الباهظة الظالمة وما فى حكمها من الإتاوات ، والتى يطلق عليها بعض الفقهاء : (المكوس) ، وفى هذا المقام يقول الرســـول صلى اللّه عليه وسلم : **" لا يدخل الجنة صاحب مكس "** (رواه أبو داود).

3 – عدم سن قو انين وقرارات مقيدة لمعاملات رجال الأعمال :

أحيانا تقوم بعض الحكومات بسن قوانين و إصدار تعليمات وإجراءات تضيق وتقيد حركة بعض رجال الأعمـــال دون الآخرين مـــن مباشـــرة الانشطة ظلما وتعسفا و لا تساوي بين جميع المواطنين ، فهى باطلة ولا يجوز العـــمل بها لانها مخالفة للشريعة الإسلامية والتي من مبادئها تحقيق العدل والمساواة بين الناس .

4ـ ضابط عدم استخدام الخصومات السياسية مع بعض رجال الأعمال للتضييق عليهم :

أحيانا تقوم بعض الحكومات بسبب الخصومـــــات السيـــاسية والاختلافات الفكرية ونحـــوها بالتضييق علي بعض رجال الأعمال في أعمالهم بدون حق موضوعي أو شرعي، فيعتبر ذلك شكلا من أشكال الظلم والعدوان المحرم شرعا . كما تقوم بعض الحكزمات كذلكالتضييق على بعض رجـــال الأعمـال ومنعهم من مباشرة بعض الانشطة المشروعة لأسباب سياسية أو لإنتماءات حزبية أو لأفكار ايدولوجية وهذا غير جـــــائز شرعا و يتعارض مع حرية العقيدة والفكر0

5ـ ضابط عدم استخدام سلاح محاربة الإرهاب لإرهاب بعض رجال الأعمال بدون دليل موضوعي 0

أحيانا تقوم بعض الأجهزة الأمنية في بعض البلدان بمضايقة بعض رجال الأعمال دون غيرهم بحجة محاربة الإرهــاب بــدون أدلة قانونية موضوعية أو شرعية قطعية الدليل ، وهذا يقود إلى انتشـــار الذعر بين الكثير من رجال الأعمــــــال وهروب الأموال إلى الخارج . وهذا مخالف لشرع الله0 والذي من مقاصده السامية : حفظ الدين وحفظ النفس وحفظ العقل وحفظ العرض وحفظ المال 0

خلاصة ما سبق إن من مسئولية الحكومة فى الدولة الإسلامية حماية المال الخاص والمال العام ، ولا يجوز لها الإعتداء على المال الخاص ما دام يؤدى ما عليه من حقوق المشروعة من زكاة وصدقات وضرائب ورسوم عادلة ، وما دام يؤدى دوره فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، ويجب على رجال الأعمال المحافظة على أموالهم من الإعتداءات و التدخلات الحكومية غير المشروعة بالسبل والأساليب المشروعة وفقا للقوانين والأعراف المشروعة السائدة 0

ـ الخلاصة :

لقد تناول في هذه الفصل الضوابط الشرعية التي تحكم مسئوليات رجال الأعمال مع المجتمع من حيث المساهمة في تنميته والمحافظة عليه والتكافل مع أفراده وقت الأزمات والشدائد والمصائب حتى يكون مجتمعا متكافلا ومتعاونا وفاضلا ، وكذلك مسئولية الحكومة تجاه رجال الأعمال من حيث تحقيق الأمن للمال وللأعمال بما يساهم في الخير للجميع .



الفصل الثانى عشر

فقه تعامل رجال الأعمال

مع غير المسلمين

الفصل الثاني عشر
فقه تعامل رجال الأعمال مع غير المسلمين

◆ - استهلال :

رجل الأعمال المسلم له الأولوية الكاملة للتعامل مع أخيه المسلم، فهو الأولى بالولاء والرعاية والاهتمام والتعامل والنصر.. ودليل ذلك من الكتاب قول الله سبحانه وتعالى: ﴿**إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ**﴾ (المائدة: 55) وقوله عز وجل: ﴿ **وَمَن يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ**﴾ (المائدة: 56)، والدليل من السنة النبوية المطهرة قول الرسول صلى الله عليه وسلم : "**المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً**" (رواه البخاري ومسلم)، وقوله صلى الله عليه وسلم : "**المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يخذله ولا يكذبه ولا يحقره، التقوى ههنا ويشير إلى صدره ثلاث مرات بحسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه المسلم، كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه**" (رواه مسلم).

ولقد خلص الفقهاء من الأدلة السابقة إلى إعطاء الأولوية للمسلم في مجال المعاملات الاقتصادية والمالية محليا وعالميا وذلك لشد أزرهم ونصرتهم ولاسيما في ظل الحرب الاقتصادية الطاحنة بين أهل الحق وأهل الباطل، ومن أقوال العلماء في هذا المجال: "أحرص يا أخي على أن تضع مالك في يد أخ مسلم"، ولا يعنى ما سبق أن الشريعة تحرم التعامل مع غير المسلم، بل تجيز ذلك على النحو الذي سوف نبينه في البنود التالية.

◆ ـ الضوابط الشرعية لتعامل رجل الأعمال المسلم مع غير المسلم المسالم:

يعيش المسلمون مع غير المسلمين في مجتمع واحد ويطلق عليهم المواطنون سواء كان المسلمون أقلية أو أكثرية، ولم تحرم الشريعة الإسلامية التعامل مع غير المسلم في ظل دار السلام ولهذا أدلته من القرآن والسنة والفقه، فمن الكتاب، يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿ **لاَ يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ** (8) **إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَى إِخْرَاجِكُمْ أَن تَوَلَّوْهُمْ وَمَن يَتَوَلَّهُمْ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ** ﴾ (الممتحنة: 8ـ9)، فتشير هذه الآية الكريمة أنه لا حرج من التعامل مع غير المسلمين الذين لم يقاتلوا المسلمين ولم يخرجوهم من ديارهم، والدليل من السنة النبوية الشريفة، أنه قد ثبت في الصحاح، ما رواه أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم : "**رهن درعاً عند يهودي بالمدينة وأخذ منه شعيراً لأهله**" (رواه البخاري)، وعن عائشة رضى الله عنها قالت: **أن رسول الله توفى ودرعه مرهونة عند يهودي** (متفق عليه)، ويقول الفقهاء أنه ثبت أن المسلمين قد تعاملوا مع غير المسلمين المسالمين لما في ذلك من منافع.

ومن أهم الضوابط الشرعية التي تنظم التعامل مع غير المسلمين المسالمين ما يلي:

- أن يكون التعامل فى مجال الحلال والطيبات.

- الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ومنها: العدل، وعدم الظلم، والوفاء بالعهود والعقود، والأمانة، والصدق، والتسامح، والتيسير، والإحسان.

- الالتزام بفقه الأولويات الإسلامية، الضروريات فالحاجيات.

- عدم الاعتداء على أموال غير المسلمين، فأموالهم وأعراضهم ودماءهم مصونة بحقها.

- عدم الإضرار بالمسلمين وإضعافهم، فلا ضرر ولا ضرار.

- عدم تقوية الدول المعادية للمسلمين.

- المعاملة بالمثل فى إطار العدل والمشروعية.

وفى إطار هذه الضوابط يكون تعامل المسلم مع غير المسلم المسالم مثل تعامل المسلم مع المسلم، وتطبق القاعدة: **"لهم مالنا وعليهم ما علينا"**، بشرط المعاملة بالمثل.

◆ ـ الضوابط الشرعية لتعامل رجل الأعمال المسلم مع

غير المسلم العدو المحارب:

للمسلمين أعداء كثيرون منهم غير المسلم الكتابي مثل اليهودي والنصراني، ومنهم غير الكتابي مثل الوثنيون وعبدة الأصنام والملحدين..، ولقد حرمت الشريعة الإسلامية التعامل مع هؤلاء الأعداء، ولا يجوز موالاتهم أو تأييدهم مهما كان الدافع والحافز والمصلحة،

ومن يظن غير ذلك فهو خاطئ، ولهذا الحكم أدلته من القرآن والسنة، فمن القرآن يقول الله عز وجل: ﴿**فَترَى الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ يُسَارِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَخْشَى أَن تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ فَعَسَى اللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِندِهِ فَيُصْبِحُوا عَلَى مَا أَسَرُّوا فِي أَنفُسِهِمْ نَادِمِينَ**﴾ (المائدة: 52)، ولقد نهانا الله عز وجل من التعامل مع الكافرين المشركين، فقال تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلاَ يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ إِن شَاءَ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ حَكِيمٌ**﴾ (التوبة: 28)، ولقد ورد بالسنة النبوية العديد من الأحاديث التي تحرم التعامل مع العدو المحارب أو نصرته أو تأييده على ظلم المسلمين، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "**من مشى مع ظالم ليعينه وهو يعلم أنه ظالم، فقد خرج من الإسلام**" (أحمد والطبراني، ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مقاطعة المسلم فقال: "**لا تقاطعوا، ولا تدابروا، ولا تباغضوا، ولا تحاسدوا وكونوا عباد الله إخوانا، ولا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث**" (متفق عليه).

ولقد أجمع الفقهاء على أن بيع السلاح لأهل الحرب حرام، فقال النووي: "**وما بيع السلاح لأهل الحرب فحرام بالإجماع**"، وهذا الحكم يجري في كل ما يعين العدو على قتالنا وسلبنا ديارنا وأموالنا وليست الأسلحة هي التي يقاتلنا بها العدو هي المدفع والطائرة والصاروخ والقنبلة فقط، فقد يقاتلنا بالطعام والشراب والتكنولوجيا والمياه وغيرها لتضييق الخناق على المسلمين، بل ويحتكرون السلع الرئيسية والضرورية للمجتمع لإلحاق الضرر والفاقة بالمسلمين.

وخلاصة القول أن الشريعة الإسلامية تحرم التعامل مع غير المسلمين الأعداء المحاربين ومن يوالونهم، إلا عند الضرورة القصوى، ولهذا ضوابط وأحكام.

◆ - تطبيق فقه الأولويات في المعاملات مع غير المسلمين

لقد وضع الفقهاء سلم الأولويات الإسلامية وهى الضروريات فالحاجيات فالتحسينات، وفيما يلي مدلول ومفهوم كل منهم.

- **يقصد بالضروريات:** الأشياء والخدمات التي بدونها يهلك الإنسان، واللازمة لحفظ النفس والدين والعقل والعرض والمال، وينطبق عليها فقه الضرورة، ولقد أباح الإسلام بعض المحظورات في حالة الضرورة، ودليل ذلك من الكتاب قول الله سبحانه وتعالى: ﴿**فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلاَ عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ**﴾ (الأنعام: 145)، والدليل من السنة قول الرسول صلى الله عليه وسلم : "**رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه**" (متفق عليه)، ولا توجد قيود عند الاضطرار في التعامل مع الغير في الأشياء والخدمات المرتبطة بالضروريات.

- **ويقصد بالحاجيات:** السلع والخدمات التي يحتاج إليها الناس لتكون الحياة أقل مشقة، أي لتسهيل الحاجات الأصلية، وأحيانا تنزل الحاجة منزلة الضرورة، ولا يجوز توفير الحاجيات قبل استيفاء الضروريات، قياسا على أنه لا يجوز أداء المندوب قبل أداء الواجب، ويكون التعامل في مجال الحاجيات مع المسلمين ومع غير المسلمين المسالمين عند الضرورة.

- **ويقصد بالتحسينات:** السلع والخدمات التي تجعل الحياة أكثر يسرا ورفاهية وبحبوحة، وتكون التحسينات بعد الوفاء بالضروريات والحاجيات، ولا يجوز أن تقترن التحسينات بالإسراف والتبذير والمظهرية والخيلاء لأن هذا محرم في الإسلام، ويكون التعامل في مجال التحسينات مع المسلمين ويلي ذلك غير المسلمين المسالمين. وليس هناك خطوط أو حدود دقيقة تفصل بين الضروريات والحاجيات والتحسينات، لأنها تتغير حسب الزمان والمكان والأشخاص والمجتمعات، فما يعتبر ضروري لفرد ما في مجتمع ما قد يكون تحسيني لفرد آخر في مجتمع آخر في زمان آخر... وكل إنسان أعلم بضروراته وحاجياته وتحسيناته في ضوء المفاهيم السابق بيانها، وهذا الفقه صالح للتطبيق في كل حياة الإنسان في عباداته ومعاملاته. في ضوء فقه الأولويات الإسلامية وفى ضوء فقه التعامل مع غير المسلمين على النحو السابق بيانه، يمكن أن نرتب سلم أولويات التعامل مع الأفراد والمجتمعات والدول على النحو التالي:

- **المرتبة الأولى:** تكون أولوية التعامل مع المسلم القريب الجار، لأن هذا يحقق المقاصد الآتية: صلة الرحم، وصلة الأخوة، وحق الجوار، وحق الأولى بالمعاملة ، ودليل ذلك قول الله عز وجل: ﴿**قُلْ مَا أَنفَقْتُم مِّنْ خَيْرٍ فَلِلْوَالِدَيْنِ وَالأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ**﴾ (البقرة: 215).

- **المرتبة الثانية:** يلي ما سبق، التعامل مع المسلم، لأن هذا يحقق صلة الأخوة في الله،

- ودليل ذلك قول الله سبحانه وتعالى: ﴿**وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ** ﴾ (التوبة: 71)، وقوله عز وجل: ﴿ **وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ إِلاَّ تَفْعَلُوهُ تَكُن فِتْنَةٌ فِي الأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ** ﴾ (الأنفال: 73)، وقول الرسول صلى الله عليه وسلم : "**مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد، إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى**" (رواه مسلم).

- **المرتبة الثالثة:** التعامل مع غير المسلمين من أهل الوطن، فليس هناك من مانع شرعي من التعامل مع غير المسلمين من المواطنين، فهم شركاء في هذا الوطن، والتعامل معهم يحقق العديد من المقاصد الطيبة منها: بيان سماحة الإسلام وعدم التعصب والمحافظة على وحدة الوطن "فلهم مالنا وعليهم ما علينا"، ودليل ذلك قول الله سبحانه وتعالى: ﴿ **لاَ إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَد تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الغَيِّ فَمَن يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الوُثْقَى لاَ انفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ** ﴾ (البقرة: 256)، قوله عز وجل: ﴿ **لاَ يَنهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ** ﴾ (الممتحنة : 8).

- **المرتبة الرابعة:** التعامل مع غير المسلمين من غير أهل الوطن المسالمين وذلك فى حالة الضرورة والحاجة، فليس هناك من مانع شرعى للتعامل معهم، ولاسيما عندما لا يجد المسلم ضرورياته وحاجياته عند المواطنين، ودليل ذلك ما سبق الإشارة إليه فى الفقرة السابقة.

- ولقد انتشر الإسلام فى بداية عهده فى كثير من بلدان العالم عن طريق التجار المسلمين الذين كانوا يسافرون للتجارة فى أفريقيا وفى دول شرق أسيا ويتعاملون مع غير المسلمين المسالمين.

- **المرتبة الخامسة:** لا يكون التعامل مع غير المسلمين الأعداء المحاربين إلا عند الضرورة القصوى ويكون فى هذا التعامل نفع للمسلمين، وإخراجهم من الهلكة أو المشقة التى تنزل درجة الضرورة، كما هو الحال فى شراء الدواء وإجراء العمليات الجراحية واستيراد التكنولوجيا أو نحو ذلك..

وخلاصة القول: لقد استنبط فقهاء المسلمين من فقه الأولويات وفقه التعامل مع غير المسلمين مجموعة من الضوابط الشرعية التي توضح مراتب التعامل، في كل الأحوال يجب الالتزام بالأحكام والمبادئ الشرعية للمعاملات، والضرورة تقاس بقدرها، ولا توجد ضرورة في الكماليات والترفه والتنزه والتيسير، ولكن الضرورة هي التي تؤدي إلى الهلاك والمشقة وأن تكون قد سدت أبواب الحلال، وأن تكون قائمة فعلاً وليست متوقعة ولا تعدي ولا توسع في الضرورة.

♦ ـ أدلة وجوب أولوية التعامل مع السلع الوطنية:

سبق أوضحنا أن المواطن المسلم وغير المسلم يواجه فى وطنه سلعا أجنبية ذات جودة عالية وسعرا منخفضا فيقبل المواطنون عليها ويتركون السلع الوطنية، ويبررون هذا السلوك بحجج واهية، متجاهلين الولاء الوطنى، وهذا السلوك غير سليم لأنه يؤدى إلى أضرار شتى بالوطن منها على سبيل المثال:

- دعم المنتجات الأجنبية بدون ضرورة شرعية.
- إضعاف القوة التنافسية للمنتجات الوطنية.
- عدم دعم المنتجات الوطنية لتطور وتجود وتحسن بسبب عدم الإقبال عليها.
- دعم اقتصاديات الدول الأجنبية، وإضعاف الاقتصاد الوطنى.
- إضعاف الخبرة الوطنية وعدم تنميتها.

وتأسيسا على ما سبق نستنبط أنه لا يجوز التعامل مع السلع والخدمات الأجنبية وترك السلع الوطنية البديلة إلا إذا دعت الضرورة والحاجة إلى ذلك، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

- الاستعانة بخبير أجنبى فى مجال معين ولا يوجد فى الوطن مثله، وهذا ما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم عندما استأجر عبد الله بن أريقط فى الهجرة.
- لا يوجد بديل للسلعة أو التكنولوجيا الأجنبية من الإنتاج الوطنى ومتى وجد البديل الوطنى فلا حاجة للتعامل مع المنتجات الأجنبية.

◆ ـ التعامل مع غير المسلمين بين الواجب والواقع:

لقد أوضحنا فى السابق فقه أولوية التعامل فى ضوء ما خلص إليه جمهور الفقهاء، ولكن الواقع الذى تعيشه الأمة العربية والإسلامية يخالف الواجب، وهذا يحتاج إلى مراجعة النفس وكبح هواها والذى أصبحت تُؤثِرْ القيم المادية على القيم المعنوية، والمصلحة الفردية الشخصية على المصلحة الوطنية والإسلامية.

نجد في الأسواق العربية متناقضات وتحديات منها إقبال المواطنين على السلع الأجنبية بدون هوادة، وأصبح أولوية التعامل مع غير المواطنين هو الواقع، وفى أحدث إحصائية تبين أن نسبة المعاملات البينية بين الدول الإسلامية والعربية لا تزيد عن 9٪، حتى أصبحت مستلزمات العبادات تنتج بواسطة غير المسلمين.

وهذا الواقع يحتاج إلى تقويم في ضوء أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية حتى تحقق النصرة والعزة للمسلمين.. وهكذا يفرض علينا الجهاد والتضحية من أجل إنشاء السوق العربية والإسلامية المشتركة.

◆ - موجبات السوق العربية الإسلامية المشتركة:

لقد اهتم الإسلام بسوق المسلمين ووضع الضوابط اللازمة لها، لأنها أساس المعاملات الصحيحة وعصب الحياة وشريانها النابض.. إن قيام السوق الإسلامية المشتركة عاملاً رئيسيا في تحقيق الوحدة الإسلامية المنشودة، وهذا ما قام به رسول الله صلى الله عليه وسلم عندما هاجر من مكة إلى المدينة حيث بنى للمسلمين سوقا، وتأتي حتمية إنشاء السوق الإسلامية المشتركة من الموجبات الشرعية.

إن هذا العصر هو عصر التكتلات، والدول العربية والإسلامية أحرى ما تكون إلى التكتل والوحدة خاصة في مجال الاقتصاد، لتقف أمام الدول والأحلاف الأخرى موقف الند للند للدفاع عن مصالحها وتحقيق الرفاهية والرخاء والكرامة لشعوبها.. إن الوضع الدولي المعاصر يفرض على الدولة الإسلامية أن تتعاون فيما بينها لتحافظ على مصالحها لأن الانعزالية أصبحت خطرا محققا على أية دولة من الدول مهما أوتيت من القوة ومن الإمكانات الطبيعية والبشرية.

وذلك بغرض تعزيز التعاون الوثيق ومساعدة مشتركة في المجالات الاقتصادية والتقنية العلمية والثقافية والروحية المنبثقة من تعاليم الإسلام الخالد لمصلحة المسلمين والبشرية جمعاء وتعتبر السوق الإسلامية المشتركة رمزا لتطبيق الوحدة المنشودة بين الدول الإسلامية.

الخلاصة

وخلاصة القول يحكم المعاملات الاقتصادية مع غير المسلمين مجموعة من الضوابط الشرعية والأسس الاقتصادية الإسلامية، والتي تدور حول جواز التعامل مع غير المسلمين المسالمين، وتحريم التعامل مع غير المسلمين في دار الحرب إلا عند الضرورة المعتبرة شرعا.



الفصل الثالث عشر

فقه تأمين مخاطر رجال الأعمال

الفصل الثالث عشر
فقه تأمين مخاطر رجال الأعمال

◆ - استهلال :

لقد اهتم علماء وفقهاء المسلمين وكذلك رواد الفكر الإقتصادى الإسلامي ورجال الأعمال المسلمين وخبراء التأمين بموضوع نظم التأمين المعاصرة الوضعية من منظور أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ، وإيجاد البديل الإسلامي لما يخالف منها شرع الله عز وجل .

ومما أسفرت عنه تلك الجهود جواز التأمين التعاوني بضوابط شرعية ، كما أنشأت العديد من صناديق التأمين الخاصة وصناديق التكافل الإجتماعي كبديل لشركات التأمين التجاري والتأمين على الحياة .

وبالرغم من هذه الجهود إلا أن هناك مجموعة من المخاطر لم تتمكن نظم التأمين الوضعية من تغطيتها مثل المخاطر النفسية والمعنوية واللاأخلاقية والتدخل الحكومي الظالم و التي تهدد رجل الأعمال في صناعته وتجارته وخدماته ومهنته وظهرت الحاجة الشديدة إلى نظم تأمين جديدة لتغطيتها .

ويختص هذا الفصل من هذه الكتاب بعرض الإطار العام لتأمين رجل الأعمال من كافة المخاطر التي تواجهه و ضوابطه الشرعية ، و سوف يتم التركيز على الآتي :

۞ ـ الخوف والأمن في الإسلام .

۞ ـ مظلة الأمن في الإسلام وخصائصها .

۞ ـ الإطار العام لتأمين مخاطر رجال الأعمال في الإسلام.

* ـ الضوابط الشرعية لتأمين مخاطر رجال الأعمال .

◆ـ الخـوف والأمـن في الإســلام :

تهدف فكرة التأمين في حد ذاتها إلى طمأنة الفـرد المؤمن من ناحية الخطـر محتمل الحدوث والذي يترتب عليه ضـرر معنوي أو مادي ، وبعبارة أخرى يهدف التأمين إلى التخفيف من الخوف من احتمال حدوث أمر معين غير متوقع والذي سوف يأتي بآثار غير مرغوبة ، فالغاية من التأمين هي زوال أو التخفيف من الخوف ، والفرد المسلم دائماً يخاف من العقاب سواء في الدنيا أو في الآخرة و يخاف على الأولاد بعد الموت ، كما يخاف من نقص المال والثمرات ، و يخاف من الظلم ، ودليل ذلك من القرآن الكريم قول الله تعالى : ﴿**الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف**﴾ (سورة قريش : 4) ، وقوله عـز وجل شأنـه : ﴿**ولنبلونكم بشيء من الخوف والجوع ونقص من الأموال والأنفس والثمرات وبشّر الصابرين**﴾ (سورة البقرة : 155) .

ويستنبط من الآيات السابقة أن النفس البشرية تشعر بالخوف وتحتاج إلى طريقة لتخفيفه أو زواله ، ولقد وضع الإسلام المنهج لذلك وهو التقوى وخشية الله ، وزكاة المال والتكافل الإجتماعي ، والسلوك الطيب ، والحسن ، والحث على الإدخار لمصلحة الأجيال القادمة ، والتعاون والتكافل والتضامن والتآخي بين المسلمين بإعتبارهم اخوة ، ودليل ذلك قوله سبحانه وتعالى : ﴿**وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الأثم والعدوان**﴾ (سورة المائدة : 2) ، كما خصص الله من مصارف الزكاة أسهما تعطى للفقراء والمساكين والغارمين وتحرير العبيد ومعونة ابن السبيل وهذا هو التكافل الإجتماعي الحقيقي .

كما أكدت الأحاديث النبوية الشريفة على التكافل الإجتماعي لتأمين الناس من الخوف ، من هذه الأحاديث قوله صلي اللّه عليه وسلم : " **مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد الواحد إذا إشتكى منه عضوُ تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى** " .

ونخلص من ذلك كله إلى أن التأمين من الخوف والمخاطر كفكرة مقبولة إسلامياً .

◆ـ أســس تأمين مخاطر رجال الأعمال في الإسلام :

يقوم المنهج الإسلامي للتأمين من الخوف الناشئ عن المخاطر التي تواجه الناس جميعاً ومنهم رجال الأعمال على عدة أسس من أهمها ما يلي :

1 ـ الأساس الإيماني : (**العقدي**)

ويتمثل في الإيمان باللّه وكتبه ورسله وباليوم الآخر، وهذا يطمئن الفرد من الخوف ، فالفرد المؤمن يحاول الإستزادة من التقوى وذكر اللّه لأن هذا هو الطريق للنجاة من الخوف ، والقرآن حافل بالآيات القرآنية التي تؤكد هذا المعنى منها قوله تعالى : ﴿ **الذين آمنوا وتطمئن قلوبهم بذكر الله ألا بذكر الله تطمئن القلوب** ﴾ (سورة الرعد : 28) ، وقوله تعالى : ﴿ **ولمن خاف مقام ربه جنتان** ﴾ (الرحمن : 46) وقوله جل شأنه : ﴿ **فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخساً ولا رهقا** ﴾ (الجن : 13) ، وفي هذا الخصوص يقول رسول اللّه ـ صلي اللّه عليه وسلم ـ : " **من خاف أدلج ، ومن أدلج بلغ المنزل ، ألا ان سلعة اللّه غالية ، ألا ان سلعة اللّه الجنة** " (رواه الترمذي) .

2ـ **الأسـاس الأخلاقـي.**

ويتمثل في سلوك الفرد سلوكا إسلاميا في ضوء القيم والأخلاق الإسلامية ومن ذلك السلوك هو التعاون والتكافل والتضامن والتآخي مع الآخرين وكذلك إلتزامه بالصبر ، إن هذا السلوك يطمئن الفرد من الخوف من مصائب الدنيا لأنه يؤمن بأن الآخرين سوف يتكافلون معه في تخفيف آثار تلك المصائب ، ليس هذا فقط بل إنهم سوف يتضامنوا لإعانة ذريته بعد موته ، ودليل ذلك من القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿ **فمن تبع هداي فلا خوفٌ عليهم ولا هم يحزنون** ﴾ (البقرة : 38) وقوله تعالى : ﴿**وتعاونوا على البر والتقوى**﴾ (المائدة : 2) ، وقوله تعالى جل شأنه : ﴿ **ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة** ﴾ (الحشر : 9) وأيضا قوله تعالى : ﴿ **ويطعمون الطعام على حبه مسكيناً ويتيماً وأسيرا** ﴾ (الإنسان : 8) ، والأحاديث النبوية التي تؤكد ذلك المنهج كثيرة منها قوله ـ صلي الله عليه وسلم ـ : " **المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضا** " (متفق عليه)

ولقد طبق المنهج الأخلاقي والسلوك الطيب في صدر الدولة الإسلامية على مستوى الراعي ومستوى الرعية وحقق الأمن والطمأنينة للناس ومن أمثلة ذلك التكافل الإجتماعي الذي حدث بين المهاجرين والأنصار في المدينة ، وتضافر الأمة الإسلامية كلها مع المسلمين في الجزيرة العربية في عام الرمادة .

3ـ **أساس الإدخار والإستثمار وتنمية المال لأجل الأزمات وللأجيال القادمة.**

ويتمثل في تحفيز الفرد على الإدخار والإستثمار وتنمية الثروات في ضوء الشريعة الإسلامية وأدائه الزكاة والصدقات

وغير ذلك من الحقوق المختلفة التي فرضها الله على المال ، ويلزم قبل المرور من هذه النقطة أن تؤكد على أن الإسلام لا يفصل بين الجانب الإيماني والأخلاقي والجانب السلوكي والجانب المادي فكل تصرف من التصرفات المالية له وجه تعبدي وروحاني في نفس الوقت والقرآن الكريم حافل بالآيات القرآنية التي تؤكد دور المعاملات المالية والسعى على الرزق بغرض توفير الإحتياجات الأساسية للحياة وللأولاد بعد الموت وفي توفير الأمن والطمأنينة على الذرية ، فيقول القرآن الكريم : ﴿**وأما الجدار فكان لغلامين يتيمين في المدينة وكان تحته كنز لهما ، وكان أبوهما صالحاً فأراد ربك أن يبلغا أشدهما ويستخرجا كنزهما رحمة من ربك وما فعلته عن أمري ذلك تأويل ما لم تسطع عليه صبرا** ﴾ (الكهف : 82) ، ومن أدلة ذلك المنهج من السنة النبوية الشريفة حديث رسول الله ـ صلي الله عليه وسلم ـ : " **ماذا تركت لأولادك ؟ قال تركت الله ورسوله : ويقول رسول الله ـ صلي الله عليه وسلم ـ :" إنك إن تدع ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عالة يتكففون الناس في أيديهم** "

ويعتبر نظام الزكاة والنظم المالية الإسلامية الأخرى ونظام الميراث ونظام التكافل الإجتماعي ونظام الوصية ما هي إلا نظم تطبيقية للمنهج التأميني الإسلامي وبيان دوره في طمأنة الفرد المسلم من الحوادث التي يترتب عليها نقص في المال أو الثمرات أو الخشية من عيلة أولاده بعد الموت .

4 ـ أساس الأخذ بالأسباب والوسائل المتعارف عليها المشروعة للتأمين ضد المخاطر

بجانب الأسس السابقة ، وهي تمثل القاعدة القوية للتأمين من المخاطر في المنهج الإسلامي ، توجد الأسباب والسوائل المتعارف عليها بين الناس في كل زمان ومكان

، متى كانت لا تتعارض مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية ، وتحقق المقاصد المشروعة في مواجهة المخاطر .

ومن الوسائل والأساليب المتعارف عليها على سبيل المثال : نظام التأمين التعاوني الإسلامي ، نظام الصناديق الخاصة ، نظام التكافل الإجتماعي ، نظام الإستثمار التأميني ، نظام الإتحادات والنقابات المهنية

◆ -الإطار العام لتأمين مخاطر رجال الأعمال.

يتمثل الإطار العام للمشروع الإسلامي للتأمين من المخاطر بصفة عامة ومن المخاطر التي تواجه رجال الأعمال بصفة خاصة والسابق بيانها في الأتي :ـ

◆ - نظـــام التـــأمين التعـــاونـــي الإســـلامي .

هناك حاجة قائمة في ظل الظروف المعاصرة إلى وجود نظم تأمين تلتزم بالشريعة الإسلامية كبديل إسلامي للنظم القائمة ، وذلك كمرحلة مؤقتة لحين تطبيق نظم الزكاة والتكافل الإجتماعي والصدقات والوقف والوصايا وغيرهما .

ويؤيد هذا الرأي علماء وفقهاء الإقتصاد الإسلامي المعاصرين مثل : الدكتور / القرضاوي والدكتور / عيسى عبده والدكتور / الفنجري والأستاذ / يوسف كمال والدكتور / فتحي لاشين ، ويساهم هذا النظام في تغطية مجموعة من المخاطر المادية ، ويلائم رجال الأعمال الذين في حاجة قائمة إلى التأمين المعاصر ولا سيما في حالات الإستيراد والتصدير وإستخراج الرخص والحصول على الائتمان والتقديم إلى العطاءات والمناقصات ، وغير ذلك .

وتأسيسا على ذلك يمكن أن يتعاون مجموعات من رجال الأعمال لإنشاء شركات تأمين تعاوني إسلامي لتساهم في تغطية المخاطر التجارية ، على النحو الذي سوف نفصله فيما بعد

◆ - نظـــام الإستثمـار التـأميني الإسـلامي .

يقوم هذا النظام على الإدخار والإستثمار لتنمية الأموال لوقت الحاجة والنوائب ، ويرى الأستاذ يوسف كمال ، صاحب هذه الفكرة أنه نظام يبدأ مشروعا إستثماريا ، وينتهي بالتأمين تبرعا ،

ومجال تطبيقه بين القادرين الذين لديهم مدخرات للإستثمار للمستقبل حيث تجمع تلك المدخرات وتنمى ويصرف منها ومن عوائدها تعويضات لمن يصيبهم جائحة أو مصيبة على سبيل التبرع .

ويعتبر هذا النظام بديلا إسلاميا عن نظم لتأمين على الحياة المعاصرة ، ولكن لا يطبق إلا بين القادرين فقط ، ويمكن لرجال الأعمال القادرين إنشاء جمعيات أو شركات تقوم بهذا النظام وتوضع اللوائح والنظم اللازمة لضمان الإلتزام بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامي.

◆ - نظام التأمينات الاجتماعية (أو نظام المعاشات الحكومية)

لقد أجاز الفقهاء المعاصرون نظام التأمينات الإجتماعية أو ما في حكم ذلك حسب التسميات في البلاد المختلفة - لأنه من ضروريات الحياة وذلك لحين تطبيق نظام الزكاة .

ويمكن تطويره ليتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية على النحو التالي : -

1 - أن يقوم على أساس التبرع من قبل صاحب العمل (قطاع عام - أو خاص)

2 - يجب على الدولة بصفتها المسئولة عن رعاياها المساهمة كذلك بنسبة في هذا التأمين .

3 ـ أن تستثمر مبالغ التأمينات المحصلة من صاحب العمل ومن العامل ومن الحكومة إستثمارا إقتصاديا إسلاميا بعيد عن الدولة .

4 ـ أن يؤخذ في الحسبان عند صرف المعاش الحالة الاجتماعية والإنسانية لمن يصرف له ، بمعنى أن يكون هناك إعتبار لطبقة الفقراء ، أي لا يعتمد في صرف المعاش فقط على المدة الزمنية وآخر أجر .

ولا يوجد من حرج شرعي من إشتراك رجال الأعمال في نظام التأمينات الاجتماعية على أنفسهم وعلى العمال لديهم ، فما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب .

◆ـ نظام صناديق التكافل الإجتماعي الخاصة

لقد أجاز الفقهاء المعاصرون نظام صناديق التأمين الخاصة وصناديق التكافل الإجتماعي القائمة على أساس التبرع .

تطويرها لتتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية على النحو التالي :

1 ـ أن تقوم على أساس التبرع من قبل المشتركين فيها .

2 ـ أن تستثمر فوائض تلك الصناديق وفقا لصيغ الإستثمار الإسلامي .

3 ـ أن يراعى عند صرف التعويضات الحالة الاجتماعية لمن تصرف له

4 ـ أن يكون لها هيئة رقابة شرعية ومالية وتأمينية للإطمئنان منالإلتزام بالنظم واللوائح .

ويمكن لرجال الأعمال إنشاء صناديق تأمين خاصة في ضوء أحكام ومبادي الشريعة الإسلامية ، و ما تسمح بـه نظم وقوانين الدول.

◆ـ نظـــــام الزكـاة والصـدقات .

يـرى فقهاء الإسلام من السلف والخلف أنه في ظل التطبيق الشامل للإسلام ، قد لا نكون في حالة إلى نظم التأمين الوضعية المعاصرة ، حيث أن مصارف الزكاة الثمانية تغطي حالات من أصابتهم المصائب والحوادث والأزمـات والديـون ....

ويلاحظ أن تطبيق الزكاة في معظم الدول الإسلامية وما زال قاصرا على الأفـراد والجمعيـات الخيريـة الإجتماعيـة ولا تقوم به الحكومات ، ومع هذا فيمكن أن يساهم مساهمة كبيرة في تحقيق الأمن لمجموعة كبيرة من الناس الذين لا يستفيدون من النظم السابق الإشارة إليهـا من البنـد (أولا) وحتى (رابعا) .

وتقوم صناديق الزكاة بالمساجد وفي اللهالهيئات أو صناديق الزكاة الخاصة بدور هام في مساعدة الفئـات الآتيـة : ـ

ـ الفقـراء والمساكين دون حد الكفايـة وحد الكفـاف .

ـ فئـة الغارمين ممن أصابتهم مصائب أو حوادث أو أزمـات .

ـ فئة ابن السبيل الذي نفذ مالله حين ترحاله من مكان إلى مكان

وعلى مستوى رجال العمال ، يمكنهم المساهمة بجزء من زكاة أموالهم إلى صناديق الزكاة المنشئة في الجمعيات الخيرية أو تحت إشراف الدولة على سبيل الفرض ، ومن ناحية أخرى يمكن لهذه الجمعيات بما لديها من أموال زكاة أن تساهم في دعم رجال الأعمال الذين تصيبهم جائحة أو لا يستطيعون سداد ديونهم بضوابط شرعية .

◆ـ نظام الوقف والوصايا الخيرية :

مما لا شك فيه يساهم نظام الوقف والوصايا الخيرية بدور هام في تحقيق الأمن والضمان الإجتماعي ، ويمكن لرجال الأعمال دعم هذه النظم على سبيل التبرع والعمل الخيري ، وليس هذا هو المقام لمناقشة هذه النظم تفصيلاً ويرجع في ذلك إلى المراجع المتخصصة .

وتأسيسا على ما سبق ، وفي ضوء الظروف المعاصرة ، وفي غياب التطبيق الشامل لنظم الإسلام الاجتماعية والمالية والإقتصادية يقترح أن يكون المشروع الإسلامي للتأمين من المخاطر التي تواجه رجال الأعمال على النحو التالي :ـ

1ـ إنشاء مؤسسات أو هيئات أو شركات للتأمين التعاوني الإسلامي وفق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية لتغطية التأمين على الأشياء المادية من مخاطر الغرق والسرقة والحريق والحوادث والأزمات والكوارث ..... كبديل إسلامي لنظم التأمين التجاري الوضعية

2 ـ إنشاء مؤسسات أو هيئات أو شركات للإستثمار التأميني ، حيث تجمع المدخرات من رجال الأعمال وتستثمر وفق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ، ويعطى منها تعويضات لمن أصابتهم مصيبة أو جائحة بسبب المرض أو العجز أو الوفاة وتكون هذه التعويضات على سبيل التبرع .

3 ـ الإشتراك في نظم التأمينات الاجتماعية والمعاشات ، لتغطية مخاطر العجز والمرض والوفاة سواء لرجال الأعمال أنفسهم أو للعاملين معهم بضوابط شرعية .

4 ـ المساهمة في صناديق الزكاة القائمة والتي تدعم الأفراد ومنهم من تصيبهم مصيبة أو جائحة من مصرف الغارمين من رجال الأعمال ومن غيرهم .

5 ـ المساهمة في إنشاء نظام الوقف الخيري لدوره الفعال في تحقيق الضمان الإجتماعي

في كل الأحوال يجب أن توضع النظم واللوائح للكيانات السابقة للإطمئنان من إلتزامها بمبادئ الشريعة الإسلامية ومن أبرزها أساس التبرع والإستثمار الإسلامي للأموال .



سلطان
الفصل الرابع عشر سلطان
موجبات ومقومات نجاح
رجال الأعمال

الفصل الرابع عشر
موجبات ومقومات نجاح
رجال الأعمال

◆ - **استهلال** :

يختص هذا الفصل باستنباط الموجبات والمقومات الرئيسة لنجاح رجال الأعمال في ضوء الضوابط الشرعية الواردة في فقه المعامــلات كما أوردنا مجموعة من التوصيات المستقاة من الخبـرات العمليـة ، الجزء الأخير من هذا الفصل يتضمن مجموعة من الأدعية المأثـورة مـن القرآن والسنة تقال في مجال الأعمال .

◆ **-أولا : موجبات نجاح رجال الأعمال :**

حتى يحقق رجل الأعمال مقاصده المنشودة يجب أن تكون له آلية يعمل بها وفقاً لمجموعة من السياسات والأسس و اللوائح والنظم و البرامج وأدلة الإجراءات والطرق والنماذج، وتنفذ باستخدام مجموعة من الأساليب المعاصرة الحديثة ، و يشترط في هذه الآلية مجموعة من الموجبات من أهمها ما يلي :

(1) – بلورة فكرة المشــروع وتحديد أهــدافه بدقة عاليــة فـي ضوء الإمكانيات والقـدرات والواقـع ويستشير ويستخير ويتوكـلعلي الله عز وجل.

(2) ـ دراسة الجدوى الاقتصادية الموضـــوعية للمشـــروع مـن الجوانب التسويقية والفنية والبشرية والتمويلية والمحاسبية والربحيـة ونحـو ذلك

3) ـ وضع الاستراتيجيات التى يسير عليها المشروع من حيث التخطيط والتنظيم والتنسيق والتنفيذ والتشغيل والمتابعة و وتقييم الأداء، من أهمها ما يلي :

ـ الأهداف الاستراتيجية ووضعها فى صورة عينية / كمية و ترجمتها في صورة مالية

ـ السياسات الاستراتيجية والتى تعتبر المرجعية عند وضع الخطط والبرامج.

ـ الخطط والبرامج الاستراتيجية والتى تترجم الأهداف إلى واقع وفى ضوئها تتم المتابعة و تقييم الأداء .

ـ نظم المتابعة والمراقبة وتقويم الأداء لبيان الايجابيات لدعمها و السلبيات لعلاجها

ـ التصويب والتطوير إلى الأحسن لتحقيق الغايات والمقاصد والأهداف

(4) ـ وضع نظم وإجراءات العمل وأدلة التنفيذية حتى يكون الأداء على بصيرة و في ضوء الأهداف

(5) ـ المحافظة على المال وتنمية وإدارته برشد من خلال أساليب الإدارةالعلمية الحديثة .

(6) ـ التنمية الدائمة للعنصر البشرى من خلال التهيئة والإعداد hالتدريب واستخدام أساليب التقنية المعاصرة .

(7) ـ الأخذ بالأسباب لتأمين المخاطر المختلفة التى تواجه المشروع ومنها : ـ مخاطر السوق .

ـ مخاطر العولمة والجات .

ـ مخاطر العمال

ـ مخاطر فجاءة القرارات الحكومية.

ـ مخاطر المنافسة .

ـ مخاطر التمويل .

(8) ـ التوسع والنمو المدروس فى ضوء الإمكانيات المتاحة والمتوقعة ، وتجنب المحاكاة والعاطفة والحماس والحمية والشبابية ، وآفاق الآمال البعيدة عن الواقع .

(9) ـ تطبيق مبدأ المشاركة فى اتخاذ القرارات ، وتجنب الإنفراد بكل شئ ، وتوريث الخبرات وتكوين الصف الثانى والثالث حتى يستمر النشاط ولا يتعثر بموت مسئول أو عدم ممارسته للعمل لأي سبب أو نحو ذلك

(10) ـ الالتزام بالقيم والأخلاق لأنها من موجبات الأداء الحسن ، ومن أهمها القيم الإيمانية المعنوية ، والقيم الأخلاقية الفاضلة ، والسلوك السوى المستقيم ، والعلاقات الحسنة مع الناس.

◆ ثانيا : معايير نجاح رجال الأعمال :

يقود التزام رجل الأعمال بالضوابط الشرعية الي الأداء المتقن الحسن و إلى نجاح متميز يمكن رؤيته وقياسه وذلك فى ظل الظروف العادية باستثناء حالات الكوارث والأزمات العامة والتى تخرج عن نطاق رؤيته وقدراته وتقديراته .

ومن المعايير العامة التى يمكن الاسترشاد بها فى قياس نجاح رجل الأعمال فى تحقيق مقاصده وغاياته ما يلى :

(1) ـ معيار الربحية فى الأمد المتوسط والبعيد وذلك بعد تجاوز طور الإنشاء والإعداد والتهيئة وتجارب التشغيل ، وتنسب الربحية إلى رقم الأعمال تارة وإلى رأس المال المستثمر وحقوق الملكية تارة أخرى.

(2) ـ معيار الاستقرار فى أداء الأعمال بدون تقلبات كبيرة ، ويتولد ذلك من الاستقرار النسبى فى الأسس والسياسات والخطط والقرارات .

(3) ـ معيار النمو الموضوعى والتوسع المدروس بمعدلات معقولة ، سواء كان هذا النمو فى الإنتاج والمبيعات ، أو فى الأصول التشغيلية واستغلال الطاقات ، أو فى مستويات الجودة ...... و نحو ذلك .

(4) ـ معيار الجودة الفنية والتسويقية والمالية والإدارية وفقا للاشتراطات العامة المتعارف عليها وباستخدام مؤشرات متخصصة ولاسيما للشركات الراغبة الحصول على شهادات الجودة العالمية .

(5) ـ معيار التحديث والمعاصرة والأخذ بأسباب التقدم وإتقان استخدام أساليب التقنية المعاصرة سواء كانت تسويقية أو فنية أو معلوماتية أو إدارية أو محاسبية .

(6) ـ المقدرة والكفاءة لمواجهة الأزمات وعلاجها بأقل تكلفة ممكنة ، والصمود القوى فى حالات الكساد ، وتجاوز آثار الابتلاءات والصدمات وفق رؤية واضحة وتخطيط سليم وسياسات منضبطة وقرارات رشيدة .

(7) ـ معيار رابطة العلاقات الجيدة القوية مع المؤسسات الحكومية ، والبنوك والعمال والموردين والعملاء .. و نحو ذلك فى إطار التعاون والتكافل والتسيير وقضاء المصالح بما يحقق الخير للجميع وللوطن وللأمة .

◆ ثالثا : مقومات نجاح رجال الأعمال :

لتحقيق النجاح والتطور والنمو في مجال الأعمال ، يجب الإلتزام بمجموعة من المقومات العملية المكتسبة من تراكمات الخبرات العملية لأصحاب الحنكة والبصيرة من الخبراء والاستشاريين المخلصين من أهمها مايلي :

أولا : العمل وفقا لكيان قانوني موثق من قبل الجهات الحكومية المعنية، مثل: شركة تضامن أو توصية مساهمة أو ذات مسئولية محدودة ويكون لها مجلس إدارة مشكل وفقا للقوانين، واستيفاء كافة الأوراق والوثائق المطلوبة مثل : السجل التجاري ، والبطاقة الضريبية ، ورخص الاستيراد والتصدير و نحو ذلك من متطلبات القوانين والتعليمات الحكومية.

ثانيا : وجود هيكل إداري هرمي للمنشأة يقوم على أساس تفويض السلطات والمسئوليات، حتى يمكن تسيير العمل بواسطة المستويات الإدارية المتتالية وذلك في حالة غياب المدير العام أو المدير التنفيذي أو نحو ذلك، و يجب أن يكون هناك توصيفا دقيقا للمهام والمسئوليات تجنبا للتضاد وضياع محاسبة المسئولية وأن يكون لدى المنشأة نظم عمل ولوائح وعقود.

ثالثا : عدم الخلط بين نشاط الأعمال والأنشطة السياسية ذات الحساسية للحكومة، بمعنى، أن لا يكون مقر العمل مركزا سياسيا يفد إليه النشطاء السياسيين البارزين والمتابعين من قبل النظام الحاكم حتى لا يحدث تضييق أو قيود أو معوقات على الأنشطة، وأن لا يحدث ما يسمى بالمخالفات القانونية.

.رابعا : توثيق كافة المعاملات المالية بالمستندات لحماية المنشأة من أي افتراءات أو أي اتهامات باطلة ، ولمنع الشك والريبة ولتجنب الخلافات بين الشركاء والمتعاملين.

خامسا : سرعة استثمار الأموال وحفظ الفائض منها في مكان أمين مع توثيق المودع والمنصرف في الخزينة أو البنوك بالمستندات ، والعمل وفقا للائحة مالية تضبط كافة المعاملات، ولحفظ الحقوق .

سادسا : العناية بحسن اختيار العاملين في المنشأة ممن بتوافر فيهم خصال الأمانة والولاء والانتماء ولا يكونوا من الخائنين الذين يسهل شراء ضمائرهم بدراهم معدودات، كما يجب أن يتوافر فيهم كذلك الكفاءات والخبرة الفنية .

سابعا : عدم موالاة الذين ظلموا فلا أمان لهم مهما كانت المصالح التي سوف تجنى من ورائهم، والتعاون مع الصالحين الذين ربهم بالغداة و العشي يريدون وجهه وفقا للقاعدة الشرعية : "**موالاة المؤمنين**".

ثامنا : التأكيد على استخدام وسائل التقنية الحديثة المختلفة لأغراض المنشأة لتجويد العمل وتطويره إلى الأفضل حتى يمكن الصمود في ظل منافسات العولمة.

تاسعا : ممارسة الأعمال وفقا لاستراتيجيات مستقبلية من أهداف وسياسات وخطط وبرامج ووسائل وسبل مدروسة وموضوعية.

عاشرا : استمرارية التجويد والتطوير والتوسع والنمو وفق دراسات جدوى موضوعية ورشيدة.

ويجب تطوير وتحديث هذه المعايير وتنميتها وفق للأسس والسياسات والقواعد ونحو ذلك، وهذا من الواجبات الدينية التي أمرنا بها اللّه ورسوله، مع اليقين التام بأن اللّه سبحانه وتعالى هو الرازق والمعين، والحافظ والمؤمن، فاللّه خير حافظا وهو أرحم الراحمين.يدعون

◆ رابعا : **وصايا إلى رجال الأعمال :**

رجل الأعمال المسلم لابد وأن يكون في الريادة والقيادة ، ونموذجا وقدوة للآخرين ، آخذا بالأسباب المتقدمة الحديثة المعاصرة ، ومتوكلا على الله سبحانه وتعالى ، ويكون مرشده في ذلك مجموعة من القيم والأخلاق الإسلامية والكفاءة الفنية يمكن صياغتها في التوصيات والنصائح الآتية :

1 ـ جدد النيّة مع الله عز وجل ، وأحسن التوكل عليه ، يبارك الله لك في عملك ويرزقك من حيث لا تحتسب .

2 ـ التزم بالأخلاق الحسنة ، عبادة لله وطاعة ، واقتداء برسول الله صلي الله عليه وسلم حبا وقدوة، يزداد ربحك ، وتنمو أموالك ، ويثقل رصيد حسناتك عند الله ، وهذا خير وأبقى .

3 ـ عامل الناس جميعا بالحسنى من منطلق الأخوة والحب في الله ، تقوى الرابطة ، ويدوم الود ، ويزداد التعاون ، وتأمن المخاطر ، وتقل خسارتك ، فيزداد ربحك ، وتنموأموالك .

4 ـ تعامل في الحلال الطيب ، واتقي الشبهات ، وتجنب محارم الله ، ارضى بما قسمه الله لك ، يطمئن قلبك و ترتاح نفسك وتهدأ جوارحك ويبارك الله لك في الرزق

5 ـ أحسن اختيار الشركاء والعمال ، على أساس من الدين والأخلاق والسلوك السوي والكفاءة ، تستقر الأعمال و تزداد الأرباح وتنمو الأموال، وتقوى روابط الأخوة والمحبة .

6 ـ خذ بالأسباب، لتتقن عملك وتجّود سلعتك وابحث وطور وتنافس في الرقي ، تكن رائداً في مهنتك ، ومقداماً في عملك ، وهذا من خصال رجال الأعمال المخلصين الذين يحبهم اللّه ورسوله.

7 ـ أكتب معاملاتك ، ووثق إتفاقياتك ، واشهد عليهما ، فإن في ذلك حفظ للأموال ، وعدل في تحديد الحقوق ، ورشد في إتخاذ القرارات ، وتأمين من المخاطر ، وفي هذا كله توثيق للروابط القوية بين المتعاملين .

8 ـ عجل في أداء حقوق العاملين بدون بخس أو تأخير ، فإن ذلك يؤدي إلى تقوية الإنتماء ، و يحفزهم على العمل والولاء ، ويرفع من كفايتهم الإنتاجية ، و يحسن في الجودة ، وفي كل خير .

9 ـ التزم بأداء حقوق الناس في مواعيدها بدون تأخير ، وانظر المعسر ، واعف عن المفلس ، فإن ذلك يؤدي إلى استقرار المعاملات ، ويقلل من المنازعات ، ويزيد الثقة بين الناس .

10 ـ عجل في أداء حقوق اللّه في المال مثل : الزكاة والصدقات، والكفارات ، والنذور ، وما في حكم ذلك ، ففي ذلك تطهير للنفس والمال والمجتمع والوطن ، و يحقق الخير للناس جميعاً ، فما نقص مال من صدقة ، وما عند اللّه خير وأبقى ، وما أنفقت من خير فإن اللّه يخلفه.

11 ـ أوفِ بحقوق الوطن العادلة ، ومنها الضرائب والرسوم والخراج والعشور العادلة وما في حكم ذلك ، فمن حصيلتها تقام الجسور والطرقات ، وتدفع المهايا والمرتبات ، وتؤسس المدارس والمستشفيات ، وعلى ولى الأمر مسئولية إنفاقها بالحق ، فأداؤها واجب وطني ومسئولية إجتماعية .

12 ـ لا تأكل أموال الناس بالباطل ، وتجنب الغش والرشوة ، والتدليس والجهالة ، والغرر والمقامرة ، والإحتكار والإستغلال وما في حكم ذلك ، فكل هذا حرام ، وكل لحم نبت من حرام فالنار أولى به ، ولا تقبل صدقة من غلول ، والله طيب لا يقبل إلا طيبا.

13 ـ لا ترفع الأسعار بدون مبرر شرعي ، ولا تغالي في الأرباح مستغلا حاجة الناس ، واقنع بما رزقك الله به من ربح حلال ، فالجالب مرزوق والمحتكر ملعون ، واعلم أن الربح القليل في الكثير كثير .

14 ـ كن قوّاما في إنفاقك ، ولا تسرف ولا تقتر ، فالإعتدال سبيل النجاح ، وهو سبيل عباد الرحمن الذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكانوا بين ذلك قواما .

15 ـ تجنب البذخ والمظهرية والحياة الترفية ، فإن ذلك من أسباب الفشل والفساد والتعسر والخسارة والتصفية وتدمير الأعمال ، وكن مقتصدا في حياتك ، فما عال من اقتصد .

16 ـ تجنب الركـون إلى الذين ظلموا وكن مع الصادقين ، ولا تصاحب إلا مؤمنا ، ولا يأكل طعامك إلا تقي ، ولا تتعامل مع الأعداء الذين يحاربون دين الله والوطن ، فالمؤمنون بعضهم أولياء بعض ، فإن التعامل مع الأعداء خيانة لله وللوطن وللمهنة .

17 ـ ضع يدك في يد أخيك ، واخلط مالك بمال أخيك ، ففي المشاركات البركة إذا كانت قائمة على الأمانة والصدق ، ويد الله مع الجماعة ، ولقد أمرنا الله بذلك فقال : " **والمؤمنون والمؤمنات ، بعضهم أولياء بعض** " **وقال سبحانه وتعالي في الحديث القدسي** : " **أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدخما صاحبه** "

وكن مع الذين قال الله فيهم : ﴿ **رجالٌ لا تلهيّهم تِجارةٌ ولا بيعٌ عن ذكر الله وإِقام الصلاة وإِيتاء الزكاة يخافُون يوماً تتقلب فيه القلوب والأبصار ، ليجزيهم اللهٌ أحسن ما عملِوا ويزيدهم من فضلهِ ، والله يرزق من يشاءٌ بغيِر حساب** ﴾ (النور : 37 ـ 38) .

◆ خامسا : **أدعية مأثورة تقال في مجال مباشرة الأعمال :**

عند الخروج للعمل :

* " بسم الله ، توكلت على الله ، ولا حول ولا قوة إلا بالله "

" اللهم إني أسألك خير المولج ، وخير المخرج ، باسم الله ولجنا ، وباسم الله خرجنا ، وعلى ربنا توكلنا "

عند ركوب المصعد أو السيارة أو أي وسيلة نقل للذهاب للعمل :

" بسم الله ، سبحان الذي سخر لنا هذا ، وما كنا له مقرنين ، وإنا إلى ربنا لمنقلبون "

عند السفر للعمل أو العودة منه :

" اللهم بك أصول ، وبك أجول ، وبك أسير ، اللهم إني أسألك في سفري هذا البر والتقوى ، ومن العمل ما ترضى ، اللهم هون علينا سفرنا هذا واطوي عنا بعده ، اللهم أنت الصاحب في السفر ، والخليفة في الأهل ، اللهم إني أعوذ بك من وعثاء السفر ، وكآبة المنظر ، وسوء المنقلب في المال والأهل والولد "

وعند العودة من السفر :

"يقال الدعاء السابق ، ويزاد فيهن : آيبون ، تائبون ، عابدون ، لربنا حامدون "

عند دخول المدينة أو القرية التي فيها العمل :

" اللهم رب السماوات السبع وما أظللن ، ورب الأراضين السبع وما أقللن ، ورب الشياطين وما أضللن ، ورب الرياح وما ذرين ، فإنا نسألك خير هذه القرية وخير أهلها وخير ما فيها ، ونعوذ بك من شرها ، وشر أهلها وشر ما فيها " .

عند دخول المتجر أو المصنع أو مكان العمل :

" بسم الله ، ما شاء الله ، لا قوة إلا بالله "

" الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات "

عند مباشرة الأعمال :

" اللهم أعني ولا تعن عليّ ، وانصرني ولا تنصر عليّ ، وامكر لي ولا تمكر عليّ "

" اللهم ما قصر عنه رأي ، وضعف عنه عملي ، ولم تبلغه نيتي وأمنيتي من خير وعدته أحدا من عبادك أو خير أنت معطيه أحدا من خلقك ، فإني أرغب إليك فيه ، وأسألك يارب العالمين "

" اللهم إني أسألك الثبات في الأمر ، وأسألك العزيمة في الرشد ، و أسألك شكر نعمتك ، وحسن عبادتك ، وأسألك لسانا صادقا ، وقلبا سليما ، وأعوذ بك من شر ما تعلم ، وأسألك من خير ما تعلم ، وأستغفرك مما تعلم إنك أنت علام الغيوب "

" اللهم إني أعوذ بك من الجوع فإنه بئس الضجيع ، وأعوذ بك من الخيانة فإنه بئس البطانة "

" اللهم إني عبدك ، وابن عبدك ، وابن أمتك ، ناصيتي بيدك ، ماض في حكمك ، عدل في قضاؤك ، أسألك بكل اسم هو لك ، سميت به نفسك ، أو أنزلته في كتابك، أو علمته أحدا من خلقك ، أو استأثرت به في علم الغيب عندك ، أن تجعل القرآن العظيم ربيع قلبي ، ونور بصري ، وجلاء حزني ، وذهاب همي ، لا حول ولا قوة إلا بالله "

عند دخول السوق :

قال رسول الله صلي الله عليه وسلم من دخل السوق وقال :

" لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك ، وله الحمد ، يحي ويميت وهو حي لا يموت ، بيده الخير وهو على كل شئ قدير " كتب الله له ألف ألف حسنة ، ومحا عنه ألف ألف سيئة ورفع له ألف ألف درجة " .

" اللهم إني أسالك خير هذه السوق وخير من فيها ، وأعوذ بك من شرها وشر من فيها ، اللهم إني أعوذ بك أن أصيب فيها يمينا فاجرة أو صفقة خاسرة "

عند طلب قضاء المصالح والأعمال :

" لا إله إلا اللّه الحليم الكريم ، سبحان اللّه رب العرش العظيم ، الحمد للّه رب العالمين ، أسألك موجبات رحمتك ، وعزائم مغفرتك ، والعصمة من كل ذنب ، والغنيمة من كل بر ، والسلامة من كل إثم ، لا تدع لنا ذنبا إلا غفرته ، ولا هما إلا فرجته ، ولا حاجة هي لك رضا إلا قضيتها يا أرحم الراحمين "

عند حدوث مشكلة أو ما يُكره في العمل :

" لا إله إلا اللّه الكريم العظيم ، سبحانه تبارك اللّه رب العرش العظيم ، الحمد للّه رب العالمين ، توكلت على الحي الذي لا يموت ، الحمد للّه الذي لم يتخذ ولدا ، ولم يكن له شريك في الملك ، ولم يكن له ولي من الذل وكبره تكبيرا ، اللهم رحمتك أرجو ، فلا تكلني إلي نفسي طرفة عين ، وأصلح لي شأني كله ، لا إله إلا أنت ، يا حي يا قيوم برحمتك أستغيث "

" اللهم إني عبدك ، ابن عبدك ، ابن أمتك ، ناصيتي بيدك ، ماضي في حكمك ، عدل في قضاؤك ، أسألك بكل أسم هو لك ، سميت به نفسك ، أو أنزلته في كتابك ، أو علمته أحدا من خلقك ، أو أستأثرت به في علم الغيب عندك ، أن تجعل القرآن العظيم ربيع قلبي ، ونور بصري ، وجلاء حزني ، وذهاب همي ، لا حول ولا قوة إلا باللّه "

إذا وقـع لـه ما لا يختــاره في العمل :

" قـدر الله وما شـاء فعــل "

إذا أستصعب عليه شئ في العمل :

" اللهم لا سهـل إلا ما جعلته سهـلا ، وأنت تجعل الحـزن إذا شئت سهـلا "

" اللهم وَليَّ أمورنا خيارنا ، ولا تُوَلي أمورنا شرارنا "

إذا ابتـلى بالدين :

" اللهــــــم اكفني بحـلالك عن حـرامك ، وأغنني بفضلك عمن سواك " .

" اللهم إنـي أعوذ بك من الهم والحزن ، وأعوذ بك من العجز والكسل ، وأعوذ بك من الجبن والبخـل ، وأعوذ بك من غلبة الدين وقهر الرجـال " .

" بسم الله على نفسي وعلى مالي وديني ، اللهم رضني بقضائك ، وبارك لي فيما قدر حتى لا أحب تعجيل ما أخرت ولا تأخير ما عجلت " .

" اللهم مالك الملك ، تؤتي الملك من تشاء وتنزع الملك ممن تشاء ، وتعز من تشاء وتزل من تشاء ، بيدك الخير ، إنك على كل شئ قدير ، رحمن الدنيا والآخرة ، تعطيهما من تشاء ، وتمنع منهما من تشاء ، إرحمني رحمة تغنني بها عن رحمة من سواك " .

عند بـدأ الإجتمـاع :

" بســم اللّه ، توكلنـا على اللّه ، ولا حول ولا قوة إلا باللّه "

" ربنا آتنا من لدنك رحمة وهيئ لنا من أمرنا رشدا "

" رب أشرح لي صدري ، ويسر لي أمري واحلل عقدة من لساني يفقهوا قولي "

عند الإنتهاء من الإجتمـاع :

" سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت ، أستغفرك وأتوب إليك "

" الحمد للّه الذي بنعمته تتم الصالحات "

" سبحان ربك رب العزة عما يصفون ، وسلام على المرسلين ، والحمد للّه رب العالمين "

" اللهم اقسم لنا من خشيتك ما تحول به بيننا وبين معاصيك ، ومن طاعتك ما تبَلغنا جنتك ، ومن اليقين ما تهون به علينا مصائب الدنيا ، اللهم متعنا بأسماعنا وأبصـارنا وقوتنـــا ما أحييتنا واجعله الوارث منا ، واجعل ثأرنا على من ظلمنــا ، وانصــــرنا على ما عــادانا ، ولا تجعـل مصيبتنــا فــي ديننا ، ولا تجعـــل الدنيا أكبر همنا ولا مبلغ علمنـــا ، ولا تسلــط علينا بذنوبنا من لا يخــافك ولا يرحـمـنــــا "

عند دفع الزكاة أو الصدقات :

"ربنا تقبل منا إنك أنت السميع العليم"

عند الإنتهــاء من أي عمـل :

" الحمد للّه الذي بنعمته تتم الصالحات "

" سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمدللّه رب العالمين "



سلطان

سلطان

الفصل الختامي سلطان

الفصل الختامى

الخلاصة

لقد تناولنا في هذا الكتاب الضوابط الشرعية التي تحكم رجال الأعمال في معاملاتهم المختلفة والمستنبطة من القواعد الفقهية الكلية ومن الفتاوى الصادرة عن مجامع الفقه الإسلامي العالمية ، والتي تبين الحلال الجائز شرعا ، وكذلك المسائل التي تقع في دائرة المشتبهات ، والتى هي موضع خلاف بين فريق من الفقهاء المعاصرين ، وخلصتنا إلى بعض الثوابت الواجب الالتزام بها ، ومن أهمها ما يلى :

- وجوب تفقه رجل الأعمال في المعاملات التي يباشرها .

- وجوب التزام رجل الأعمال بالقيم الإيمانية وبالمثل الأخلاقية لدورهما الفعال في ضبط سلوكياته المختلفة .

- وجوب التزام رجل الأعمال بالدستور الشرعي لمعاملاته ، والذي يوضح الحلال والحرام والمشتبهات ، و يجب أن يكون نصب عينيه عند اتخاذ القرارات المختلفة وتنفيذها .

- يجب على رجل الأعمال تجنب المشتبهات للمحافظة على دينه وعرضه ويكون ذلك سببا في تحقيق البركة في رزقه .

- يجب على رجل الأعمال اختيار المشروعات التي تقع في مجال الحلال الطيب وفقا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية من ناحية ، ووفقا لدراسة الجدوى الاقتصادية من ناحية أخرى ، أى يجمع بين الأصالة والمعاصرة

.ـ يكون اختيار العمال على أساس القيم والأخلاق والكفاءة الفنية ، ويجب على رجل الأعمال عدم بخس حقوقهم ، كما يجب على العمال الوفاء بمسئولياتهم باخلاص وإتقان .

ـ يجب على رجل الأعمال المحافظة على ماله وتنميته وفق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية بما يساهم في التنمية الشامله وعمارة الأرض وعبادة الله عز وجل .

ـ يجب أن يتعامل رجل الأعمال مع بعضهم البعض بروح الأخوة والتعاون والتنافس المشروع في سوق حرة طاهرة خالية من الغش والغرر والجهالة والتدليس والربا والقمار وكل صور أكل أموال الناس بالباطل .

ـيكون تعامل رجال الأعمال مع الناس وفقا لمبدأ الأولويات الإسلامية : المسلم المواطن ، ثم غير المسلم المواطن ، ثم غير المسلم المسالم ، ولا يجوز التعامل مع غير المسلم المحارب إلا عند الضرورة .

ـ يجب أن يؤدي رجل الأعمال ما عليه من حقوق مشروعة للمجتمع ومنها الزكاة المفروضة والضرائب والرسوم العادلة ، كما يحافظ عليه من كل أنواع التلوث والضرر .

ـ يجب على رجل الأعمال الالتزام بالقوانين والتعليمات واللوائح الحكومية متى كانت لا تتعارض مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية .

ـ يجب على الحكومة تيسير مصالح رجال الأعمال وعدم الاعتداء على أموالهم أو التضييق عليهم في أعمالهم لأسباب سياسية أو لاختلافات فكرية أو نحو ذلك .

- لتحقيق البركة في معاملات رجل الأعمال وفي ماله وربحه وفي كل شئ عليه أن يجدد إيمانه بالله و يخلص له ، ويصدق في التوكل عليه ، وأن يلتزم بشرع الله ، وأن يؤدي ما عليه من حقوق مشروعة ، مثل : الزكاة والصدقات و نحو ذلك ، وأن يداوم على شكر الله عز وجل ، ويكثر من التوبة والاستغفار .

- يجب على رجل الأعمال وعلى كل مسلم أن لا ينام إلا ووصيته الشرعية مكتوبة ، فلا تدري نفس ماذا تكسب غدا ولا تري نفس بأى أرض تموت .

ربنا تقبل منا إنك أنت السميع العليم

وتب علينا إنك أنت التواب الرحيم

كتب للمؤلف في مجال الأعمال

- الميثاق الإسلامي لقيم رجال الأعمال .
- المحاسبة الإدارية لرجال الأعمال .
- فقه ومحاسبة زكات الشركات .
- زكاة العقارات والاستثمارات العقارية
- زكاة المهن الطبية .
- الرشوة في ميزان الشريعة الإسلامية .
- حرمة المال العام في ضوء الشرعية الإسلامية .
- الضوابط الشرعية للمعاملات المالية المعاصرة .
- نظم التأمين المعاصرة في ميزان الشريعة الإسلامية .
- الضوابط الشرعية للتعامل في البورصة .
- الخصخصة في ميزان الشريعة الإسلامية .
- أزمة السيولة والعلاج الإسلامي .
- المنهج الإسلامي لدراسة الجدول الاقتصادية .
- الأرزاق بين بركة الطاعات ومحق السيئات .
- تطهير الأرزاق في ضوء الشريعة الإسلامية .
- الصلح والتحكيم الودي في ضوء الشريعة الإسلامية .

تطلب من : المؤلف بالعنوان التالى : 5 **شارع إبراهيم أبو النجا – الحى السابع – أخر شارع عباس العقاد ـ عند شركة إنبي للبترول**

ت : 22717821 ـ 01001504255

ومن مكتبة دار النشر للجامعات : ت / 2634976 ـ **ف /** 26440094

من مؤلفات الدكتور / حسين حسين شحاتة

أولا : كتب فى الفكر المحاسبى الإسلامى

- محاسبة الزكاة : مفهوما ونظاما وتطبيقا
- التطبيق المعاصر للزكاة :
  - / فقه ومحاسبة زكاة الشركات
  - / زكاة المقاولات والأستثمارات العقاريه.
  - / فقه وحساب زكاة المهن الطبيه.
  - / دليل المحاسبين للزكاة.
  - / فقه وحساب زكاة الفطر.
- المحاسبة الإدارية لرجال الأعمال
- محاسبة التأمين التعاونى الإسلامى
- الأحكام الفقهية والأسس المحاسبية للوقف
- أصول الفكر المحاسبى الإسلامى
- أصول محاسبة التكاليف فى الفكر الإسلامى
- محاسبة المصارف الإسلامية
- أصول محاسبة الشركات فى الفكر الإسلامى
- الطبيعة المميزة لمعايير المراجعة الإسلامية
- أصول المحاسبة المالية مع إطلالة إسلامية
- المحاسبة على الضريبة مع إطلالة إسلامية.
- أصول المراجعة والرقابة فى الفكر الإسلامى
- الميثاق الإسلامى لقيم وأخلاق المحاسب
- أزمة السيولة والعلاج الإسلامى

ثانيا : كتب فى الاقتصاد الإسلامى

- المصارف الإسلامية بين الفكر والتطبيق.
- / الأقتصاد الاسلامى بين الفكر والتطبيق
- مشكلتا الجوع والخوف
- حرمة المال العام فى ضوء الشريعة الإسلامية
- اقتصاد البيت المسلم فى ضوء الشريعة
- المنهج الإسلامى للإصلاح الاقتصادى
- الالتزام بالضوابط الشرعية فى المعاملات المالية
- الخصخصة فى ميزان الشريعة الإسلامية
- / الصلح والتحكيم الودى فى ضوء الشرعية
- الميثاق الإسلامى لقيم رجال الأعمال
- تأمين مخاطر رجال الأعمال : رؤية إسلامية
- تطهير الأرزاق فى ضوء الشريعة الإسلامية
- النظام الاقتصادى العالمى واتفاقية الجات
- / الرشوة فى ميزان الشريعة الإسلامية
- الإعجاز الاقتصادى فى هدى الرسول (ص)
- البعد الاقتصادى فى حياة الرسول (صلى)

ثالثا : كتب فى الفكر الإسلامى

- المأثور من الذكر والدعاء
- /الترويح عن النفس فى الاسلام.
- محاسبة النفس
- إبتلاءات ومسئوليات زوجة معتقل فى سبيل الله.
- مسؤولياتنا نحو أبناء المعتقلين فى سبيل الله.
- القلوب بين قسوة الذنوب ورحمة الاستغفار
- /الرجل والبيت بين الواجب والواقع
- طريق التفوق العلمى من منظور إسلامى
- / أداب الخطبه فى الاسلام.
- / وصايا إلى العروسين
- / أداب الزفاف فى الأسلام
- / تيسير الزواج ضروره شرعية
- وصايا إلى البيت المسلم
- /خواطر إيمانية حول العقيقة
- وصايا إلى طلاب العلم
- / نفحات فريضة الصيام

🕮 الأرزاق بين بركة الطاعات ومحق السيئات 🕮 الضوابط الشرعية للتعامل فى البورصه / أحكام الصدقات وفضائلها.	/ نفحات الإبيتلاات / سبل النجاة من الفتن

التعريف بموقع دار المشورة
للمعاملات الاقتصادية والمالية الشرعية))

http://www.darelmashora.com

www.DR-Hussienshehata.com

إشراف : الدكتور حسين حسين شحاتة – الأستاذ بجامعة الأزهر

هذا الموقع متخصص بصفة أساسية في الاقتصاد الإسلامي بين الفكر والتطبيق المعاصر، وكذلك بيان الأحكام والضوابط الشرعية للمعاملات الاقتصادية والمالية المعاصرة ، ويحتوي على عدة أقسام من بينها ما يلي:

- **قسم الاقتصاد الإسلامي : مفاهيمه وخصائصه وأسسه وتطبيقاته المعاصرة، والفرق بينه وبين نظم الاقتصاد الوضعي.**
- **قسم اقتصاد البيت المسلم : يدور حول: كيف يُدار اقتصاد البيت وفقا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية؟**
- **قسم زكاة المال والصدقات : يتعلق بكيف يحسب المسلم زكاة ماله وكذلك الصدقات وكيف ينفقها وفقا لمصارفها الشرعية.**
- **قسم الربا والفوائد البنكية : مفهومه وأنواعه وأشكاله المعاصرة وبديله الإسلامي،والحكم الشرعي في فوائد البنوك.**
- **قسم المصارف الإسلامية : مفهومها وضوابطها الشرعية والفرق بينها وبين البنوك التقليدية المعاصرة .**
- **قسم نظم التأمين المعاصرة والتأمين الإسلامي : يتضمن أحكام الشريعة في نظم التأمين المعاصرة (التجاري والتأمين على الحياة) والبديل الإسلامي لها.**
- **قسم الاستثمار الإسلامي : ويدور حول كيف يستثمر المسلم ماله ، وكيف يمول مشروعاته ؟**
- **قسم البورصة : بيان الضوابط الشرعية للتعامل في سوق الأوراق المالية : شراءً وبيعا ومضاربة وسمسرة.**

✿ قسم البيوع: بيان البيوع المشروعة ، والبيوع المنهي عنها شرعا في ضوء التطبيق المعاصر.

✿ قسم العمل والعمال في الإسلام : يتضمن نظرة الإسلام إلى العمل والضوابط الشرعية لحقوق وواجبات العمال.

✿ قسم حكم العمل في مجالات تثار حولها شبهات: مثل العمل في البنوك والبورصة والتأمين والفنادق وما في حكمها.

✿ قسم فقه رجال الأعمال : يتضمن الضوابط الشرعية لمعاملات رجال الأعمال المعاصرة

✿ قسم الطلاب والباحثين : يتضمن وصايا ونصائح للطلاب والباحثين وإرشاداتوتوجيهات علمية وبحثية مختلفة.

✿ قسم فتاوى اقتصادية: ويتضمن أهم التساؤلات الاقتصادية والمالية المعاصرة والإجابة عليها من منظور إسلامي.

✿قسم الكتب المنشورة للدكتور حسين شحاتة : في مجال الفكر الاقتصادي الإسلامي.

✿قسم البحوث والدراسات المنشورة للدكتور حسين شحاتة : في مجال الفكرالاقتصادي الإسلامي.

✿قسم المقالات المنشورة للدكتور حسين شحاتة : في مجال الفكر الاقتصاديالإسلامي.

✿قسم خواطر إيمانية للدكتور حسين شحاتة : في التربية الروحية.

ويستقبل الموقع تساؤلات اقتصادية ومالية معاصرة ويتم الإجابة عليها من قبل الفقهاء والعلماء المتخصصين فى فقه المعاملات وفقه الاقتصاد الإسلامي.

كما يقدم الموقع استشارات شرعية في مجال الزكاة والصدقات والميراث والاستثمار والتمويل والتعامل مع المصارف والبورصة ، كما لديه خبراء في التحكيم الودي في المنازعات.

ولمزيد من المعلومات والإيضاحات برجاء الاتصال :

بريد إلكتروني: Darelmashora@gmail.com

خدمات موقع دار المشورة

للمعاملات الاقتصادية والمالية الشرعية

www.Darelmashora.com

www.Dr-Hussienshehata.com

إشراف الدكتور حسين شحاتة الأستاذ بجامعة الأزهر

يقدم الموقع الخدمات والاستشارات الآتية :

- كيف تحسب زكاة مالك ؟
- كيف تستثمر أموالك بالحلال ؟
- كيف تمول مشروعك بالحلال ؟
- كيف تتعامل مع المصارف الإسلامية ؟
- كيف تتعامل مع البورصة فى ضوء الشريعة ؟
- كيف تعد دراسة جدوى فى ضوء الشريعة ؟
- التحيكم الودى فى المعاملات المالية فى ضوء الشريعة ؟
- استشارات اقتصادية ومالية شرعية أخرى .

- كما يجيب الموقع على التساؤلات الاقتصادية والمالية المعاصرة

للاتصال بالموقع :

القاهرة – مدنية نصر – الحى السابع – 5ش الدكتور إبراهيم أبو النجا عند شركة انبى للبترول

E.mail.Darelmashora@gmail.Com

فهرست المحتويات

Contents